وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام

قسم: علوم الاعلام

المعالجة الإعلامية لقضية الصحراء الغربية: دارسة تحليلية مقارنة بين مضامين وكالة الأنباء الجزائريةAPS ووكالة المغرب العربي للأنباءMAP في الفترة الممتدة من 04 أكتوبر 2024 الى غاية 04 نوفمبر 2024.

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال

تخصص جيوسياسية وسائل الاعلام

من إعداد الطالبة:

صونيا بوشدة.

تحت إشراف الأستاذة:

د. جميلة سرنيح.

أعضاء لجنة المناقشة:

الرئيس: ب. محمد هدير

المشرفة: د. جميلة سرنيح

المناقشة: د. ريمة رويبي

السنة الجامعية:2025/2024.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

École Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

Département des Sciences de l'Information

Le Traitement Médiatique de la Question du Sahara occidental : Etude Analytique Comparative entre les contenus de l'Agence de Presse Algérienne et de l'Agence de Maghreb Arabe Presse durant la période du 04 octobre 2024 au 04 novembre 2024.

Mémoire de Master en Sciences de l'Information et de la communication

Spécialité : Géopolitique des Médias

Réalisé par :

Sonia BOUCHEDDA

Sous la direction de :

Dr. Djamila SERNIH

Jury :

Président: Dr. Mohamed HADIR

Encadrant: Dr. Djamila SERNIH

Membre: Dr. Ryma ROUIBI

Année universitaire : 2024/2025

الشكر والعرفان:

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات.

الحمد لله أتمت هذا العمل المتواضع على أن يساهم في التعريف بشعب لايزال تحت وطأة الاستعمار.

أخص بالشكر الأستاذة المشرفة الدكتورة جميلة سرنيح، لما قدمته من نصائح وتوجيهات طيلة إنجاز هذا العمل.

والشكر موصول أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين حملوا على عاتقهم تقييم بحثي هذا وتصحيح ما فيه من هفوات.

كما لا أنسى أن أشكر كل من قدم لي المساعدة من قريب أو بعيد.

لكل هؤلاء شكرا.

الإهداء:

❝ وراء كل حلم كبير، قلب أحب، ويد امتدت، وصوت همس في لحظة تعب: "أنا أؤمن بك... ❞

بهذه الهمسة بدأ رحلتي، وبهذا الإيمان وصلت.

إلى أمي...يا دفء العمر، ويا نبع الحنان، يا من زرعتي في طريقي دعوات لا تنام، لك وحدك ينحني قلمي، وتخشع كلماتي، وتبتسم روحي امتنان...

إلى أبي...يا من كنت في الظل سندا، وفي العلن فخرا، علمتني أن العزيمة لا تلين، لك يا صاحب القلب الكبير، أرفع ثمرة هذا الجهد...

إلى أخواتي...أنتن الأمان حينما خذلتني الأيام، أنتن السند حينما تزعزعت خطواتي، شكرا لأنكن كنتن دوما هناك، بحب لا يشترى، وصدق لا نسى...

إلى أصدقائي...أنتم التفاصيل الجميلة في هذه الرحلة، ضحكاتكم كانت دواء، ووقوفكم جواري كان نعمة، شكرا لقلوبكم البيضاء، التي لم تخذلني يوما...

وإلى كل قارئ لهذا البحث...إني أهديك سطورا من تعب، وصفحات من شغف، آمل أن تجد بين هذه الكلمات ما ينير دربك، فلكل قارئ، حالم، وطالب علم... هذا العمل لك، وبك يكتمل.

❝ وفي نهاية كل درب شاق، تزهر الخطى، ويبتسم الحلم❞

ملخص:

تندرج هذه المذكرة ضمن الدراسات الإعلامية التي تختص بفهم آليات التغطية الإخبارية للقضايا الدولية، من خلال التركيز على قضية الصحراء الغربية باعتبارها من أقدم وأعقد النزاعات في المنطقة المغاربية سياسيا وقانونيا. وتهدف الدراسة إلى تحليل المعالجة الإعلامية لهذه القضية من قبل كل من وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء، وذلك في فترة زمنية محددة تمتد من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024، تزامنا مع صدور قرار عن محكمة العدل الأوروبية يخص هذا الإقليم.

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن الاختلافات في التناول الإعلامي بين الوكالتين الرسميتين، من خلال تحليل مضمون البرقيات المنشورة، وقد تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون المقارن كإطار منهجي، مما يسمح بفهم أعمق لكيفية توظيف الإعلام في النزاعات ذات البعد الجيوسياسي.

أظهرت النتائج أن التغطية الإعلامية من طرف وكالة الأنباء الجزائرية اتسمت بدعمها الواضح لموقف جبهة البوليساريو، مع اعتمادها خطاب قانوني وإنساني يركز على مبدأ تقرير المصير، في حين رسخت وكالة المغرب العربي للأنباء الرواية المغربية الرسمية، من خلال استمالات عاطفية وأطر سياسية واقتصادية تبرز السيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية، كما تبين وجود اختلاف في التوازن بين الموضوعية والانحياز، وفي استخدام العناصر التقنية واللغوية لتوجيه المتلقي.

خلصت الدراسة إلى أن الإعلام الرسمي في المنطقة المغاربية مثلما يمكن أن يوظف كأداة في الصراع السياسي في خدمة التوجهات السياسية للدولة؛ يمكن أن يعتمد كأداة للدفاع عن القضايا العادلة وعن ثبات تمسك الدول بمبادئها في سلوكاتها الخارجية.

الكلمات المفتاحية: المعالجة الإعلامية، الصحراء الغربية، قرار محكمة العدل الأوروبية، وكالات الانباء (MAP،APS)، مقارنة

Résumé:

Ce mémoire s'inscrit dans le cadre des études médiatiques visant à comprendre les mécanismes de la couverture journalistique des affaires internationales, en se concentrant sur la question du Sahara occidental, considérée comme l'un des conflits les plus anciens et les plus complexes de la région maghrébine sur les plans politique et juridique. L'étude a pour objectif d'analyser le traitement médiatique de cette question par l'Agence de presse algérienne (APS) et l'Agence marocaine de presse (MAP), durant une période bien définie allant du 4 octobre au 4 novembre 2024, coïncidant avec la publication d'une décision de la Cour de justice de l'Union européenne concernant ce territoire.

Cette recherche vise à révéler les différences dans le traitement médiatique entre les deux agences officielles, à travers l'analyse du contenu de leurs dépêches publiées. La méthode d'analyse de contenu comparée a été adoptée comme cadre méthodologique, permettant une compréhension approfondie de l'utilisation des médias dans les conflits à dimension géopolitique.

Les résultats ont montré que la couverture de l'APS s'est caractérisée par un soutien explicite à la position du Front Polisario, en adoptant un discours juridique et humanitaire axé sur le droit à l'autodétermination. De son côté, la MAP a renforcé le récit officiel marocain en recourant à des appels émotionnels et à des cadres politiques et économiques mettant en avant la souveraineté marocaine sur les territoires sahariens. L'étude a également révélé une différence dans l'équilibre entre objectivité linguistiques pour influencer le récepteur.

L'étude conclut que les médias officiels dans la région maghrébine, tout en étant des instruments au service des orientations politiques des États, peuvent aussi être mobilisés pour défendre les causes justes et affirmer l'attachement des pays à leurs principes dans leur comportement international.

Mots-clés : traitement médiatique, Sahara occidental, décision de la Cour de justice de l'Union européenne, Les agences de presse (APS, MAP), comparaison.

خطة الدراسة

الإطار المنهجي

I. موضوع الدراسة

II. منهجية الدراسة

III. المقاربة النظرية للدراسة

IV. الدراسات السابقة

الإطار النظري

الفصل الاول: وسائل الاعلام في سياق النزاعات الدولية

المبحث الاول: التأصيل النظري لوسائل الاعلام

المبحث الثاني: العلاقة بين الاداة الاعلامية والنزاع الدولي

الفصل الثاني: قضية الصحراء الغربية بين الدوافع الجيوسياسة والمصالح الاستراتيجية

المبحث الاول: جيوسياسية الصحراء الغربية

المبحث الثاني: الصحراء الغربية في ظل الاحتلال والنزاع

الإطار التطبيقي

المبحث الاول: : التحليل الكمي والكيفي لبرقيات وكالة الانباء الجزائريةAPS

المبحث الثاني: التحليل الكمي والكيفي لبرقيات وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

المبحث الثالث: التحليل المقارن بين وكالة الانباء الجزائريةAPS ووكالة المغرب العربي للأنباءMAP، على ضوء القرار الصادر من محكمة العدل الأوروبية.

مقدمة:

لطالما اعتمدت الدول المتطورة خاصة في الوضع الراهن على السياسية، الاقتصاد، الاعلام كأركان أساسية في بنائها؛ فوسائل الاعلام احتلت مكانة متميزة في العصر الحديث، حيث أضحت فاعلا أساسيا في الحياة السياسية والاجتماعية لما لها من قدرة على نقل المعلومات، تشكيل الرأي العام، والتأثير في مواقف الجماهير، فلم تعد تكتفي بمهمة بالإخبار فقط، بل امتدت لتشمل التفسير والتأطير، ويبرز هذا خاصة في السياقات التي تتسم بالتوتر أو النزاع، حيث تتداخل الاعتبارات الإعلامية مع الأبعاد الجيوسياسية.

في هذا الإطار، تشكل النزاعات الدولية مادة خصبة للتناول الإعلامي، إذ تسعى مختلف الوسائل إلى تغطيتها من زوايا متعددة تعكس توجهاتها التحريرية. ويعد النزاع في الصحراء الغربية من بين أقدم النزاعات في القارة الإفريقية، ومن أعقد المشكلات التي واجهت المجتمع الدولي، حيث يتجاوز طبيعته الترابية ليشمل أبعادا قانونية، سياسية، وجيوستراتيجية متشابكة. هذا النزاع ظل حاضرا بقوة في الخطاب الإعلامي المغاربي، خاصة في الجزائر والمغرب، نظرا لارتباطه الوثيق بمفاهيم السيادة وتقرير المصير والدعم الدولي. وقد شهدت هذه القضية منعرجا حاسما عقب صدور قرار محكمة العدل الأوروبية بتاريخ 4 أكتوبر 2024، الذي يقضي بعدم شرعية تطبيق الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب على الأراضي الصحراوية دون موافقة شعبها. فقد أعاد هذا القرار الزخم القانوني للنقاش حول مستقبل الإقليم، وفتح الباب أمام تغطيات إعلامية مكثفة سعت إلى تفسيره وتقديمه للرأي العام وفق زوايا مختلفة.

وفي هذا السياق، تكتسب دراسة المعالجة الإعلامية لهذا القرار أهمية خاصة، لاسيما عند مقارنتها بين وسيلتين رسميتين تتمثلان في وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء. فهذه المقارنة تمكن من فهم أعمق لكيفية تعاطي الإعلام الرسمي في كل بلد مع حدث قانوني ذو طابع دولي، ومدى تأثير المرجعيات السياسية في صياغة المحتوى الإخباري المتعلق بقضية حساسة كقضية الصحراء الغربية.

الإطار المنهجي:

خطة الإطار المنهجي:

I. موضوع الدراسة:

- الإشكالية
- التساؤلات الفرعية
- فرضيات الدراسة
- أسباب اختيار الموضوع
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- تحديد مفاهيم الدراسة

II. منهجية الدراسة:

- منهج الدراسة
- أدوات الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- مجالات الدراسة

III. المقاربة النظرية للدراسة

III. الدراسات السابقة

I. موضوع الدراسة:

الإشكالية:

تعد قضية الصحراء الغربية واحدة من أقدم وأكثر القضايا السياسية تعقيدا في القارة الأفريقية. حيث ظلت محل نزاع منذ أن كانت مستعمرة إسبانية حتى عام 1976، بعد استقلالها عن هذه الأخيرة. ومع ذلك، اتفقت المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية على تقسيم الإقليم بينهما. غير أن انسحاب موريتانيا لاحقا تاركة المغرب في موقع السيطرة الفعلية على الإقليم مستغلا ثروات الصحراء الغربية دون أن يستفيد الشعب الصحراوي منها، وذلك وفقا لاتفاقية مدريد الموقعة عام 1975. واستمر هذا الوضع حتى الرابع من أكتوبر 2024، عندما أصدرت محكمة العدل الأوروبية قرار بإلغاء اتفاقيتين للشراكة والصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، وذلك بسبب تضمينهما بشكل غير قانوني إقليم الصحراء الغربية.

غير أن العديد من الدول كانت داعمة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، من بينهما الجزائر التي تدعم الحركات التحررية وتساند الشعوب في مبدأ تقرير المصير، فقد كانت من أكبر الداعمين للقضية الصحراوية؛ ودولا أخرى كانت ضد هذا المبدأ وعلى رأسها المملكة المغربية. كما حظيت هذه القضية بتغطية إعلامية مكثفة في وسائل الإعلام وعبر مختلف الوسائط (التقليدية والحديثة)، على غرار وسائل الاعلام المغاربية عامة؛ والجزائرية والمغربية على وجه الخصوص، حيث حاولت كل دولة نقل تفاصيل القضية وفقا لسياستها التحريرية وانتماءاتها الجيوسياسية، وانطلاقا من تركيزنا على مضامين وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء، قمنا بطرح اشكاليتنا كالآتي:

كيف عالجت وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء التطورات الأخيرة في نزاع الصحراء الغربية، على ضوء القرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية بتاريخ 4 أكتوبر 2024؟

التساؤلات الفرعية:

تتفرع عن الإشكالية السابقة عدة تساؤلات فرعية:

- كيف تساهم وسائل الاعلام في تشكيل الرأي العام أثناء النزاعات الدولية؟
- كيف تشكلت جذور النزاع في الصحراء الغربية، ومن هي القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في مساره؟
- ماهي طبيعة التغطية الإعلامية التي قدمتها وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء لقرار محكمة العدل الاوروبية؟
- ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين الطرح الإعلامي لوكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء؟ وما مدى التوازن بينهما؟

فرضيات الدراسة:

- يختلف الطرح الإعلامي لملف الصحراء الغربية بين وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء، بما يعكس توجهاتها التحريرية المرتبطة بالمواقف الرسمية لكل من الجزائر والمغرب اتجاه القضية.
- كلما أكدت وكالة الانباء الجزائرية دعمها لحق تقرير المصير وفق الموقف الجزائري الرسمي، كلما ازداد خطاب وكالة المغرب العربي للأنباء تركيزا على سيادة المغرب على الصحراء الغربية.
- تعير وكالة الأنباء الجزائرية اهتماما أكبر لقرار المحكمة الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية من خلال حجم البرقيات مقارنة بوكالة المغرب العربي للأنباء.
- تمنح وكالة الانباء الجزائرية مساحة واسعة لمواقف جبهة البوليساريو والدول الداعمة لقرار محكمة العدل الأوروبية، بينما تركز وكالة المغرب العربي للأنباء على انعكاسات هذا القرار على المصالح الأوروبية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- أهمية قضية الصحراء الغربية كقضية جيوسياسية في شمال إفريقيا، وتداخل أبعادها السياسية والاقتصادية والإعلامية.
- دور الاعلام في تشكيل الرأي العام حول النزاعات السياسية، يجعل دراسة الطرح الإعلامي أمر لابد منه.
- وجود الاختلاف أثناء معالجة قضية الصحراء الغربية بين وسائل الاعلام الجزائرية والمغربية، يستدعي دراسة مقارنة بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة الأنباء المغربية.
- نقص في الدراسات الأكاديمية التي تحلل الفروق الإعلامية لملف الصحراء الغربية.
- امتداد تداعيات النزاع في الصحراء الغربية إلى أمن واستقرار المنطقة المغاربية.
- أهمية القضية الصحراوية بالنسبة للجزائر.

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام بالإعلام وتأثيره على القضايا السياسية.
- الرغبة في فهم كيفية توجيه وسائل الاعلام الرأي العام في المواضيع السياسية.
- السعي لتقديم دراسة تحليلية تثري البحث الأكاديمي في مجال الاعلام السياسي.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، حيث تسهم من الناحية العلمية في إثراء البحوث الأكاديمية حول الإعلام السياسي، خاصة فيما يتعلق بتحليل التغطية الإعلامية للقضايا الجيوسياسية. كما تمثل إضافة نوعية نظرا لقلة الدراسات المقارنة التي تتناول كيفية معالجة وسائل الاعلام لقضية الصحراء الغربية. أما من الناحية العملية، فيمكن أن تساعد نتائجها في تحسين الممارسات الإعلامية المتعلقة بالقضايا النزاعية، وتقديم رؤى مفيدة لصناع القرار في المنطقة المغاربية حول دور الإعلام في تشكيل الرأي العام وتأثيره على الاستقرار الإقليمي. وعلى الصعيد الاجتماعي، تسهم الدراسة في تعزيز الحوار بين الشعوب المغاربية من خلال فهم التباينات الإعلامية، إضافة إلى رفع مستوى الوعي حول القضية الصحراوية كقضية إنسانية وسياسية معقدة. وأخيرا، على المستوى الشخصي، تمكن هذه الدراسة من تطوير مهارات التحليل الإعلامي والمقارن، مما يعزز الخبرة الأكاديمية والمهنية في مجال الإعلام والاتصال.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في فهم التناول الإعلامي لقضية الصحراء الغربية في وسائل الاعلام المغاربية، مع التركيز على وكالة الأنباء الجزائرية والمغربية. تشمل هذه الأهداف:

- تحليل كيفية تناول وكالات الأنباء الجزائرية والمغربية القضية الصحراوية من حيث المضامين والأساليب الإعلامية.
- مقارنة الأساليب الإعلامية المستخدمة في معالجة القضية (لغة الخطاب، استخدام الصور...).
- استكشاف الأطر الإعلامية التي تعتمدها كل وكالة أنباء وتأثيرها على تشكيل الرأي العام.

- دراسة مدى تأثير المعالجة الإعلامية على الرأي العام في المنطقة المغاربية.
- تحليل دور الإعلام في التأثير على السياسات الإقليمية في منطقة المغرب العربي.
- تحديد أوجه التباين في الطرح الإعلامي بين الوكالتين وتأثيرها على التوجهات السياسية.

تحديد مفاهيم الدراسة:

وجب على كل باحث قبل الشروع في إعداد بحثه وتحديد أدوات دراسته لابد من ضبط المفاهيم والمصطلحات الأساسية في دراسته، والمصطلحات التي وجب تحديدها في هذه الدراسة هي: **المعالجة الإعلامية، الصحراء الغربية، وكالة الانباء**؛ ومصطلحات أخرى ارتأينا تحديد مفهومها في سياق متن الموضوع تفاديا للتكرار الذي لا يخدم بحثنا.

- **المعالجة الإعلامية:**

المعالجة:

لغة: عالج الأمر أصلحه، وعالج المشكلة، عالجه علاجا ومعالجة شيء أي زاوله وداواه. كما تعني اتخاذ مادة الدراسة وعرضها بطريقة منهجية، كمعالجة موضوع وتقديمه وعرضه. [1]

المعالجة اصطلاحا: ونعني بها اتخاذ مادة الدراسة وعرضها بطريقة منهجية، كمعالجة موضوع وتقديمه وعرضه.[2]

[1] زينب بن عودة، واحمد عظيمي، " **المعالجة الإعلامية للفاعلين على الساحة السياسية في الجزائر من خلال تحليل افتتاحيات مجلة الجيش**"، مجلة العلوم الانسان والمجتمع، ع.24، (سبتمبر2017)، ص ص.429-460. ص433.

[2] البار الطيب، "**المعالجة الإعلامية لظاهرة التنصير في الصحافة الجزائرية المكتوبة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة منتوري: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2010)، ص11.

الاعلام:

لغة: يحمل العديد من الدلالات من أهمها جمع وانتقاء المعلومات ثم نشرها. كما يطلق عليه مصطلح الاستعلامات أي بمعنى ابراز الأخبار وتفسيرها.[1]

اصطلاحا: هي عملية لتفاهم تهدف إلى تنظيم التفاعل بين الافراد، ومشاركة تجاربهم، بفضل الحضارة تطورت هذه الظاهرة وأصبحت أداة قوية لا يستغنى عنها الشعوب والحكومات.[2]

مفهوم المعالجة الإعلامية اصطلاحا:

يرى الأستاذ حسن عماد مكاوي أن المعالجة الإعلامية "هي نقل الخبر أو الحدث إلى المتلقي أو الجمهور وقت حدوثه وتغطية جميع جوانبه من خلال رسائل اعلامية وبيانات وصور وحقائق إضافة إلى تفسيرها وتحليلها والتعليق عليها ويكون هذا عن معرفة بأحوال الناس الشخصية والبيئية والقومية والدولية "[3]

المعالجة الإعلامية يعرفها الغلاييني قائلا:" تعني نقل المعلومات من عدة مصادر بدقة وتبصر وسرعة وبطريقة تخدم وتجعل الصواب يبرز ببطيء وذلك من وجهة نظر الصحيفة أو المؤسسة التي نتبعها".[4]

[1] خير الدين علي عويس، وعطا حسن عبد الله، **الاعلام الرياضي " الجزء الاول"**، (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ط1، 1998)، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص21.

[3] الهام بوعمرة، "**المعالجة الإعلامية الازمة المالية العالمية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة: دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2014)، ص8.

[4] عبد الحميد عمارة، "**المعالجة الاعلامية لقضايا البيئة في الصحيفة الجزائرية دراسة وصفية تحليلية ليومية الخبر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013)، ص27.

المعالجة الإعلامية هي: التناول الصحفي لمواضيع معينة من خلال مضامين الرسالة وطريقة معالجتها وعرضها، من ناحية الشكل والمضمون، كما هناك انواع متعددة من المعالجة الاعلامية.[1]

مفهوم المعالجة الإعلامية اجرائيا:

بالجمع بين لفظي المعالجة والاعلام والإسقاط على الموضوع محل الدراسة يمكننا تحديد مفهوم المعالجة الإعلامية: أنها طريقة التناول الاعلامي التي تطرحها وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء أثناء معالجتهما لقضية الصحراء الغربية من مختلف جوانبها التحريرية، التيبوغرافية، المساحة، الصور، المصادر، القيم، الاتجاهات...

- **الصحراء الغربية:**

أطلق على هذه المنطقة اسم الصحراء الغربية نظرا لموقعها في الجزء الغربي من العالم العربي. وخلال فترة الاستعمار الإسباني، كانت تعرف بالصحراء الإسبانية[2] وذلك في إطار نسب الإقليم الى المستعمر.

تقع الصحراء الغربية بين خطي العرض 27 و40 شمال خط الاستواء، في منطقة شمال غرب إفريقيا. يحدها المغرب من الشمال، والجزائر من الشمال الشرقي، بينما تحدها موريتانيا من الجنوب، ويحدها المحيط الأطلسي من الغرب. تمتد مساحتها إلى نحو 266 ألف كيلومتر مربع، ويبلغ طول ساحلها 1400 كيلومتر، في حين تصل حدودها البرية إلى 2045 كيلومتر، منها 1570 كيلومتر مع موريتانيا، و475 كيلومتر مع كل من المغرب والجزائر. تجدر

[1] محمد الفاتح حمدي، "**المعالجة الاعلامية لظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري –دراسة تحليلية–**"، مجلة المعيار، م.23، ع.48، (2019)، ص ص.335-353. ص339

[2] أدومة بابكر أحمد محمد، " **نشأة وتطور الازمة في الصحراء الغربية**"، **مجلة الدراسات العليا**"، م.15، ع.3، (2020)، ص ص.505-516. ص 506.

الإشارة إلى أن هذه الحدود الحالية للصحراء الغربية تعد حدود غير طبيعية، حيث لم تحدد بناء على معالم جغرافية واضحة، وإنما تم ترسيمها بموجب اتفاقيات ومعاهدات بين القوى الاستعمارية.[1]

تتكون جل أراضي الصحراء الغربية من مساحات صحراوية شاسعة، وتنقسم إلى منطقتين رئيسيتين: الساقية الحمراء في الشمال بمساحة 82,000 كيلومتر مربع، ووادي الذهب (الداخلة) في الجنوب بمساحة 184,000 كيلومتر مربع. تتميز بتضاريس مسطحة مع وجود بعض الهضاب التي لا يتجاوز ارتفاعها 400 متر. يمر عبر الساقية الحمراء وواد بطول 400 كيلومتر، ومنه اشتق اسم المنطقة.[2]

- وكالة الانباء:

يتكون مصطلح وكالة الانباء من كلمتين وكالة، وأنباء.

مفهوم مصطلح وكالة: هو جهاز يعمل عن طريق الحصول على شيء وإعادة توزيعه على نطاق واسع.[3]

مفهوم الأنباء: مفرده نبأ، ومرادفه خبر، والنبأ هو نوع يقدم معلومة حول حدث بطريقة موجزة وتلميحية، وسريعة، كما أنه يجيب على الأسئلة الخمسة.[4]

[1] أسامة بوشماخ، "**تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية: دراسة حالة الجزائر والمغرب**"، مذكرة شهادة الماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية، 2012)، ص 93.

[2] مليكة جرمولي، "**تأثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017)، ص13.

[3] صبرينة أيت عبد الله، "**التغطية الاعلامية للأحداث العربية في وكالات الأجنبية (رويترز البريطانية، وكالة الأنباء الفرنسية، اسوسيتد برس الامريكية، ايتار ناس الدراسية) دراسة مقارنة للأحداث في سوريا نموذجا**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية علوم الاعلام والاتصال، 2020)، ص94.

[4] المرجع نفسه.

مفهوم وكالة الأنباء: وكالات الأنباء هي مؤسسات تجمع الأخبار من مختلف أنحاء العالم وتوزعها على وسائل الإعلام مقابل اشتراك مالي. تعمل كوسيط للصحف وتساعدها على تغطية الأحداث التي يصعب تغطيتها بشكل فردي.

ومع تطور الإعلام، تنوعت مصادر الأخبار لتشمل المؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية، وتوسعت لتشمل مختلف المجالات. تعتمد الوكالات على تقنيات متطورة وفرق متخصصة، كما تساهم في دعم سياسات الدول التي تتبعها.[1]

II. منهجية الدراسة:

منهج الدراسة:

في العصر الحديث لا يقتصر التقدم العلمي على جمع المعرفة بكميات كبيرة، بل يعتمد أساسا على كيفية تنظيمها واستخدامها بأقصى درجة من الكفاءة. ومن هنا، تتجلى أهمية الجهود البحثية في اعتماد منهج علمي يراعي دقة البيانات، وتحليلها، وفق معطيات واضحة.

مفهوم المنهج لغة:

المناهج جمع منهج، والمنهج (Methode) في اللغة يعني الطريق الواضح، ونهج الطريق، بمعنى أبانه وأوضحه، ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانة[2]

[1] جمال العيفة، " **ادارة الجودة في المؤسسات الاعلامية: دراسة مقارنة بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة الاناضول** الأنباء"، مجلة دراسات اقتصادية، م.10، ع.2، (افريل2016)، ص ص. 275-284. ص279.

[2] مانيو جيدير، **منهجية البحث**، تر ملكة أبيض، (سوريا: دار الثقافة، ط1، 2005)، ص71.

مفهوم المنهج اصطلاحا:

على الرغم من أن مصطلح "منهج" قديم، إلا أن معناه الاصطلاحي لم يتبلور بشكل واضح إلا في أواخر القرن السابع عشر، حيث أصبح يشير إلى المسار الذي يقود إلى اكتشاف الحقيقة في العلوم، من خلال مجموعة من القواعد التي تنظم تفكير العقل وتوجه عملياته للوصول إلى نتائج محددة. أما المنهج الفلسفي، أو بالأحرى المناهج الفلسفية، فهي الطرق التي اعتمدها الفلاسفة في الاستدلال على نظرياتهم وإقناع الآخرين بها، أو التي اعتبروها وسائل للوصول إلى الحقيقة.[1]

حسب أحمد بن مرسلي: " المنهج هو عملية فكرية منظمة أو أسلوب أو طريق منظم دقيق وهادف يسلكه الباحث المتميز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الإبداع، مستهدفا إيجاد حلول لمشاكل أو ظاهرة بحثية معينة، ويلتزم الباحث بمجموعة من القواعد والضوابط لاتخاذ القرارات واتباع الإجراءات المفيدة لمسيرته البحثية مستعينا بالأدوات اللازمة"[2].

تعريف المنهج حسب موريس أنجرس:" هو كيفية تصور وتخطيط العمل حول موضوع دراسة ما، كما أنه يتدخل بطريقة أكثر أو أقل إلحاحا، بأقل أو أكثر دقة، في كل مراحل البحث".[3]

المنهج حسب عقيل حسين عقيل هو: أسلوب الوصول إلى الحقائق، عن طريق اتباع مسلك مشوق يحفز قارئ البحث، ويختلف من موضوع إلى أخر.[4]

---

[1] خيرة بورنان، "**الفلسفة الحديثة وسؤال المنهج**"، مجلة الذاكرة، م.5، ع.2، (جوان2018)، ص ص.222-227. ص222.

[2] أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 ،2007)، ص 283

[3] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، تر بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، (الجزائر: دار القصبة، ط2، 2004)، ص99.

[4] عقيل حسين عقيل، **فلسفة مناهج البحث العلمي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1999)، ص50.

نظرا لطبيعة الموضوع الذي أتناوله، والذي يتمثل في تحليل مضامين برقيات وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء ومقارنتها، فإن هذه الدراسة تندرج ضمن البحوث الوصفية التحليلية. يهدف هذا النوع من الدراسات إلى دراسة الواقع من خلال تحليل الأحداث والظواهر والاتجاهات، بهدف التوصل إلى استنتاجات تساهم في تصحيح هذا الواقع، أو تحديثه، أو استكماله، أو تطويره. وبناء على ذلك، اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الوصفي التحليلي يبرز في الجانب التطبيقي، الذي يقوم على وصف وتحليل برقيات وكلة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء، إضافة إلى المنهج المقارن لما يتيحه من إمكانيات في تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين المحتويات الإعلامية للوكالتين.

المنهج الوصفي التحليلي:

يعرف المنهج الوصفي التحليلي على أنه: "يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها".[1]

كما هناك من يرى أن المنهج الوصفي التحليلي هو" طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".[2]

المنهج الوصفي التحليلي هو منهج بحثي يعنى بدراسة الظواهر كما هي في الواقع، ويهدف إلى تقديم وصف دقيق لها، سواء من الناحية الكيفية أو الكمية. فالوصف الكيفي يركز على تحديد خصائص الظاهرة وتحليل ملامحها، في حين أن الوصف الكمي يعبر عنها باستخدام الأرقام لبيان حجمها أو مدى انتشارها أو درجة ارتباطها بظواهر

[1] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام**، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط2، 2010)، ص86.

[2] عمار بوحوش، ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط4، 2007)، ص139.

أخرى. وإذا كان المنهج التاريخي يهتم برصد ما حدث في الماضي، فإن المنهج الوصفي يركز على تحليل الواقع الراهن، من خلال جمع البيانات المتاحة وتفسيرها للكشف عن أبعاد الظاهرة المدروسة. وتتمثل وظيفته الأساسية في تصوير الوضع القائم بدقة، وتقديم المعلومات بأسلوب علمي يتيح فهم أعمق للمشكلة أو الظاهرة محل الدراسة.[1]

وبالتالي فإن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لهذه الدراسة، لأننا سنقوم بجمع المعلومات وتفسيرها وتحليلها بالاعتماد على أداة تحليل المضمون بالدرجة الأولى والملاحظة والمقابلة، للوصول لنتائج تحليلية واضحة.

المنهج المقارن:

تعريف المنهج المقارن حسب عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم (Émile Durkheim)، عالم الاجتماع الفرنسي، في كتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع" بأنه: "أسلوب يهدف إلى تفسير الظواهر من خلال مقارنتها بظواهر مشابهة في مجتمعات أو أزمنة مختلفة، لاكتشاف القوانين التي تحكمها."[2]

تعريف المنهج المقارن حسب موريس أنجرس (Maurice Angers): في كتابه "منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية", عرفه بأنه: "أسلوب علمي يعتمد على دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، من أجل استخلاص تعميمات أو بناء نظريات علمية تفسرها."[3]

حسب مانيو جيدير المنهج المقارن هو: منهج يستخدم في دراسة ظاهرة في بيئتين مختلفتين، أو مقارنتها في مجالات مختلفة، بهدف إظهار أوجه التشابه والاختلاف، وإبراز الخصائص[4].

---

[1] سعد سلمان المشهداني، **منهجية البحث العلمي**، (عمان: دار أسامة لنشر والتوزيع، ط1، 2019)، ص126.

[2] إميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، تر. محمود قاسم، (القاهرة: مركز القومي للترجمة،2011)، ص137.

[3] موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، تر. مصطفى ماضي، (الجزائر: دار القصبة لنشر، ط2، 2006)، ص173.

[4] مانيو جيدير، **مرجع سابق**، ص103

يعرف المنهج المقارن بأنه المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف.[1]

التعريف الاجرائي للمنهج المقارن: هو طريق يسلكه الباحث عندما يواجه دراسة ظاهرة في بيئتين مختلفة أو فترات زمنية مختلفة، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف، واستنتاج الخصائص.

وبالتالي فإن المنهج المقارن هو منهج يناسب الدراسة عند المقارنة بين المعالجة الإعلامية في وكالة الأنباء الجزائرية وكالة المغرب العربي للأنباء عند معالجتهما لقرار محكمة العدل الأوروبية الصادر في 4أكتوبر 2024 بخصوص الصحراء الغربية.

أدوات الدراسة:

الأدوات المنهجية عنصر ضروري في أي بحث علمي ولا يمكن الاستغناء عنها، ويمكن للباحث استخدام عدة أدوات من أجل الوصول لنتائج تطابق أهداف البحث[2] . ومن بين الوسائل التي استخدمتها في هذه الدراسة هي:

الملاحظة: "وهي عملية تدل على فحص السلوك مباشرة عن طريق باحث أو مجموعة من الباحثين بمشاهدة مقصودة دقيقة وموجهة وهادفة وعميقة وتسجيلها ما يدل ذلك على أنها الملاحظة العلمية المحددة لنوعية السلوك المراد ملاحظته تمهيدا لدراسته[3]" .

تعد الملاحظة إحدى أبرز أدوات البحث العلمي، حيث تمكن الباحث من دراسة الظاهرة عن قرب ضمن بيئتها الطبيعية دون أي تدخل قد يؤثر على مجرياتها. وتتميز هذه الأداة بقدرتها على تقديم رؤية دقيقة وشاملة للجوانب

[1] فاطمة الزهراء حاجي، "**البعد الإعلامي في الديبلوماسية الجزائرية منذ1975: دراسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014)، ص13.

[2] وجيه محجوب، **اصول البحث العلمي ومناهجه**، (الاردن: دار المناهج، ط2، 2005)، ص 137.

[3] محمد الفاتح حمدي، سميرة سطوطاح، **مناهج البحث في علوم الاعلام والاتصال وطريقة اعداد البحوث**، (الأردن: دار حامد، ط1 ،2019)، ص 77.

المدروسة، إذ تجرى عملية الملاحظة أحيانا دون علم الأفراد الخاضعين للدراسة بأنهم تحت المراقبة، مما يضمن سلوك عفوي غير متأثر بعوامل خارجية.[1]

تحليل المحتوى:

تعريف تحليل المضمون حسب "بيزلي: أن تحليل المضمون يشير الى العملية الإعلامية التي تتحول فيها المادة الاتصالية الى عينات قابلة لتلخيص والمقارنة عن طريق استخدام قانون الفئات الموضوعي والمنهجي، أيده هارولد لازويل بأنه أسلوب يهدف الى الوصف الدقيق والمحايد لما يقال عن موضوع معين في وقت معين.[2]

أما موريس أنجرس Angers Maurice فهو يرى أن تحليل المحتوى "تقنية غير مباشرة تستعمل في منتجات مكتوبة أو سمعية أو بصرية، صادرة من أفراد أو من مجموعة أو غيرها، والتي يظهر محتواها في شكل مرقم. "[3]

هو تقنية غير مباشرة تطبق على المواد الإعلامية، خصوصا في دراسات الثقافات الأجنبية ووسائل الاعلام، إن تقنية تحليل المحتوى هي من دون شك أشهر التقنيات المطبقة في تحليل المعطيات بسحب كمي أو كيفي. [4]

استمارة تحليل المضمون: استمارة تحليل المحتوى هي أداة تستخدم لدراسة وتحليل الوثائق أو المعلومات، حيث تركز على تحليل المحتوى بدلا من دراسة الأفراد المبحوثين. تستخدم هذه الأداة في الدراسات التحليلية التي تستهدف تحليل المواد المطبوعة أو المسموعة أو السمعية البصرية.[5]

---

[1] أحمد بن مرسلي، **المرجع السابق**، ص204.

[2] مريم زهراوي، "**تحليل المضمون نموذج تطبيقي**"، المجلة الجزائرية العلوم الانسانية والاجتماعية، م (06)، ع (01)، (2022، جوان)، ص ص18-42. ص24.

[3] يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، (الجزائر: كاسيج-كوم للدراسات والنشر والتوزيع،2007)، ص.10

[4] موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص218

[5] محمد الفاتح حمدي، سميرة سطوطاح، **مرجع سابق**، ص 106.

وقد تم بناء استمارة تحليل المضمون في هذه الدراسة على النحو التالي:

فئات التحليل هي عبارة عن تقسيمات وتصنيفات ينجزها الباحث في استمارة تحليل المضمون، وهذا بناء على خصائص شكلية وضمنية معينة[1].

فئات التحليل تهدف الى الوصول لأهداف الدراسة عن طريق تقسيم الأفكار [2].وتنقسم فئات التحليل الى قسمين فئات الشكل وفئات المضمون.

- ❖ فئات الشكل: تصف كيفية تقديم وعرض المحتوى المدروس وتضم دراسة العناصر التيبوغرافية، كما تحاول الإجابة عن السؤال كيف قيل؟[3]
- ❖ فئات الموضوع: تجيب على السؤال ماذا قيل؟ وهي مجموعة الفئات التي تصف المعاني التي تظهر في المحتوى.[4]
- ❖ وحدات التحليل: قبل الشروع في عملية التحليل يجب تحديد وحدات التحليل الأساسية، وتختار هذه الوحدات انطلاقا من أهداف البحث.[5]

وهناك خمس وحدات أساسية في تحليل المضمون حسب تقسيم بيرلسون هي: الكلمة، الموضوع أو الفكرة، الشخصية، المادة الاعلامية، مقاييس المساحة والزمن.[6]

---

[1] منال هلال مزاهرة، **مناهج البحث العلمي**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2014)، ص390.

[2] يوسف تمار، **مرجع سابق**، ص42

[3] محمد البشير بن طبه، "**تحليل المحتوى في بحوث الاتصال مقاربة في الإشكاليات والصعوبات**"، مجلة في الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع (04)، (ديسمبر 2015)، ص ص316-330. ص 324.

[4] نجيب بخوش، وسامية سراي، "**الإجراءات المنهجية لاستخدام تحليل المضمون في بحوث الاعلام**"، م.3، ع.2، (ديسمبر2020)، ص ص. 17-30. ص 24.

[5] رشدي طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الانسانية ومفهومه**، اسسه، استخداماته، (القاهرة، دار الفكر العربي،2004)، ص137.

[6] منال هلال المزاهرة، **مرجع سابق**، ص388.

وفي هذه الدراسة تم اختيار وحدة الموضوع وهي: الوحدة التي تعني بموضوع الدراسة، وهو قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص القضية الصحراوية.

❖ **الصدق والثبات:** ولاختبار صدق وثبات دليل استمارة تحليل المضمون تم تحكيمها من طرف أستاذين:

- البروفيسور محمد هدير، أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام.
- الدكتور محمد بوحوالي، أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام.

المقابلة: هي وسيلة شفهية لجمع البيانات، تتم عادة بشكل مباشر أو عبر الهاتف، ويطرح خلالها أسئلة على شخص أو خبير بهدف الحصول على معلومات يصعب إيجادها في الكتب أو المصادر التقليدية الأخرى.[1]

تعد المقابلة أداة فعالة تمكن الباحث من الوصول المباشر إلى الحقائق والتحقق من المعلومات بدقة، كما تتيح له فرصة ملاحظة اللهجة، والطلاقة، والانفعالات التبريرية للمستجوبين، وتكسب المقابلة أهمية خاصة في الكشف عن المواقف الاجتماعية، وفهم الاتجاهات والقيم الإنسانية، بالإضافة إلى جمع معطيات تسهم في حل الإشكالية المطروحة. كما تهدف إلى اختبار الفرضيات، وتفسير نتائج البحث، وتحليل استجابات المشاركين، وهو ما يتحقق بشكل أفضل في ظل وجود تعاون وتفاعل إيجابي بين الباحث والمجيبين.[2]

وقمت بالاستعانة بالمقابلة كأداة مساعدة في هذه الدراسة، باعتبارها أداة فعالة لجمع معلومات دقيقة من مصادر مطلعة، خاصة في الجوانب التي لا تتوفر فيها مراجع تخدم الدراسة، حيث أجريت مقابلتين: الأولى كانت مع السيد محمد عمرون أستاذ ومحلل في العلوم السياسية رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والمقابلة الثانية مع السيد عبد العزيز بويعقوب رئيس تحرير القسم الدولي في وكالة الانباء الجزائرية.

[1] محمد الفاتح حمدي، سميرة سطوطاح، **مرجع سابق**، ص83.

[2] وجيه محجوب، **مرجع سابق**، ص165.

	المقابلة الأولى	المقابلة الثانية
الاسم واللقب	محمد عمرون	عبد العزيز بويعقوب
الصفة	أستاذ ومحلل في العلوم السياسية رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	رئيس تحرير القسم الدولي في وكالة الانباء الجزائرية.
تاريخ المقابلة	03 فيفري2025 على الساعة 10 بالضبط	29افريل 2025 على الساعة 11 بالضبط
مكان المقابلة	مقر مجلس الامة	مقر وكالة الانباء الجزائرية الطابق رقم6
مدة المقابلة	ساعة	20 دقيقة

مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع البحث بأنه مجموعة من الوحدات التي ترتبط بموضوع الدراسة، ويشكل الإطار الذي يسعى الباحث إلى تعميم نتائج بحثه عليه، كما يتم اختيار العينة منه لغرض التحليل[1].

حسب موريس أنجرس مجتمع البحث هو:" مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات، (Grawitz,1988, 293)[2]

[1] نور الهدى زينب فارس، "**المعالجة الإعلامية لأزمة المنظومة التربوية في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3، كلية علوم الاعلام والاتصال،2023)، ص23.

[2] موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص298.

مجتمع الدراسة: هو مجموعة من المفردات أو الأحداث أو الأشخاص التي تتوفر فيها خاصية أو خصائص مشتركة تتعلق بمشكلة البحث، وبالنسبة لهذه الدراسة مجتمع البحث هو عبارة عن البرقيات التي تطرقت لقضية الصحراء الغربية في كلا من وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء.

عينة الدراسة:

يعتبر اختيار العينة من أهم المراحل التي يقوم بها الباحث، فنظرا لكبر حجم المجتمعات البحثية يلجأ الباحث لاختبار جزء منه، ثم تعمم نتائج العينة على المجتمع لأنه يحمل نفس الخصائص.

عينة الدراسة حسب موريس أنجرس: هو جزء من مجتمع البحث يختار لتمثيل هذا المجتمع تجرى عليه الدراسة ثم تعمم نتائجه على مجتمع الاصلي[1].

العينة هي اختيار مجموعة جزئية من مجتمع البحث، بحيث تخضع هذه الأخيرة للفحص والتحليل، كما يجب أن تكون مماثلة لمجتمع البحث في الخصائص والطبيعة.[2]

العينة العمدية: هي عينة يختارها الباحث وفق خصائص معينة تلائم موضوع دراسته. وحسب محمد در فإن العينة القصدية يختارها الباحث على أساس يتماشى مع أهداف بحثه.[3]

تم اختيار في هذه الدراسة العينة القصدية، بعد المتابعة والبحث المطول والاطلاع على مضامين برقيات وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء، وبعد صدور قرار محكمة العدل الاوروبية قرار بإلغاء اتفاقيتين مبرمتين بين

[1] موريس أنجرس، **مرجع سابق**، ص103.

[2] راسم محمد الجمال، **الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، (بيروت، دار الطليعة للطبع، ط1، 1982)، ص112.

[3] محمد در، "**مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي**"، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، م 2017، ع (9)، (يوليو، حزيران2017)، ص ص.309-325. ص315.

المغرب والاتحاد الاوروبي بشأن استغلال ثروات الصحراء الغربية بطريقة غير قانونية، وقع اختيار العينة على برقيات وكالة الأنباء الجزائرية والمغربية الصادرة في الفترة الممتدة من 04 اكتوبر 2024الى غاية 04 نوفمبر 2024، المنشورة على الموقع الالكتروني للوكالتين، والتي تناولت فيها قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص المنتجات الصادرة من إقليم الصحراء الغربية.

مجالات الدراسة:

تم تحديد الإطار المكاني للدراسة بوكالة الأنباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء، كونهما الناطق الرسمي باسم الدولتين الجزائرية والمغربية، أما الإطار الزماني فتم تحديد مدة شهر من04أكتوبر2024الى غاية 04نوفمبر2024.

III. المقاربة النظرية الدراسة:

- **نظرية تأطير الاعلامي**: للباحث "إرفينغ جوفمان "، تقوم النظرية على أن وسائل الاعلام لا تكتفي بنشر المعلومة وإيصالها للجمهور، بل تقوم بطرحها وفق إطار معين، يؤثر على فهم الجمهور للمعلومة. وقد عرف عالم الاجتماع الأمريكي إرفينغ جوفمان (Erving Goffman, 1974) التأطير بأنه "الأسس التنظيمية التي يستخدمها الأفراد لإدراك وفهم الأحداث، والتي توجه تفسيرهم للواقع الاجتماعي"[1].

[1] Erving Goffman, **Frame Analysis**: **An Essay on the Organization of Experience**, (Cambridge, Harvard University Press,1974), p21.

وفي سنة 1993 قام الباحث الأمريكي روبرت انتمن (Robert Entman) بتوسيع مفهوم النظرية، حيث رأى أن التأطير هو اختيار جانب محدد وإبرازه أثناء تقديم المعلومة وإهمال الجوانب الاخرى، مما يجعل الجمهور يفسر المعلومة حسب جانب معين موجه من طرف الوسيلة الاعلامية.[1]

- **أليات التأطير الإعلامي:**

الانتقاء: انتقاء القضية والمعلومات والعناصر والصور التي يريد نشرها.

البروز والتلميع: إعطاء القضية مساحة أكبر مقارنة بالقضايا الأخرى.

التلميحات الاجتماعية: التلميح لأفكار عن طريق مصطلحات ورموز.

الاستبعاد: حذف جوانب معينة تؤثر على فهم المتلقي.

التكرار: تكرار القضية والمصطلحات والصور لتأثير على وعي الجمهور.

نبرة التغطية الإعلامية: ميول المؤسسة الإعلامية اتجاه القضية.[2]

- **فرضيات النظرية:**

تفترض نظرية الأطر الإعلامية أن الأحداث لا تحمل في ذاتها معنى ثابت، بل تكتسب هذا المعنى من خلال الطريقة التي تعرض بها، أي من خلال الإطار الذي توضع فيه، هذا الأخير ينظم الحدث، ويوجه فهم الجمهور له عن طريق تسليط الضوء على بعض الجوانب وتجاهل جوانب أخرى. يعد الإطار الإعلامي الفكرة المحورية التي تبنى حولها تغطية الأحداث المتعلقة بقضية معينة، والذي يمنح الموضوع اتساقا ومعنى محدد في ذهن المتلقي.[3]

---

[1] Robert Entman, Framing: **Toward Clarification of a Fractured Paradigm**. Journal of Communication, Journal of Communication, 43(4), (1993), p51-58. P52

[2] فاطمة شعبان محمد حسن، "**المعالجة الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط السياسية والأمنية: دراسة مقارنة بين قنوات الحرة الأمريكية والعالم الإيرانية والنيل للأخبار المصرية وانعكاساتها على الجمهور المصري**"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2011)، ص 189.

[3] حسن عماد مكاوي، ليلى السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط8 ,2009)، ص248.

➢ **أدبيات نظرية الأطر الإعلامية:**

دراسات ركزت على تأطير وسائل الإعلام للقضايا: حيث ركزت على جانب كيفية طرح وسائل الإعلام قضية معينة وإهمال قضايا أخرى، تستخدم هذه البحوث منهج تحليل المضمون.

دراسات ركزت على أثر وسائل الإعلام وتأثيرها على الجمهور: اهتمام بجانب دور الأطر في تشكيل أولويات وأراء واتجاهات الجمهور، واستخدمت هذه البحوث المنهج المسحي.

➢ **إسقاط النظرية على موضوع الدراسة:**

تطابق نظرية الأطر الإعلامية لموضوع دولي في وسائل الاعلام، فتطبق نظرية التأطير الإعلامي في كيفية معالجة قضية الصحراء الغربية من طرف وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء، انطلاقا من التوجه العام وإيديولوجية الوكالات محل الدراسة، فكيفية انتقاء موضوع الصحراء الغربية وبالأخص قرار المحكمة، أو حتى إهماله وكيفية اختيار الكلمات والرموز يعكس السياسة التحريرية للوكالة ويحدد طريقة الفهم لدى المتلقي، كما يشكل اتجاهاته وأراءه من خلال تأطير المؤسسة الإعلامية للمضامين المطروحة.

IV. الدراسات السابقة:

إطلاع الباحث على الدراسات السابقة من الخطوات المهمة، لأن أي بحث علمي تكون فيه جهود علمية سابقة، وجب عليه البحث عنها وقراءتها بعناية تامة لفهم الموضوع أكثر والتحكم فيه وإدراك النقائص وإثراء البحوث الاكاديمية. وفي موضوع هذه الدراسة هناك بعض الدراسات المشابهة والتي لها علاقة بالقضية الصحراوية، لكن لم

تتطرق للجانب الإعلامي، هو ما جعل دراستي تمثل إضافة علمية تسعى الى سد ثغرة بحثية قائمة، ومن بين هذه الدراسات:

الدراسة الاولى: بعنوان" **الشرعية الدولية وتصفية الاستعمار: دراسة حالتي الصحراء الغربية وكشمير**"، لطالبة فلة عربي عودة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، تخصص دراسات أسيوية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،2018

قامت هذه الدراسة بمعالجة دور الأمم المحتدة في تجسيد مبدأ تصفية الاستعمار وقد تناولت حالتي الصحراء الغربية وإقليم كاشمير، وفق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد قدمت هذه الدراسة الإجابة الفرضيات التالية:

1- مدى فاعلية الأمم المتحدة كهيئة مسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين اتجاه القضيتين.

2- فرض الشرعية الدولية ومدى تطابق لوائح الأمم المتحدة مع تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية وكشمير، وهو ما يثير الشكوك حول مدى التزام المنظمة بقراراتها.

3- تأثير التوازنات الدولية على تأجيل تسوية القضيتين.

4- التحولات الدولية الراهنة، خاصة مع تفكك المعسكر الاشتراكي وهيمنة الأحادية القطبية، وتأثير ذلك على حل القضيتين.

5- الخلط بين المقاومة والإرهاب من قبل القوى الكبرى، والذي أدى إلى تعطيل حل القضيتين نتيجة التوافق بين هذه الدول والأطراف المعنية بالنزاع.

تم الاعتماد على المنهج التاريخي لطبيعة القضية الصحراوية وقضية كاشمير التاريخية، والمنهج المقارن لأن الدراسة تحتوي على قضيتين متشابهتين من حيث الشرعية الدولية ومتباينتين من حيث الوضع الجيوسياسي.

من بين النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

- تتشارك القضيتان في العديد من أوجه التكامل والتشابه أكثر مما تختلفان، خاصة فيما يتعلق بوضوح الشرعية الدولية إزائهما وانسجامها مع مبدأ حق تقرير المصير.
- رغم الجهود الأممية، لا تزال احتمالات تسوية القضيتين تواجه عقبات، مما يبرز غياب الحزم في فرض الشرعية الدولية. ومع ذلك، يبقى الحل الأقرب هو تطبيق هذه الشرعية باعتبارها الأكثر عدالة وإنصافا.
- تؤكد كل من المغرب والهند دعمهما لخيار الحكم الذاتي باعتباره بديلا عن الاستقلال الكامل، بينما تفضل الأطراف الأخرى خيار تكوين دولة مستقلة، مما يعقد مسار الحل. ومع ذلك، فإن تكلفة استمرار الوضع الحالي تبقى أقل من تكلفة احتمال الاستقلال، وفقا لحسابات القوى المعنية.
- الإبقاء على الوضع الراهن يخدم الدول المستعمرة بالدرجة الأولى، حيث يسمح لها بالحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقتين.
- تعتمد كل من الهند والمغرب على سياسات تهدف إلى الحفاظ على وحدة أراضيهما، ما يجعلهما يتبنيان أطروحات تتجاهل إرادة الشعوب المحلية التي تطمح إلى الاستقلال، رغم التزامات الأمم المتحدة بمبادئ التحرر وحق تقرير المصير.

التعقيب على الدراسة:

ساهمت هذه الدراسة في تبيان الجذور التاريخية للقضية الصحراوية، وغياب عزم الأمم المتحدة في فرض الشرعية الدولية. كما تم الاعتماد على المنهج المقارن وهو المنهج الذي تم الاعتماد عليه في دراستنا. إلا أن الاختلاف يكمن في أن هذه الدراسة ركزت على الجانب السياسي ودراستنا ركزت على الجانب الإعلامي، إضافة الى اختلاف العينة ومجتمع البحث.

الدراسة الثانية: بعنوان "**البعد الإعلامي في الديبلوماسية الجزائرية منذ 1975: دراسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية**"، لطالبة فاطمة الزهراء حاجي، مذكرة مكملة لمتطلبات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جانفي 2014.

تمحورت دراستها حول الإجابة على الإشكالية الرئيسية: إلى أي مدى استطاعت الجزائر أن تؤسس سياستها الخارجية سياسيا وإعلاميا اتجاه قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية؟ كما احتوت هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التي كانت على الشكل التالي: لعبت الديبلوماسية الجزائرية الإعلامية دورا أساسيا في تفعيل سياسية الجزائر اتجاه تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، ومن أجل تأكيد أو نفي هذه الفرضية استعانت الباحثة بفرضيات فرعية وهي كتالي:

- اهتمام الجزائر بقضية الصحراء الغربية والصراع الدائر بين المغرب وجبهة البوليساريو، نابع من إيمان الجزائر بمبادئها الثورية التي ترفض الوجود الاستعماري في كل بقاع العالم.
- تسعى الجزائر في العديد من المناسبات الدولية إلى تسليط الضوء على مختلف أنواع الصراع والنزاع في العالم. كما تدعو إلى أنهاء كافة أشكال وأنواع الاحتلال والتمييز بما في ذلك قضية الصحراء الغربية، وفقا للشرعية الدولية.
- في عهد الرئيس هواري بومدين تشكلت نواة ومبادئ واضحة انتهجتها الدبلوماسية الجزائرية للسعي إلى تحرير أرض الصحراء الغربية من أي محتل.

حددت الطالبة الإطار الزماني والمكاني للدراسة بقضية الصحراء الغربية والنزاع القائم بين جبهة البوليساريو والمغرب، بالتحديد بعد خروج إسبانيا من الصحراء الغربية، واحتلالها من طرف المغرب للصحراء. كما اعتمدت الطالبة في دراستها على المنتج التاريخي لأنها قامت بالرجوع للماضي وتحليل بعض الوقائع وتحليلها وتفسيرها، كما استعملت

المنهج المقارن من أجل معرفة الثابت والمتغير أثناء المراحل التاريخية المختلفة، كما استعانت بمنهج دراسة حالة على أساس اختيار دراسة حالة معينة وقامت بوصفها وتحليلها كما يمكن تعميم نتائجها على الحالات المشابهة.

من بين أهم نتائج الدراسة:

- فتح المجال أمام وسائل الاعلام نتج عنه مواكبة الاعلام للديبلوماسية الجزائرية في كل المجالات وتعزيز حضور الجزائر في المؤتمرات والمحافل الدولية.
- بروز قطاع الاعلام الجزائري العام والخاص في مساندة الصحراء الغربية، والرد على الادعاءات المغربية، ما يعكس توافق مع ثوابت الديبلوماسية الجزائرية.
- دعم الجزائر للصحراء الغربية نابع من قيم الثورة التحريرية، وتبقى دائما مساندة لحركات التحرر وإنهاء كافة أشكال الاحتلال، ومن أبرزها القضية الفلسطينية والصحراوية.
- المجتمع المدني والطبقة السياسية في الجزائر تتوافقان الآراء بخصوص قضية الصحراء الغربية، فالجزائر دولة وشعبا يساندان الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره.

حدود الاستفادة من الدراسة: تتوافق هذه الدراسة مع دراستنا من حيث الموضوع قضية الصحراء الغربية وكيف استطاع قطاع الاعلام تصوير القضية والتوافق مع الديبلوماسية الجزائرية في مثل هكذا حالات، كما ساهمت في إثراء معلومات في الجانب النظري للدراسة، إضافة الى تتطابق في المنهج المقارن المستعمل، غير أن هناك اختلافات حيث ركزت هذه الدراسة على الجانب التاريخي والسياسي أكثر من الجانب الإعلامي.

الدراسة الثالثة: الموسومة بعنوان "**نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الانسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير**"، لطالب مسعودة شعنان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، فرع العلاقات

الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة سبتمبر 2007.

تمحورت هذه الدراسة حول إمكانية إيجاد حل سلمي ونهائي لنزاع الطويل في الصحراء الغربية دون انتهاك الشرعية الدولية وحق تقرير المصير. وتفرعت عنها الأسئلة التالية:

- ماهي قضية الصحراء الغربية؟
- ومن هي الأطراف المهتمة بالقضية؟
- ما هو دور منظمة الأمم المتحدة والقوى الكبرى من أجل إيجاد حل النزاع؟
- ما هو الدور الذي تلعب البوليساريو كحركة كفاحية من أجل التحرر؟
- لماذا وجدت الحركة دعم من النظام الجزائري والنظام الليبي في بداية الصراع؟
- ماهي الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل ايجاد حل سلمي ودائم لهذا النزاع؟

من أهم النتائج المتوصل لها:

- رغم وجود روابط بين المملكة المغربية وبعض قبائل الصحراء الغربية، إلا أن قرارات محكمة العدل الدولية تنفي سيادة المغرب أو موريتانيا على إقليم الصحراء الغربية.
- قرارات المنظمات الدولية أيدت حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.
- تغيير موقف المغرب اتجاه القضية احتمال وارد لأن من يطالب بأرضه لا يرضى باقتسام الإقليم مع موريتانيا، ولا يترك حوالي ثلث الإقليم لمجموعة إرهابية، تفاوض ملك المغرب مع جبهة البوليساريو بعدما كان رافض التفاوض مع دولة وهمية.

- التناول الإعلامي المكثف للقضية والتعريف بها.

حدود الاستفادة من هذه الدراسة: تشترك هذه الدراسة مع دراستنا من حيث الموضوع المعالج قضية الصحراء الغربية، في هذه الدراسة تم التطرق للجانب السياسي الذي يخدم الجزء النظري في دراستنا وتوضيح مدى أحقية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهذا وفق الشرعية الدولية.

الدراسة الرابعة: بعنوان "**موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية**"، للطالب مصطفى عبد النبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر3، 2002/2001، تلخص موضوع الدراسة حول الموقف الذي تبنته الأمم المتحدة من ملف الصحراء الغربية مع تفسير قراراتها اتجاه القضية والمشاكل التي واجهتها. من أهم الأسئلة الفرعية:

- هل تعتبر قضية الصحراء الغربية، قضية تصفية استعمار ينطبق عليها قرار الجمعية العامة رقم 1514 الخاص بإعطاء الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة؟
- إذا وجد لإقليم الصحراء الغربية بعض العلاقات في القديم بدول المنطقة، فما هي الروابط التاريخية والقانونية التي ربطت هذا الإقليم بكل من المغرب وموريتانيا؟
- كيف عالجت الأمم المتحدة القضية الصحراوية، وماهي الأساليب المتخذة بهذا الشأن؟ لماذا تخلت المنظمة الأممية عن مخطط السلام الذي قبله الأطراف المتنازعة؟
- ما هو موقف الأطراف المتنازعة والمعنية من هذا الحل الجديد المقترح من المبعوث الخاص للأمين العام السيد "جيمس بيكر"؟

من أهم نتائج الدراسة:

- حققت القضية الصحراوية انتصارات على الصيد الدولي والاقليمي: إجماع دولي على أن قضية الصحراء الغربية قضية تصفية الاستعمار ينطبق عليها قرار الأمم المتحدة رقم 1514، الاعتراف بشرعية كفاح الشعب الصحراوي، الاعتراف القانوني والسياسي بالجمهورية الصحراوية من قبل أكثر من 70سنة، الاعتراف بتمثيل البوليساريو للشعب الصحراوي.
- من بين أهم أسباب تأجيل تنفيذ مخطط السلام: المعايير الجديدة لتحديد الهوية التي أدخلها الأمين العام السابق "دي كويلار" على مخطط التسوية، تعديلات عميقة أحادية الجانب، الرفض المغربي الصريح لإجراء إستفتاء حر وعادل، عدم التزام البعثة الأممية بالصرامة لتصدي لضغوطات المغربية.

حدود الاستفادة من الدراسة: هذه الدراسة تطابق دراستنا من حيث الموضوع المطروح وهو قضية الصحراء الغربية، فهذه المذكرة ركزت على دور وموقف الأمم المتحدة من ملف الصحراء الغربية منذ الاحتلال الاسباني ثم الموريتاني المغربي، إضافة التطرق إلى الأسباب التي أدت الى عدم التوصل إلى حل فعال لنزاع منذ أكثر من 50سنة.

الإطار النظري:

الفصل الأول: وسائل الاعلام في سياق التراعات الدولية.

تمهيد:

المبحث الأول: التأصيل النظري لوسائل الاعلام

المطلب الأول: تعريف وسائل الإعلام

المطلب الثاني: سمات وسائل الإعلام

المطلب الثالث: وظائف وسائل الإعلام

المبحث الثاني: العلاقة بين الأداة الإعلامية والنزاع الدولي

المطلب الأول: مفهوم وأنواع النزاعات الدولية

المطلب الثاني: أسباب النزاعات الدولية

المطلب الثالث: أليات تسوية النزاعات الدولية

المطلب الرابع: وسائل الإعلام أثناء النزاعات الدولية: بين إدارتها وتعقيدها

خلاصة

تمهيد:

في عصر يتسارع فيه التغيير وتزداد فيه التحديات العالمية، أصبحت وسائل الإعلام عنصر رئيسي لا يقل أهمية عن القوى العسكرية والسياسية في تشكيل المشهد الدولي. فلم تعد وسائل الإعلام مجرد أداة لنقل الأخبار، بل أصبحت أداة استراتيجية تؤثر في الرأي العام وتعيد تشكيل الأحداث وفق رؤى معينة، سواء كانت تلك الأحداث سياسية، قانونية، أو حتى النزاعات الدولية.

تتجلى أهمية وسائل الإعلام بشكل خاص في النزاعات الدولية، حيث تساهم في صناعة الصورة العامة للصراع، وتعكس مصالح الأطراف المتنازعة. فهي لا تقتصر على كونها قناة إعلامية فقط، بل تتدخل بشكل فعال في التأثير على مسارات النزاع، سواء بتعبئة الرأي العام، أو بتهدئته، أو حتى عبر التأثير على السياسات الدولية.

لذلك، يتطلب فهم دور وسائل الإعلام دراسة دقيقة من حيث تعريفها ووظائفها وسياقاتها المختلفة، وهو ما سنتناوله في المبحث الأول. بينما يخص المبحث الثاني النزاعات الدولية، حيث نناقش طبيعتها، تصنيفاتها، وكيف تتفاعل وسائل الإعلام مع هذه النزاعات لتؤثر في مجريات الأحداث.

المبحث الأول: التأصيل النظري لوسائل الاعلام

أصبحت وسائل الإعلام أحد المرتكزات الأساسية في حياة المجتمعات الحديثة، لما تلعبه من أدوار متعددة في نقل المعلومات، وتشكيل الآراء، والتأثير في السلوكيات. وقد تزايد الاهتمام الأكاديمي والإعلامي بدراسة الإعلام كحقل معرفي مستقل، انطلاقا من الحاجة إلى فهم آلياته ووظائفه في ظل التحولات التكنولوجية والاجتماعية المتسارعة. وانطلاقا من أهمية هذا القطاع، يعنى هذا المبحث بتوضيح المفاهيم المتعلقة بوسائل الإعلام من خلال التطرق لتعريفاته اللغوية والاصطلاحية، ثم الوقوف عند السمات التي تميز مختلف أنواعه، قبل الانتقال إلى إبراز الوظائف الحيوية التي تؤديها هذه الوسائل داخل المجتمع.

المطلب الأول: تعريف وسائل الإعلام.

تعريف الاعلام لغة: ورد مفهوم الاعلام في لسان العرب: "علم وفقه، أي تعلم وتفقه وتعالمه الجميع أي علموه ويقال: استعلم لي خبر فلان وأعلمني إياه. وقوله عز وجل" وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر (102) البقرة، أي أن الملكين بعد إعلام الناس بتحريم السحر يأمران باجتنابه بعد الاعلام وذكر ابن اعرابي أنه قال: تعلم بمعنى أعلم... فهذا معنى يعلمان، انما يعلمان، ولا يكون تعليم السحر إذا كان إعلاما كفرا... ويجوز أن تقول علمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته".[1]

تعريف الاعلام اصطلاحا: الباحث فرانسيس بال عرف الإعلام بأنه عملية تبادل المعلومات بين الافراد، مع إضافة عامل الوسائل والتجهيزات التي تجعل هذا التبادل ممكنا. ومع ذلك، لم يحدد طبيعة هذه الوسائل بشكل

[1] محمد ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر،1984)، المجلد 11، ص871.

دقيق، بل تركها عامة ومفتوحة لتأويل. هذا التعريف العام شمل أي وسيلة تتدخل في عملية الإعلام، مما جعله غير دقيق إلى حد ما.[1]

لذلك، تدخلت المدرسة الأنجلوسكسونية لتصحيح التعريف، حيث أشارت الى أن الوسائل التي ذكرها فرانسيس بال هي في الحقيقة وسائل الاتصال الجماهيري. وبذلك، فإن وسائل الاعلام تعرف على أنها وسائل اتصال تعمل على نطاق جماهيري، أي أنها موجهة لتوصيل المعلومات إلى جمهور واسع وليس فقط إلى أفراد معينين، هذا التحديد يجعل تعريف الإعلام أكثر دقة ووضوحا.

تعريف الوسائل لغة: الوسائل هي جمع "وسيلة"، وهي ما يتوصل به إلى شيء أخر. جاء في "لسان العرب" لابن منظور: "الوسيلة هي ما يتقرب به إلى الغير.[2]

كما ورد في "القاموس المحيط" للفيروز أبادي أن الوسيلة تعني "الطريق الى الشيء، او ما يتوصل به الى تحقيق غاية معينة".[3]

التعريف الإعلامي للوسيلة: هي القناة التي تقوم بحمل الرسالة من مرسل إلى مستقبل، ومن بين هذه الوسائل لدينا: الصحافة المكتوبة، وكالات الأنباء، الإذاعة، التلفزيون، المواقع الإلكترونية.

أما وسائل الإعلام باللغة الفرنسية media مفردها mediumوالتي تعني وسيلة، ووسائل الإعلام هي مؤسسة من المؤسسات التي تكون المجتمع، ومنه وسائل الإعلام هي جزء من المجتمع.[4]

---

[1] Francis Balle, **Introduction aux médias**, (Paris : Presse universitaire de France, ed1er, 1994), p42.

[2] محمد ابن منظور، **مرجع سابق**، ص267.

[3] محمد الفيروز ابادي، **القاموس المحيط**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 2005)، ص489.

[4] ارثر أيا بيرغر، تر. صالح خليل ابو إصبع، **وسائل الاعلام والمجتمع وجهة نظر نقدية**، (الكويت: عالم المعرفة، 2012)، ص23.

يعرف عالم الاجتماع الأمريكي هارولد لاسويل (Harold Lasswell) وسائل الإعلام على أنها "أدوات تقوم بوظائف أساسية في المجتمع، مثل مراقبة البيئة، ربط مكونات المجتمع، ونقل التراث الثقافي."[1] أي أن وسائل الإعلام لا تكتفي بوظيفة الإخبار فقط، بل تتطرق إلى مراقبة المجتمع وربط مكوناته، إضافة إلى نقل العادات والتقاليد والإرث الثقافي للمجتمع.

يرى مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) أن وسائل الإعلام هي "امتداد لحواس الانسان، حيث تعمل على تغيير طبيعة التفاعل الاجتماعي والثقافي من خلال تأثيرها على الحواس والإدراك."[2]حيث أن وسائل الاعلام ليس مجرد وسائل عادية، بل تتميز بتأثير عالي جدا لدرجة وصفها أنها امتداد لحواس الإنسان، فالصحافة المكتوبة مثلا هي امتداد لحاسة الرؤية والإذاعة امتداد لحاسة السمع...

مرت وسائل الإعلام والاتصال بمراحل تاريخية طويلة ومتنوعة على مدار مئات السنين. بدأ الامر بعصر الاتصال غير اللفظي، حيث كان الإنسان يتواصل باستخدام الرموز والإشارات بطرق تشبه إلى حد ما طرق التواصل لدى الحيوانات، مثل إحداث ضجيج أو القيام بحركات معينة. ثم تطورت الأمور إلى عصر التخاطب واللغة، والذي بدأ مع الإنسان الكرومانيون (Cro-Magnon) الذي استخدم الرسومات على جدران الكهوف كشكل بدائي للكتابة والتعبير.[3]

بعد ذلك، جاءت نقلة نوعية مع اختراع يوهان غوتمبرغ للطباعة في القرن الخامس عشر، مما فتح الباب لعصر الإعلام المكتوب. تميزت هذه المرحلة بانتشار الكتب والصحف والمجلات بشكل واسع وظهور وسلة إعلامية

[1] Harold Lasswell, "**The Structure and Function of Communication in Society**", Lyman Bryson, The Communication of Ides, (New York: Harper and Brothers, 1948), p216.

[2] Marshall McLuhan, Understanding **Media**: **The Extensions of Man**, (New York: McGraw-Hill, 1964), p6.

[3] ملفين ل. ديفلر، ساندرا بول روكيتش، تر. كمال عبد الرؤوف، **نظريات وسائل الاعلام**، (القاهرة: الدار الدولية لنشر والتوزيع، ط1، 1992)، ص35.

جديدة وهي السينما. توالت الاكتشافات باختراع التلغراف وظهور وكالات الأنباء، مما زاد من سرعة انتقال المعلومة. ومع نجاح الصحافة الجماهيرية، بدأت تجارب أخرى أدت إلى اختراع وسائل الاعلام الكلاسيكية، بدء بالراديو مع مطلع القرن العشرين، الذي شهد انتشارا واسعا، وصولا إلى التلفزيون في ستينيات القرن العشرين، الذي حقق بدوره انتشار هائل.[1]

وأخيرا، شهد العالم ظهور وسائل إعلام جديدة مع تطور التكنولوجيا، خاصة بعد ظهور الأقمار الصناعية والشبكة العنكبوتية (الأنترنت). هذه التطورات ساهمت في بروز وسائل الملتيميديا مثل الحاسوب، والتلفزيون الفضائي، والبث الرقمي، مما سمح بتبادل المعلومات بسرعة فائقة وأدى الى ظهور ما يعرف بالإعلام الجديد، الذي غير بشكل جذري طرق تواصلنا ووصولنا إلى المعلومات.[2]

المطلب الثاني: سمات وسائل الإعلام.

تنفرد وسائل الإعلام بسمات معينة تميزها عن الوسائل الأخرى، كما يتميز الإعلام التقليدي بعدة خصائص تجعله مختلف عن الإعلام الجديد، ومن بين سمات وسائل الإعلام التقليدية: أحادية الاتجاه، المركزية، الزمن المحدد، التأثير الواسع والبطيء، قلة التفاعل والمشاركة، الاعتماد على الوسائط المنفصلة، خضوعه للرقابة.[3]

- أحادية الاتجاه: يعتمد على نمط اتصال خطي، حيث يكون المرسل (المؤسسة الاعلامية) هو المصدر الوحيد للمعلومات، بينما يقتصر دور المتلقي على الاستقبال دون إمكانية التفاعل المباشر.

[1] عبد الرزاق محمد الدليمي، **مدخل الى وسائل الاعلام الجديد**، (عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع، 2011)، ص ص. 37-48.

[2] منير طبي، "**وسائل الاعلام والاتصال عبر التاريخ الحديث... كرونولوجية التطور من الاتصال غير اللفظي الى الميديا الجديدة**"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م.06، ع.03، (2020ديسمبر)، ص ص.07_23. ص18.

[3] دينيس ماكويل، تر. حسن عماد مكاوي، **نظريات الاعلام: مقدمة الى وسائل الاتصال**، (مصر، دار القاهرة، 2006)، ص67

- المركزية والتحكم المؤسساتي: تتحكم المؤسسات الاعلامية الكبرى، مثل الصحف والقنوات التلفزيونية والاذاعية، في إنتاج المحتوى وتوزيعه، مما يحد من مشاركة الجمهور في العملية الاعلامية.
- الزمن المحدد: تبث الأخبار والبرامج وفق جدول زمني ثابت، مما يجعل المتلقي مضطر لمتابعة المحتوى في أوقات محددة.[1]
- التأثير الواسع والبطيء: تصل الرسائل الاعلامية إلى جمهور واسع، لكنها تستغرق وقتا أطول في الانتشار مقارنة بالإعلام الجديد.
- قلة التفاعل والمشاركة: يقتصر دور الجمهور غالبا على الاستهلاك السلبي للمحتوى، مع محدودية القدرة على التأثير أو التفاعل الفوري مع المادة الإعلامية.
- الاعتماد على الوسائط المنفصلة: يتم تقديم المحتوى عبر وسائط منفصلة، مثل النصوص المطبوعة في الصحف، والصوت في الإذاعة، والصورة والفيديو في التلفزيون، دون تكامل بينهما كما هو الحال في الإعلام الجديد.
- خضوعه للرقابة: تفرض الجهات الحكومية أو المؤسسات الإعلامية قيود على المحتوى المنشور، مما يؤثر على حرية التعبير والتنوع في الطرح الإعلامي.

إضافة الى أن وسائل الاعلام الجديد تتميز هي الأخرى بخصائص تجعله مختلفا عن الإعلام التقليدي من بينها: التفاعلية، اللاتزامنية، المشاركة والانتشار، الحركة والمرونة، العالمية، إندماج الوسائط، الإنتباه والتركيز، التخزين والحفظ.[2]

- التفاعلية: يتيح تبادل الأدوار بين المرسل والمتلقي، مما يجعل الاتصال ثنائي الاتجاه ويشجع على المشاركة.

[1] على عجوة، **مدخل الى وسائل الاعلام**، (مصر: دار النهضة العربية،2010)، ص 34.

[2] فهد عبد الرحمن الشميمري، **التربية الإعلامية**: كيف **نتعامل مع الاعلام**؟، (الرياض، مكتبة الملك فهد، ط1، 2010)، ص183.

- اللاتزامنية: يمكن للأفراد التفاعل مع المحتوى في أي وقت يناسبهم، دون الحاجة إلى التواجد في لحظة البث.
- المشاركة والانتشار: يمكن لأي شخص يمتلك أدوات بسيطة أن يكون ناشرا، مما يضاعف انتشار المحتوى.
- الحركة والمرونة: إمكانية الوصول إلى الإعلام الجديد عبر الأجهزة المحمولة مثل الهواتف الذكية والحواسيب، بالاستفادة من الشبكات اللاسلكية.
- العالمية: بيئة الاتصال تتجاوز الحدود الجغرافية والزمنية، ما يجعل الإعلام الجديد وسيلة كونية للتواصل.
- اندماج الوسائط: يجمع بين النصوص، الصوت، الصور الثابتة والمتحركة، والرسوم البيانية، مما يجعله أكثر تنوعا وجاذبية.
- الانتباه والتركيز: يتفاعل المتلقي مع المحتوى بفعالية، على عكس الإعلام التقليدي الذي يكون المتلقي غالبا سلبي.
- التخزين والحفظ: سهولة تخزين المحتوى واسترجاعه في أي وقت، مما يعزز إمكانية العودة إلى المعلومات لاحقا.

المطلب الثالث: وظائف وسائل الاعلام.

يمكن تصنيف وظائف وسائل الإعلام ضمن خمس وظائف رئيسية هي: التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات، زيادة الثقافة والمعلومات، الاتصال الاجتماعي والعلاقات البينية، الترفيه والتسلية، الإعلان والدعاية.

- **التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات:** تلعب وسائل الإعلام دور محوري في توجيه المجتمع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، نظرا لانتشارها الواسع وتأثيرها المتزايد. ويزداد هذا التأثير كلما كانت المادة الإعلامية مصاغة بلغة مفهومة ومحتوى مناسب للجمهور، فلا يمكن مثلا مخاطبة جمهور لا يتقن اللغة العربية بالفصحى،

أو تقديم حجج فكرية ومنطقية لجمهور يفتقر إلى خلفية ثقافية تؤهله لفهمها، لذلك فإن فعالية التوجيه الإعلامي تعتمد على مراعاة الخصائص اللغوية والثقافية للفئات المستهدفة.[1]

- **زيادة الثقافة والمعلومات**: تسهم وسائل الإعلام في زيادة الثقافة والمعلومات لدى الأفراد من خلال التثقيف العام، الذي يتم خارج الأطر التعليمية الأكاديمية، ويحدث إما بشكل عفوي أو مخطط. فالتثقيف العفوي يتم حين يتعرض الفرد لمحتوى إعلامي دون أن يكون مستهدف مباشرة، كما في حال مشاهدته لجريدة تجذب انتباهه، فيقرأها ويتأثر بما تحمله من معلومات وأفكار. أما التثقيف المخطط، فهو يتم بطريقة منهجية ومدروسة، من خلال برامج إعلامية موجهة لفئات معينة، مثل البرامج الزراعية التي تقدم إرشادات ومعارف عملية للمزارعين عبر الإذاعة أو التلفزيون، بهدف تطوير معارفهم وتحسين أدائهم.[2]
- **الاتصال الاجتماعي والعلاقات البينية**: يعد الاتصال الاجتماعي من بين أدوار وسائل الإعلام، حيث يسهم في تعزيز العلاقات بين الأفراد من خلال نقل الأخبار والمعلومات التي تهم المجتمع. فالإعلام يوفر نوعا من التعارف الاجتماعي عبر تغطيته اليومية للأحداث الشخصية والجماعية، كأخبار الحوادث، الوفيات، والإنجازات، مما يخلق شعورا بالتواصل والإنتماء بين فئات المجتمع. كما تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في تعريف الجمهور بالشخصيات البارزة أو الصاعدة في مختلف المجالات، كالفن والسياسة والأدب، مما يعزز التفاعل الاجتماعي ويعمق الروابط الإنسانية.[3]
- **الترفيه والتسلية**: تؤدي وسائل الإعلام دور هام في الترفيه عن الجمهور من خلال ملء أوقات فراغه بمحتوى مسل وجاذب، كالأبواب الترفيهية في الصحف أو البرامج الكوميدية في التلفزيون. وتراعي في ذلك أن التسلية ليست فقط وسيلة للراحة، بل أداة للتأثير أيضا، حيث يمكن من خلالها توجيه الجمهور نحو مواقف أو

[1] عبد الرزاق محمد الدليمي، **مرجع سابق**، ص115.

[2] فاروق خالد الحسنات، **الاعلام والتنمية المعاصرة**، (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011، ط1)، ص ص. 28-29.

[3] عبد الرزاق محمد الدليمي، **مرجع سابق**، ص116.

اتجاهات معينة، أو حتى تعديل قناعاته، وهو ما يتطلب استخدام أساليب مدروسة ومناسبة لجذب الانتباه وتحقيق التأثير المطلوب.[1]

- **الإعلان والدعاية:** تعد الإعلانات والدعاية من الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام، حيث تسهم في تعريف الجمهور بالسلع الجديدة والخدمات والفرص المتاحة، سواء كانت وظائف، مناقصات، أو منتجات. ومع تعقد الحياة وتعدد الابتكارات، أصبحت وسائل الإعلام أداة فعالة للترويج والتعريف بكل ما هو جديد، مع إبراز فوائده ومزاياه. [2]

ولا يقتصر دورها على هذا الجانب فقط، بل تتداخل وظائفها الاجتماعية الأخرى من تثقيف وتوجيه وترفيه، حتى باتت تلعب أدوارا تشبه دور المعلم أو الوالدين في حياة الأفراد. فبرامج الأطفال والطلاب والمحتوى التربوي تتجاوز مجرد التعليم، لتؤثر في التكوين الفكري والنفسي، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، ما يجعل الإعلام قوة فاعلة في تشكيل الوعي والسلوك في المجتمع.[3]

يتضح من خلال هذا المبحث أن وسائل الإعلام ليست مجرد أدوات لنقل الأخبار، بل هي مؤسسات اجتماعية فاعلة تسهم في تشكيل الرأي العام وتوجيه السلوك الاجتماعي. كما أن تطور الاعلام من الوسائل التقليدية إلى الحديثة أفرز سمات جديدة، إعادة تشكيل العلاقة بين الإعلام والمتلقي. وقد أظهرت المطالب الثلاثة كيف أن للإعلام بنية مفاهيمية دقيقة، وخصائص تكنولوجية وسوسيولوجية متمايزة، ووظائف متعددة تمتد من الترفيه إلى التوجيه والتثقيف، وهو ما يعكس أهمية هذا القطاع كقوة ناعمة في المجتمعات المعاصرة.

[1] عبد الرزاق محمد الدليمي، **مرجع سابق**، ص116.
[2] فاروق خالد الحسنات، **مرجع سابق**، ص30.
[3] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: العلاقة بين الأداة الإعلامية والنزاع الدولي.

تشكل النزاعات الدولية أبرز مظاهر التوتر وعدم الاستقرار في النظام العالمي، وظاهرة معقدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعلها محط اهتمام مختلف الفواعل، لا سيما وسائل الإعلام التي تلعب دورا محوريا في نقل وقائعها، وتفسير سياقاتها، وتوجيه الرأي العام، وتشكيل تمثلاتها لدى الجمهور. انطلاقا من أهمية الإحاطة بمفهوم النزاع وأسبابه ومراحله وطرق تسويته، يهدف هذا المبحث إلى تقديم أرضية نظرية لفهم الظاهرة في بعدها العام، تمهيدا لتحليل تمثلاتها في الخطاب الإعلامي.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع النزاعات الدولية.

أولا: مفهوم النزاعات الدولية.

تعريف النزاع لغة: "النِّزاعُ: المخاصَمةُ والمجادَلة، ويقال نازَعَه في الأمر مُنازَعةً ونِزاعاً: جاراه في الخصومة."[1]

اصلاحا: عرف كل من ميال ورامسبونام" و "ودر هاوسان" النزاع (Conflict) هو: متابعة لأهداف متضاربة بواسطة جماعات متعددة تستخدم فيها الوسائل السليمة أو القوة المسلحة. كما يميزون بين النزاع بمعنى Dispute حول مصالح يمكن التفاوض وحولها وتسويتها بعقد صفقة محددة ونزاعات متأصلة (Deep – Seated) يدور محورها حول تلبية الحاجيات الإنسانية والتي لا يمكن تسويتها إلا بإزالة الأسباب الرئيسية التي أدت لظهورها". [2]

[1] محمد ابن منظور، **مرجع سابق**، ص468.

[2] كريم رقولي، "**النزاع الدولي وادارة النزاع الدولي: دخل مفاهيمي معرفة**"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، ع.01، (سبتمبر2019)، ص ص.94-104. ص96

كما عرفه الباحث الاسترالي هيدلي بول (Hedley Bull) بأنه حالة من التوتر بين وحدات سياسية مستقلة، وتكون فيها إحدى الوحدات أو كلهم مستعدين لاستخدام القوى ضد الأخرين. [1]

وهناك من عرفه بأنه "تصادم الإرادات بكل ما تحمل من أفكار وقوى بين خصمين أو أكثر، ويكون هدف كل خصم في هذا التصادم تحطيم الآخر كليا أو جزئيا، بحيث تسود إرادة على إرادة ذلك الخصم، وهذا يعني أن القتال ليس إلا مظهرا واحدا من مظاهر الصراع". [2]

كما قامت محكمة العدل الاوروبية بتعريف النزاع الدولي سنة 1942 على أنه خلاف بين دولتين أو أكثر حول نقطة قانونية واقعية، بسبب تعارض الطرح القانوني أو المصالح. ومنه فإن النزاع الدولي هو حالة توتر بين دولتين أو أكثر، نتيجة تضارب المصالح واختلاف الإيديولوجيات، قد يكون سلمي ويحل بالطرق الديبلوماسية، كما قد يتأزم الوضع وتتصاعد التوترات ليصل إلى استعمال القوة العسكرية، ولكي يطلق على نزاع معين أنه نزاع دولي يجب ان يحتوي على ثلاث أركان وهي: الأطراف المتنازعة، الدولية، المنازعة. [3]

- الأطراف المتنازعة: هي الجهات الفاعلة في النزاعات قد تكون دول، منظمات دولية، كيانات غير حكومية. ويشترط أن يكون النزاع الدولي بين طرفين على الأقل، لأن الصراع الذي يحدث بين عناصر طرف واحد يعتبر صراعا داخليا. دون تجاهل حق مجلس الأمن في مراقبة السلم والأمن الدوليين، ولكن مع عدم المساس بالشؤون الداخلية للدول المستقلة[4].

---

[1] Bull Hedley, **The Anarchical Society**: **A study of order in world Politics**, (New York: Columbia university Press, 1977), p87.

[2] شكري عاشور السويدي، " **النزاعات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، م.29 و30، (2010-2011)، ص ص. 80-135.

[3] عمر محمود محمودي، **قضايا معاصرة في القانون الدولي العام**، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر، 1986)، ص16.

[4] عمر محمود محمودي، **مرجع سابق**، ص18.

- الدولية: حيث يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي (دول بالدرجة الاولى)، إضافة الى الشركات والأفراد لها دور في التسلق بمثل هكذا نزاعات وان لم تكسب هذه الاخيرة صفتها الدولية إلا بعد أن تتعهدها الدول عموما عن طريق الحماية الديبلوماسية.[1]

يشترط لاعتبار النزاع دوليا أن يكون بين كيانات تتمتع بالشخصية الدولية المستقلة. لذا، فإن النزاعات التي تنشأ بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي تعد نزاعات داخلية، نظرا لعدم تمتع هذه الأعضاء بالسيادة الكاملة، حيث تخضع جميعها لسلطة مركزية واحدة. ورغم ذلك، يظل للهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، الحق في التدخل إذا كان النزاع يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين. أما في حالة الاتحاد الكونفدرالي، فإن الدول الأعضاء تحتفظ باستقلالها القانوني وشخصيتها الدولية المكتملة، مما يجعل أي نزاع بينها يعتبر نزاعا دوليا، نظرا لكونها كيانات ذات سيادة وعضوية في المجتمع الدولي.[2]

- المنازعة (تعارض المصالح): وتعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في المسألة محل النزاع، أو إنكارها أصلا أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يغاير تفسير الدولة الأولى، أو استعمال الوسائل المادية أو القانونية لإثبات ذلك.[3]

والمنازعة كركن جوهري في حالة النزاع الدولي قد تتخذ أشكال متعددة على سبيل المثال:[4]

- عدم الاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين.

---

[1] كمال حماد، **النزاعات الدولية**، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص17.

[2] مرجع نفسه، ص 18.

[3] كمال حماد، "**النزاع وادارة النزاع**"، في :
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9 ، (06/03/2025)، على الساعة 18:10.

[4] كمال حماد، **مرجع سابق**، ص19.

- اعتراض طرف من الأطراف على إجراء أو رأي لطرف أخر بخصوص موضوع النزاع.
- إنكار ادعاء طرف من الأطراف من جانب الطرف الثاني.
- تفسير أحد الأطراف موضوع النزاع تفسيرا يغاير تفسير الطرف الأخر.

وقد تظهر المنازعة في شكل استخدام القوة المادية المادتين 33 و34 من الميثاق كالاشتباك المسلح، أو القانونية كاللجوء إلى القضاء الدولي لحل المنازعة. وقد نصت المادة 36 الفقرة 3 من الميثاق على أنه على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع بصفة عامة أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة". وقد تكون المنازعة بكلا الوسيلتين أو بالتهديد بإحداهما، فالمنازعة تحقق عن إرادة أحد الأطراف اتجاه الأخر بخصوص موضوع معين.[1]

ثانيا: أنواع النزاعات الدولية.

النزاع الدولي يقصد به كل الخلافات التي تحدث بين الدول، سواء كانت أسباب النزاع متعلقة بالسيادة، الحدود، التكنولوجيا...، إلى غاية انعقاد اتفاقية لاهاي سنة (1899/1907)، وقدمت مفهوم النزاعات الدولية كما قامت بتصنيفه إلى ثلاث أنواع: نزاع دولي سياسي، نزاع دولي قانوني، نزاع دولي فني (تقني).[2]

- **النزاع القانوني:** هو نزاع ذات طابع قانوني، وتكون فيه أطراف النزاع على خلاف حول تطبيق أو تفسير أوضاع قائمة، وهذه النزاعات يمكن كلها بالاستناد على القانون الدولي.[3]

[1] عمر سعد الله، **القانون الدولي العام**، (الجزائر: دار هومة، ط2، 2010)، ص32.

[2] خلف رمضان محمد بلال الجبوري، **دور المنظمات الدولية في تسوية النزاعات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الحقوق، 2002)، ص20.

[3] عمر محمود المحمودي، **مرجع سابق**، ص192.

- وقد نصت اتفاقية لاهاي (1907/1899)، عهد عصبة الأمم، والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن تضع تعدادا واضحا للنزاعات القانونية، والنزاعات الأخرى التي لم يتم ذكرها فهي نزاعات غير قانونية تصنف ضمن أصناف نزاعات أخرى.[1]

قامت محكمة العدل الدولية بتصنيف بعض النزاعات الدولية على أنها نزاعات قانونية في المادة (36) من النظام الأساسي (استمدت هذا التصنيف من اتفاقية لاهاي وعهد عصبة الامم)، وهي النزاعات التي تتعلق بالمسائل التالية:[2]

- تفسير معاهدة من المعاهدات.
- أي مسألة من مسائل القانون الدولي.
- تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا أثبتت كانت خرق للالتزام الدولي.
- نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي ومقدار هذا التعويض.

هو نزاع ذات طابع قانوني، وتكون فيه أطراف النزاع على خلاف حول تطبيق أو تفسير أوضاع قائمة، وهذه النزاعات يمكن كلها بالاستناد على القانون الدولي.

- **النزاع السياسي**: هو ذات طابع سياسي وغير خاضع للقانون الدولي، وغير صالح في أن تنظر فيه محكمة العدل الدولية، ويتعلق بمصلحة حيوية وتعديل طلب أحد الأطراف تعديل وضع ما، كما يحتوي على ادعاءات أطراف النزاع التي لا يمكن وصفها بالقانونية.[3]

---

[1] خلف رمضان محمد بلال الجبوري، **مرجع سابق**، ص23.

[2] عبد حسن القطيفي، **دور التحكيم في فض المنازعات الدولية، مجلة العلوم القانونية**، م.01، (1969)، ص89.

[3] شارل روسو، تر. شكر الله خليفة، **القانون الدولي العام**، (بيروت: الاهلية لنشر والتوزيع،1998)، ص283.

تميزت فكرة الفصل بين النزاع السياسي والقانوني على أساسين هما: الرأي الاول: النزاع السياسي لا يمكن المحكمة النظر أو الفصل فيه، أما النزاع القانوني تستطيع المحكمة النظر فيه وتطبيق القوانين مباشرة دون تعديلها. الرأي الثاني: لا يمكن الفصل بين النزاع القانوني والسياسي بطريقة نهائية، لأنه يمكن تسوية نزاع قانوني عن طريق أليات غير قانونية، كما يمكن للمحاكم الفصل في نزاع ذات أبعاد وخلفيات سياسية.[1]

مع الممارسات ظهر انعدام وجود معياري حقيقي يفصل بين النزاعات القانونية والسياسية، فالنزاعات القانونية لها ظروف سياسية، وبعض النزاعات السياسية تسمح بتدخل العامل القانوني. ومنه فإن الطبيعة المختلفة للنزاعات هي التي أفرزت هذا الفرق بين هذين النوعين.[2]

- **النزاع التقني**: هو نزاع حديث ظهر نتيجة التطور التكنولوجي، ويبرز في العديد من الأشكال من بينها النزاعات الدولية ذات الطابع البيئي، والذي ظهر نتيجة التجاوزات التي تتعرض لها البيئية.[3]

ومن أشكال النزاع الدولي التقني نذكر النزاع البيئي الذي عرفه ريتشاد بيلدر عام1975، في دورته الدراسية حول التسوية السلمية للنزاعات البيئية، التي أقيمت في أكاديمية لاهاي للقانون الدولي، على أنه: اختلاف بين أراء ومصالح دولتين أو أكثر في شكل مطالب متعارضة بشأن تغيير بشري بطبيعة، ينتج عنه اختلال في النظام البيئي.[4]

---

[1] عمر سعد الله، **مرجع سابق**، ص38.

[2] فطحيزة التجاني بشير، "**الحدود الفاصلة بين سلطات مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في حل النزاعات الدولية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الجزائر1، كلية الحقوق،2007)، ص ص.28-30.

[3] المرجع نفسه، ص201.

[4] César.P.R Romano, **The peaceful Settlement of international Environnement disutes A Pragmatic Approach**, International Envirinnent law and Policy Séries, V.56, (2000), p p 1-150. P 24.

المطلب الثاني: أسباب النزاعات الدولية.

ظاهرة النزاعات الدولية ظاهرة معقدة نظرا لتداخل العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، ومن بين أهم أسباب نشوب نزاع دولي هي كالتالي: أسباب إيديولوجية، أسباب جيوسياسية، أسباب سيكولوجية، أسباب ديمغرافية، أسباب اقتصادية وسياسية:[1]

- أسباب ايديولوجية: هي أسباب ناتجة عن اختلاف أو تجانس فكري بين أنظمة سياسية، وما تحمله العقائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية من مفاهيم. وأبرز مثال على كون الإيديولوجية سبب في نشوء نزاعات دولية هو النزاع ذات الطابع الإيديولوجي الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية.[2]
- أسباب جيوسياسية: تعد سبب رئيسي في العديد من النزاعات الدولية، وهي تلك النزاعات المتعلقة بالحدود السياسية والموقع الجغرافي ذات الأهمية الاستراتيجية، وفي العموم هذا السبب يكون في النزاعات بين الدول المتجاورة، وقد أعيد الاعتبار لدور الجغرافيا السياسية في رسم السياسة الدولية بعد إنقضاء الحرب الباردة، ومن الأمثلة على نشوب نزاعات لأسباب جيوسياسية النزاع بين الهند وباكستان حول كاشمير، النزاع بين روسيا وأكرانيا، والنزاع بين المغرب والصحراء الغربية.[3]
- أسباب سيكولوجية: وهي ناتجة عن حالات الإحباط التي يمر بها الشعوب أو لبعض فئاتها، تدفعها لمقاومة النظام السياسي الحاكم أو الاحتلال المفروض عليها. كمقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الصهيوني ومقاومة الشعب العراقي للاحتلال الأمريكي. كما يمكن أن تكون هذه النزاعات ناتجة عن شخصية صانع القرار الذي

---

[1] عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، (بيروت: امواج لنشر والتوزيع، ط.1، 2001)، ص21.

[2] مدلل حفناوي، "**الديبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والامن الدوليين**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة محمد لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص6.

[3] أحمد الرشيدي، "**التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الاقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**"، دراسات استراتيجية، ع.37، 2000، ص ص.84-115. ص12

له أطماع توسعية وحركة الفاشية والنازية كانت سبب في اندلا ع الحرب العالمية الثانية مثال على ذلك. إضافة إلى التحريض على التمييز العنصري ضد الأخرين الذي يعتبر عامل أخر لنشوب نزاعات كما تمارسه الاحتلال الصهيوني في الشرق الأوسط متجاهل قاعدة التعاون الدولي والإنساني.[1]

- الأسباب الديمغرافية: شمل عمليات التهجير القسري للسكان والإبادة الجماعية بدوافع دينية أو عرقية. فقد كان العامل الديني أحد المحركات الرئيسية للنزاعات عبر التاريخ، كما تجلى في المأساة الدامية في البوسنة والهرسك. ورغم وجود مواثيق ومنظمات تعنى بحقوق الإنسان، فإن هذه الظاهرة لا تزال مستمرة في عصرنا الحالي، كما يظهر في موجات هجرة الأفارقة نحو الدول الأوروبية.[2]
- أسباب اقتصادية وسياسية: هناك نزاعات بين الدول نتيجة اختلاف النظم السياسية والتنازع على موارد النفط، البترول، والمياه، ويتصاعد هذا النزاع بسبب الاختلالات البيئية الحاصلة. إضافة لعامل دولي اخر وهو الشركات المتعددة الدينية والحصار الاقتصادي للدول.[3]

المطلب الثالث: آليات تسوية النزاعات الدولية.

تختلف أليات تسوية النزاعات الدولية حسب طبيعة كل نزاع، فتنقسم إلى وسائل سلمية تهدف إلى إيجاد حلول توافقية دون اللجوء إلى استعمال القوة، ووسائل أخرى غير سلمية تستعمل عند تعثر الحلول الدبلوماسية والقانونية فيتم اللجوء الى العنف.

[1] كمال حداد، **مرجع سابق**، ص35.

[2] محمد الخليفة، **النظام الدولي بين المقصود والمنشود**، (مالطا: مركز الدراسات العالم الاسلامي، ط.7، 1992)، ص86.

[3] عدنان السيد حسين، **مرجع سابق**، ص23.

أولا: الأليات السلمية لتسوية النزاعات الدولية: والتي تعني تسوية كل دولة خلافاتها باستعمال وسائل سلمية، وبناء على أحكام المواثيق الدولية، وهناك ثلاث طرق سلمية لحل النزاعات الدولية: وسائل السياسية، وسائل قضائية، المنظمات الدولية والإقليمية.[1]

- الوسائل السياسية لتسوية النزاعات الدولية: وهي متعددة وتهدف إلى تسوية الخلافات بطرق سلمية ووفقا لما ينص عليه القانون الدولي.

  - المفاوضات: تعتبر المفاوضات الدولية من أقدم الوسائل السلمية لحل النزاعات بين الدول، كما يمكن أن تكون المفاوضات هي بداية لاستعمال أساليب أخرى كالمفاوضات الدولية.[2]

    كما عرفها الدكتور سعد الله عمر بأنها تلك المناقشات التي تحدث بين دولتين أو أكثر حول نزاع قائم، بهدف الوصول إلى تسوية النزاع، وغالبا ما تؤدي إلى نتائج إيجابية.[3]

  - المساعي الحميدة: هي قيام طرف ثالث سواء كان فرد أو دولة أو منظمة دولية أو حكومية، بمحاولة الجمع بين أطراف النزاع ومحاولة إقناعهم بالجلوس على طاولة المفاوضات.[4]

  - الوساطة: هي إحدى طرق إدارة النزاعات، عن طريق إدراج طرف ثالث يعمل على طرح وجهات نظر جديدة وحلول ممكنة للنزاع القائم، ويكون كوسيط وعامل ثقة لكلا طرفي النزاع.

  - التحقيق: وسيلة يلجأ اليها أطراف النزاع عند حدوث خلاف في الآراء حول نقطة معينة، فيتفق أطراف النزاع على تشكيل لجان تحقيق مهمتها استقصاء الحقائق.[5]

---

[1] عمر سعد الله، **مرجع سابق**، ص31.

[2] اليابان، المنظمة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية، **دراسة اولية حول التسوية السلمية لنزاعات**،2018، ص8.

[3] عمر سعد الله، **مرجع سابق**، ص52.

[4] **المرجع نفسه**، ص 61.

[5] محمد المجذوب، **القانون الدولي العام**، (بيروت: منشورات الحلبي، ط6، 2006)، ص686.

- التوفيق: وهو قيام طرف ثالث بالتحقيق في نزاع معين وتقديم تقرير حول الوضع، هو غير ملزم لكن قادر على أن يكون أساس تسوية الوضع، كما يعتبر مزيج بين الوساطة والتحقيق

➢ الوسائل القضائية لتسوية النزاعات الدولية: تعد الوسائل القضائية ألية أخرى لحل النزاعات الدولية وهي: التحكيم والقضاء الدوليين.[1]

- التحكيم الدولي: من أقدم وسائل تسوية النزاعات، ويقصد به تسوية نزاع بين أطراف دولية بالاستعانة بقضاة يتم تحديدهم بناء طبيعة النزاع، وعلى أساس تطبيق القانون، كما قد يكون التحكيم عن طريق فرد، لجان، أو محاكم.[2]
- القضاء الدولي: جديد مقارنة بالتحكيم الدولي، وتستند النزاعات الدولية لمحكمة العدل الدولية، لأنها جهاز قضائي رئيسي لمنظمة الأمم المتحدة وتتولى مهمة الفصل في المنازعات الدولية. وبدأت في تسوية النزاعات الدولية سنة1946 بقصر السلام في لاهاي بهواندا.[3]

المحاكم المتخصصة تعد أيضا وسيلة حديثة لحل النزاعات الدولية وتختص في تفاصيل النزاع، مثل محكمة قانون البحار، المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

➢ المنظمات الدولية والإقليمية لتسوية النزاعات: تعد ألية أخرى مهمة لحل النزاعات الدولية وتسويتها.

- المنظمات الدولية: من بين الوسائل الفعالة في تسوية النزاعات، وتزايد دورها بعد ظهور منظمة الأمم المتحدة وتنامي دور جهازيها مجلس الأمن والجمعية العامة في تسوية النزاعات بالطرق السلمية وتفادي التجاوزات.[4]

---

[1] اليابان، المنظمة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية، **دراسة اولية حول التسوية السلمية لنزاعات**،2018، ص12.

[2] عمر سعد الله، **مرجع سابق**، ص131.

[3] محمد المجدوب، **مرجع سابق**، ص694.

[4] رشاد عارف السيد، **القانون الدولي في ثوبه الجديد**، (عمان: دار وائل لنشر،2001)، ص210.

- المنظمات الإقليمية: لها دور هي الأخرى في حل النزاعات التي تثار في إقليم عمل المنظمة منها: الجامعة العربية وكذلك المؤتمر الإسلامي الذي يختص بالنزاعات التي تثار في الدول الإسلامية.[1]

ثانيا: الوسائل غير السلمية لتسوية النزاعات الدولية: في بعض الأحيان الوسائل السلمية تكون غير مجدية ولا ترقى لتسوية النزاعات، فيتم اللجوء إلى أساليب قهرية لحل النزاع أو على الأقل منع تفاقمه، ومن بين هذه الأليات هي:

- العقوبات الاقتصادية: هي إجراء قصدي تتخذه منظمات دولية أو دول ضد دولة ما في المجال الاقتصادي، وذاك بغية إيقافها من تجاوز القانون الدولي والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ومن بين أشكال العقوبات الاقتصادية هي:
  - الحظر أو الحصار: الذي يقصد به منع الصادرات لدولة ما.
  - المقاطعة الاقتصادية: تعني وقف كل المبادلات التجارية مع دولة ما.
  - عقوبة عدم المساهمة الاقتصادية: يقصد بها حرمان دولة ما من المشاركة والتصويت نشاطات اقتصادية، ومنع التعاون الدولي مع تلك الدولة، وتتعدى إلى إيقاف عضويتها.[2]
- التدخل: وهو سلوك تتخذه دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة، بهدف التدخل قسرا في دولة ما من أجل انهاء أو تسوية نزاع قائم، ويأخذ العديد من الأشكال: سياسي، ديبلوماسي، اقتصادي، عسكري، مؤسساتي، سري.[3]

---

[1] سعد الله عمر، **مرجع سابق**، ص107.

[2] فازية ويكن، "**أليات حل النزاعات الدولية بين سلمية الخيارات ومبررات اللجوء الى القوة**"، المجلة الجزائرية للسياسة والامن، م.01، ع.01، (جانفي2022)، ص ص. 173-197. ص 176.ص ص، 188،187.

[3] بلقاسم كرمني، **العلاقات الدولية**، (المغرب: دار فضالة، ط1، 1994)، ص280.

- استخدام القوة باسم الأمن الجماعي: يقوم على التضامن الدولي من أجل ردع دولة متعدية تستخدم القوة العسكرية من أجل السيطرة على دولة أخرى بما يتنافى مع الشرعية الدولية، ويقوم الأمن الجماعي على مبدأ أمن الجزء يرتبط بالكل وإذا تعرض الجزء لتهديد فإن مسؤولية الردع تقع على الكل.[1]

المطلب الرابع: وسائل الاعلام والنزاعات الدولية: بين إدارتها وتعقيدها

أصبحت وسائل الاعلام قوة ضاغطة في يد صناع القرار وفي تشكيل العلاقات الدولية، فأصبحت مؤشر يعكس مدى توتر أو انفراج العلاقات بين الدول. وتبرز أهمية وسائل الاعلام من خلال تأثيرها على الرأي العام والقدرة على إحداث تغييرات في القرارات السياسية، [2] كما تلعب وسائل الاعلام دور حاسما وفعال أثناء الحروب والنزاعات، ففي السنوات الأخيرة ازداد التركيز على دور وسائل الإعلام في تخفيف التوترات وبناء السلام وترسيخ قيم الحوار، وفي النقيض من ذلك توجه لوسائل الإعلام الاتهامات بكونها وسيلة لتأجيج الصراعات وتصعيد العنف ومضاعفة حدة التوترات بين أطراف النزاع.[3] كما تتولى وسائل الاعلام دورين أساسين خلال النزاعات والحروب:

- وسائل الاعلام وإدارة النزاعات: يرى جون بورتون أن إدارة النزاع هي عملية تهدف للحد من الانعكاسات السلبية للصراع، ومعالجته بصفة مؤقتة.[4] وتلعب وسائل الاعلام دور أساسي في عملية إدارة النزاعات وترسيخ ثقافة السلم وتكريس جهود الأمن، حيث لها القدرة على توجيه الرأي العام وتسليط الضوء على قضايا معينة عن طريق: نشر معلومات موضوعية ودقيقة، حيث تقوم وسائل الاعلام بتغطية إعلامية

[1] فازية ويكن، **مرجع سابق**، ص ص.173-197. ص193.

[2] نادين الكحيل، **دور وسائل الاعلام في إدارة الازمات الدولية: حرب غزة نموذجا**، https://mediterraneancss.uk/2024/08/13/medias-guerre-contre-gaza-crises-internationales/، (04/03/2025)، 18:30.

[3] نزار الفراوي، **الاعلام سلاح الحرب والسلام...بين المبادئ المهنية والمسؤولية الاجتماعية**، في: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1350، (04/03/2025)، 18:50.

[4] عبد القدوس بومعزة، عبد الكريم باسماعيل، "**طرق إدارة النزاعات الاهلية، دفاتر السياسة والقانون**"، (2021)، م.13، ع.01، ص ص.516-533. ص523.

متوازنة لكلا طرفي النزاع دون الانحياز لأي جانب، والتأكد من الأخبار قبل بثها للجمهور وتجنب الخطابات التي تحث على الكراهية والعنف والأخبار الكاذبة.

إضافة إلى تعزيز الحوار ودعم جهود السلم عن طريق منح وسائل الإعلام الفرصة لكلا الطرفين لتعبير عن مواقفهم ومحاولة الوصول لحلول سلمية ترضي أطراف النزاع، وإبراز المبادرات الديبلوماسية والجهود الدولية الرامية لتسوية النزاع والتخفيف من حدته في وسائل الإعلام.

كشف الانتهاكات والتجاوزات، حيث تعالج وسائل الاعلام انتهاكات الحقوق أثناء النزاعات والتجاوزات التي يتعرض لها المدنيين جراء هذا النزاع، مما قد يأدي إلى تدخل المجتمع المدني لحماية الضحايا وإيجاد حلول للحفاظ على السلم في منطقة الصراع.

وعلى ضوء هذا الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام أثناء الصراعات ظهر مصطلح يسمى "صحافة السلام" (Peace Journalisme) مع الباحث يوهان غالتونغ سنة 1991، وقدم تعريف لصحافة السلم على أنها:" طريقة معيارية للتغطية الاعلامية لنزاعات التي تهدف إلى المساهمة في صنع السلام، حفظ السلام وتغيير مواقف وأصحاب وسائل الاعلام والمهنيين والجماهير نحو الحرب والسلام".[1]

- وسائل الاعلام والإدارة بالنزاعات: هي استراتيجية سياسية واقتصادية، يتم فيها استخدام النزاعات سواء باستمراره أو زيادة حدته من أجل تحقيق مصالح خاصة وأجندات معينة. وتعتبر وسائل الإعلام عاملا أساسيا من أجل تأجيج الصراع، حيث يمكن أن تصبح أداة قوية لإثارة الصراعات وتعزيز الكراهية بدلا من تهدئتها. ففي بعض الحالات، تستخدم وسائل الإعلام لنشر الدعاية والأخبار الكاذبة والتضليل

[1] رضا دمدوم، رباب بولمشاور،" **دور وسائل الاعلام في بناء السلام ما بعد النزاع: دراسة نظرية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**"، ع.01، م.06، (02/10/2020)، ص ص. 408 -429. ص 413.

الإعلامي، مما يؤدي الى تأجيج التوترات وتعميق الانقسامات بين الأطراف المتنازعة. كما أنها قد تروج لخطابات الكراهية وتحرض على العنف، بل وتعمل على تبرير الانتهاكات والممارسات غير القانونية.

إلى جانب ذلك، لا تسعى بعض وسائل الإعلام إلى إنهاء الصراع، بل تعمل على تأطيره ضمن سياق يخدم مصالح سياسية واقتصادية معينة، مما يؤدي إلى استمراره بدلا من حله. في مثل هذه الحالات، يتم التحكم في طريقة عرض النزاع بحيث يخدم أجندات محددة، سواء عبر تضخيم جوانب معينة منه والتقليل من شأن جوانب أخرى او إهمالها كليا.

يتضح من خلال هذا المبحث أن النزاع الدولي ليس مجرد مواجهة مسلحة، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بالرهانات الجيوسياسية، والتوازنات الإقليمية، والتدخلات الدولية. مما يجعل فهم أسبابه ومراحله وطرق تسويته يعد خطوة ضرورية لتحليل كيفية معالجته إعلاميا، خاصة وأن وسائل الإعلام لا تكتفي بالتغطية الإخبارية للحدث، بل تساهم في بناء السرديات، والتأثير في تمثلاته لدى المتلقي، مما يمنحها وظيفة تتجاوز الإخبار الى التأثير والتأطير.

خلاصة:

يبرز هذا الفصل الدور المتزايد لوسائل الإعلام في السياقات الدولية، خاصة خلال النزاعات، من خلال تحليل مزدوج لمفهوم الإعلام ووظائفه، ثم دراسة طبيعة النزاعات الدولية وآلياتها.

يوضح الفصل أن الإعلام لم يعد مجرد ناقل للأحداث، بل أصبح فاعلا مؤثرا في توجيه الرأي العام، وصياغة التصورات، والتأثير على صناع القرار.

كما تناول السمات الرئيسية للإعلام الحديث مثل الفورية، الانتقائية، والتأطير، موضحا كيف تستغل الأطراف المتنازعة هذه الوسائل لبناء الشرعية والدفاع عن المواقف.

أما فيما يتعلق بالنزاعات الدولية، فقد تم التركيز على أسبابها وأنواعها وتطور أشكالها، مع رصد العلاقة المعقدة التي تربطها بالإعلام، سواء عبر التضليل أو الدعاية أو التغطية الموضوعية.

ويخلص الفصل إلى أن الإعلام يلعب دورا حاسما في تأجيج النزاع أو التهدئة، وفقا لطريقة المعالجة، والمرجعية المعتمدة، ومدى الالتزام بالحياد والموضوعية.

الفصل الثاني: قضية الصحراء الغربية بين الدوافع الجيوسياسية والمصالح الدولية

تمهيد

المبحث الاول: جيوسياسية الصحراء الغربية.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي للصحراء الغربية.

المطلب الثاني: جيواقتصاد الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: التركيبة السكانية الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: الصحراء الغربية في ظل الاحتلال والنزاع.

المطلب الاول: كرونولوجيا النزاع في الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: الأطراف المعنية والمهتمة بنزاع الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: الإطار القانوني لنزاع الصحراء الغربية فوق الشرعية الدولية.

المطلب الرابع: الدور الجيوسياسي للجزائر في دعم القضية الصحراوية في المحافل الدولية.

خلاصة

تمهيد:

تعد قضية الصحراء الغربية من أطول النزاعات الإقليمية غير المحسومة في العالم، حيث تشكل محور للتجاذب بين أطراف محلية وإقليمية ودولية، وتبرز بوضوح كيف يمكن للجغرافيا أن تتحول إلى ساحة صراع مستمر. فمنذ انسحاب الاستعمار الإسباني، لم تهدأ وتيرة النزاع، بل اتخذ أبعادا متعددة تتراوح بين المواجهات المسلحة، والمفاوضات السياسية، والتدخلات الدولية. وتبرز أهمية الصحراء الغربية من خلال موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية، ما جعلها مركز لصراع تتداخل فيه الحسابات الجيوسياسية بالرهانات الاقتصادية.

وفي خضم هذا المشهد المعقد، جاء قرار محكمة العدل الأوروبية الصادر في اكتوبر2024 ليضيف بعدا قانونيا بخصوص قضية الصحراء الغربية، فهذا القرار لم يكن مجرد توضيح قانوني، بل يمثل إعادة تموضع للمواقف الأوروبية اتجاه القضية، ما يعكس تحول نوعي في طريقة تناول المجتمع الدولي لهذا النزاع الذي طال الأمد.

وعليه سنركز في هذا الفصل على الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والديمغرافية للصحراء الغربية، إلى جانب تطور النزاع القائم، من خلال عرض كرونولوجي للأحداث، وتحليل الأطراف المعنية والمهتمة، إضافة الى الإطار القانوني، مع التركيز على دور الجزائر في دعم القضية على المستوى الدولي.

المبحث الأول: جيوسياسية الصحراء الغربية

تعد الصحراء الغربية من المناطق التي اكتسبت أهمية متزايدة في الخريطة الجيوسياسية المغاربية، نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي وثروات طبيعية، إضافة إلى خصوصية تركيبتها السكانية. هذه العوامل جعلت منها محور لصراعات إقليمية ودولية، تحمل مصالح متشابكة تتجاوز حدودها الجغرافية. في هذا المبحث، سنتطرق لهذه الأبعاد الجيوسياسية من خلال دراسة الموقع والموارد، إلى جانب فهم الخصائص السكانية التي تشكل جزء من تعقيد المشهد الصحراوي.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لصحراء الغربية.

تم إطلاق تسمية الصحراء على إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب من طرف الاستعمار الإسباني، وتعني الأراضي القاحلة الخالية من الحياة وهي تسمية خاطئة لأن الدول العربية تعتبرها امتداد لصحراء الكبرى، وفعلا الاستعمار الإسباني أطلق عليها هذه التسمية لتجنب أطماع الدول العربية المحيطة بها.[1]

تمتاز الصحراء الغربية بموقع إستراتيجي يجعلها محورا رئيسيا في التفاعلات السياسية في المنطقة المغاربية والإفريقية. حيث إنها تعتبر إقليم صحراوي يقع شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي عرض 26 و32. تمتد على مساحة تقارب 266000 كيلومتر مربع، مما يجعلها واحدة من الدول ذات الأهمية الجغرافية الكبرى في إفريقيا. تحدها شمالا المغرب، وجنوبا موريتانيا، وشرقا الجزائر[2]، مما يجعلها نقطة تقاطع بين شمال وجنوب القارة الإفريقية، كما يحدها المحيط الأطلسي غربا، حيث تمتلك واجهة بحرية تمتد على 1500 كيلومتر، وتنوع هائل في الأسماك

[1] ليلى بديع، **البوليساريو قائد وثورة**، (بيروت: دار المسيرة، ط.1، 1987)، ص10.
[2] **المرجع نفسه**، ص11.

والرخويات، مما يمنحها أهمية جيوسياسية كبيرة من الناحية التجارية البحرية، ومن ناحية النفوذ العسكري والأمني في المنطقة، فضلا عن كونها بوابة إفريقيا نحو المحيط الأطلسي والعالم.[1]

تنقسم الصحراء الغربية إلى منطقتين رئيسيتين: المنطقة الشمالية المعروف باسم الساقية الحمراء، تتميز بسواحل وأودية وجبال والكهوف في شرق المنطقة. المنطقة الجنوبية التي تشغل مساحة أكبر، والتي تسمى بوادي ذهب، وهي أرض مسطحة في الغالب.[2]

ومن أهم مدنها: العيون: وكانت عاصمة المستعمرة الإسبانية وهي قلب إقليم الساقية الحمراء. الداخلة: تعتبر أول ميناء في المنطقة ومكان استراتيجي للصيد البحري، وهي عاصمة إقليم وادي ذهب. السمارة: تقع وسط الصحراء، وفيها كانت متواجدة معاقل الجيش الاسباني البري.[3]

إن إقليم الصحراء الغربية مثال بارز على كيف يمكن للصراعات الإقليمية أن تمتد أصداؤها إلى ما هو أبعد من حدودها المباشرة. فخلف التضاريس الوعرة والمساحات القاحلة لهذه المنطقة المتنازع عليها، تكمن تداعيات جيوسياسية عميقة وتأثير عالمي استحوذ على اهتمام الدبلوماسيين والباحثين وصانعي السياسات. وكانت محور نزاع متعدد الأوجه من أجل تقرير المصير، والسيطرة على الأراضي، والوصول إلى الموارد الثمينة. ورغم أن جذور هذا النزاع حول المنطقة، إلا أن استمراريته حولته إلى لغز جيوسياسي معقد ذي عواقب واسعة النطاق تتجاوز بكثير كثبان الصحراء القاحلة.[4]

---

[1] Janos Besenyo, **Western Sahara**, (Pécs : János Besenyo,2009), p9.

[2] سعد بن البشير لعمامرة، **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي**، (الجزائر: مطبعة مزوار، 2008)، ص15.

[3] سعد بن البشير لعمامرة، **مرجع سابق**، ص15.

[4] World Train, "**Western Sahara Conflict : Geopolitical Implications and Global Impact**", https://medium.com/@worldtrain/western-sahara-conflict-geopolitical-implications-and-global-impact-3951e3500d4 , (22/032025), 22:30.

تمتلك واحدة من أطول الواجهات المطلة على المحيط الأطلسي، حيث تواجهه جزر الكناري، وما وراءها الأمريكيتان. كما تمثل الصحراء الغربية حجر الزاوية في توازن القوى في منطقة المغرب العربي[1]، وتعتبر بؤرة نزاع في المنطقة المغاربية فالمغرب تزعم أنها جزء من أراضيها في حين جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر تسعى للاستقلال، هذا النزاع جعلها نقطة توتر جيوسياسي يؤثر على العلاقات الإقليمية، ويأثر على مشاريع التعاون في المنطقة المغاربية والعربية والقارة الإفريقية. كما يجذب نزاع الصحراء الغربية اهتمام الدول الكبرى منها: إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، التي تمتلك مصالح إستراتيجية في المنطقة المغاربية والإفريقية، ويجعلها تتابع التطورات في المنطقة، فقضية الصحراء الغربية ليست قضية إقليمية، بل تمتد تداعياتها الى الساحة الدولية.

وبناء على أفكار الباحث الألماني فريدريك راتزل (Friedrich Ratzel)، التي برزت في كتابه الجغرافيا السياسية، حيث بنى أسس الجغرافيا السياسية إلى عاملين أساسين: موقع الدولة على الخريطة ومجالها الجغرافي، إضافة إلى المساحة التي فسرها أن مساحة صغيرة تعني دولة صغيرة يجب أن تختفي[2]، منه فإنه يمكن اعتبار منطقة الصحراء الغربية مجال حيوي، نظرا لموقعها الإستراتيجي حيث تمثل حلقة وصل بين شمال وغرب القارة الإفريقية، إضافة إلى أهميتها الجيوسياسية، هذا ما جعلها محل أطماع العديد من الدول عبر التاريخ من بينها: فرنسا، إسبانيا، موريتانيا، وحاليا المغرب.

[1] Ahmed Baba Miské, **Front Polisario : l'âme d'un peuple** (Paris : Éditions François Maspero, 1978), p11.

[2] هارون على أحمد، **أسس الجغرافيا السياسية**، (القاهرة؛ دار الفكر العربي، 1998)، ص 19.

الخريطة رقم1 : خريطة تبين الموقع الجغرافي للصحراء الغربية.



المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة الهيئة الأمم المتحدة، قسم المعلومات الجغرافية.[1]

[1] خريطة الصحراء الغربية"، الأمم المتحدة، 2023، قسم المعلومات الجغرافية، مقياس 1:2,500,000، تم الوصول اليها في 11 مارس 2025، على الساعة 17:15، https://www.un.org/geospatial/western-sahara-map .

المطلب الثاني: جيو اقتصاد الصحراء الغربية.

إن التغيرات الدولية التي أعقبت الحرب الباردة، أدت إلى تحول السياسة الدولية من العصر الجيوبولتيكي إلى العصر الجيواقتصادي، ومن سياسية الأحلاف العسكرية إلى سياسية التكتلات الاقتصادية، كما أن النزاعات الدولية لم تبق حروب عسكرية، بل أصبحت اقتصادية، وبهدف السيطرة على مناطق النفوذ الاقتصادية.[1]

وبما أن الصحراء الغربية إقليم يتمتع بأهمية بالغة على الصعيد من ناحية المزايا الجغرافية والاقتصادية، فإنه أصبح ضمن قائمة إستراتيجيات الدول الإقليمية والدولية، والذي جعل المنطقة تشكل مسرح عمليات لحرب طاقوية وأرض خصبة للعبة تنافسية يسعى فيها كل طرف لكسب الرهانات الاقتصادية.

تتمتع الصحراء الغربية بثروات طبيعية متنوعة، من الناحية المعدنية، فالصحراء الغربية غنية بموارد طبيعية هائلة، حيث بدأ الاكتشاف الحقيقي للفوسفات سنة 1945، على يد الجيولوجي الإسباني مانويل عاليا مدينة (Manuel Alia Medina)، حسب بعض الروايات تنص على أنه كان بصدد اختبار العينة من أجل معرفة تاريخ الرواسب والتكوينات الصخرية، وبعد أن أسفرت نتائج البحث عن وجود كميات هائلة من الفوسفات أصبح الإقليم منطقة لتوسع وسيطرة الدول الأوروبية[2]. وأصبح المغرب ثالث منتج للفوسفات عام 1976، بعد أن تدخل في الصحراء الغربية، حيث بلغ إنتاجه أكثر من 36 مليون طن في عام1977.[3]

[1] سمير حمياز، "**الرهانات الاقتصادية للتنافس الاورو– امريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيواقتصادي**"، مجلة أبعاد اقتصادية، م.2014، ع.4، (ديسمبر2014)، ص ص. 250-277. ص252.

[2] Mark Drury, "**Global Futures and Government Towns**: **Phosphates and the Production of Western Sahara as a Space of Contention**", The Arabica World Géographer, Vol (16), N (1), (2013), pp. 101-124. P106.

[3] عتيقة نصيب، **مرجع سابق**، ص125.

يبلغ احتياط الحديد في الصحراء الغربية أكثر من 700 مليون طن، فمناجم ذميلة وغراسة تتعدى فيها نسبة الحديد الخام في التربة 65%، بالإضافة إلى بداية عمليات التنقيب عن النفط في المنطقة منذ عام1961، وتم التوصل إلى وجود كائنات معتبرة في المنطقة البحرية عام 1969[1]. مما يجعلها من أهم الدول الذي تمتلك هذا المعدن.

كما تمتلك الصحراء الغربية ثروات باطنية أخرى من بينها: اليورانيوم الذي تم الإعلان عن وجوده وفي سنة 1965، ولكن لم يتم استغلاله بعد، الأنتيمون، النحاس، الفضة، الكروم، الرصاص، القصدير، الذهب، المغنيزيوم، البريل، البلاتينيوم...

من الناحية البحرية فإن الصحراء الغربية تتمتع بساحل يطل على المحيط الأطلسي يفوق1200 كلم، وهو من أغنى المناطق في العالم[2]، حيث يجعلها محورا رئيسيا في التجارة الدولية بين أفريقيا وأوروبا وأمريكا. كما تزخر بثروة سمكية هائلة، فخلال الحقبة الاستعمارية فتحت إسبانيا الساحل أمام أساطيل الصيد البحري متعددة الجنسيات، وتمكنت في عام 1969 وحدة من صيد حوالي 1.3 مليون طن من الأسماك. وكما تقدر مساحة الحوض السمكي بـ 150 ألف كيلومتر مربع بقدرة إنتاجية سنوية تفوق العشرة أطنان في الكيلومتر المربع الواحد، ويضم الحوض أكثر من 200 نوع من الأسماك المختلفة و71 صنف من الرخويات و14 نوع من رأسيات الأرجل[3]. فبالرغم من البيئة الملائمة لتكاثر الثروة السمكية في المنطقة إلا أن الاستغلال المفرط يؤدي إلى فناء الثروة السمكية للشعب الصحراوي.

---

[1] عتيقة نصيب، **مرجع سابق**، ص125.

[2] مسعود شعنان،" **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الانسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة (جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007)، ص43.

[3] الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الثروات الطبيعية**"، https://sadr.ws/Article-41?utm_source=.com ، (2025/03/26)، على الساعة 22:10.

كما يؤكد خبراء الجيولوجيا أن الصحراء الغربية بالرغم من احتوائها على ثروات اقتصادية هائلة، إلا أنها تزخر ببحر من الماء العذب بين طبقات التراب والمعادن والصخور، كما تتوفر على الأبار في إقليم الساقية الحمراء، والتي تعبر شريان مائي يمتد على طول450 كلم، إضافة موقعها الذي يوفر إمكانيات هائلة لإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة، التي تسعى الدول الكبرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي الاستثمار فيها.[1]

أما الناحية التجارية، كانت الصحراء الغربية تاريخيا معبرا رئيسيا للقوافل التجارية التي تربط بين المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء. وقد اشتهرت بتجارة الذهب، الملح، الجلود، الصمغ العربي، ريش النعام، القماش، الشاي، السكر، والأسلحة، حيث اعتمدت القوافل التجارية على الإبل كوسيلة نقل أساسية، مما عزز من دور المنطقة في الحركة التجارية الإقليمية والدولية.[2]

ومن الناحية الحيوانية، تمتلك المنطقة أعداد كبيرة من الإبل والأغنام، والتي تعد مصدر أساسي للمعيشة لدى السكان المحليين، حيث يعتمدون على حليبها ولحمها، بالإضافة إلى استخدام جلودها وأوبارها في الصناعات التقليدية مثل صناعة الخيام، الملابس، السجاد، والأدوات الحرفية.[3]

كما تمتلك الصحراء الغربية مقومات سياحية فريدة، حيث تتميز بطبيعة صحراوية خلابة تجمع بين الكثبان الرملية، الهضاب، السلاسل الجبلية، والسواحل الممتدة. وتزخر بمعالم أثرية تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، مما يجعلها منطقة مثالية للسياحة البيئية والمغامرات.[4]

---

[1] سعد بن البشير العمامرة، **مرجع سابق**، ص34.

[2] حمة المهدي، **الأهمية الاستراتيجية لصحراء الغربية...**، **يوم**: 2025/04/10، على الساعة 19:40، في-https://mapnr.blogspot.com/2020/05/blog-post_746.html?m=1

[3] المكان نفسه.

[4] المكان نفسه.

كل هذه الثروات الاقتصادية التي تتمتع بها الصحراء الغربية جعلتها منطقة حيوية ذات أهمية استراتيجية ومحل أطماع الدول الساعية الى استغلال مواردها ونهب خيراتها ومحورا للصراع الإقليمي والدولي، وبؤرة نزاع تتشابك فيها المصالح الاقتصادية مع الأجندات السياسية. هذا التنافس الدولي جعل حل النزاع أكثر تعقيدا، حيث تلعب المصالح الاقتصادية دورا هاما في توجيه المواقف الدولية بخصوص القضية الصحراوية.

خريطة رقم2 :خريطة تبين الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية.



المصدر: خريطة مقتبسة من مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه لفاطمة الزهراء حاجي، البعد الإعلامي في الديبلوماسية الجزائرية منذ1975: دراسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014)، ص289

المطلب الثالث: التركيبة السكانية للصحراء الغربية.

التطور التاريخي لسكان الصحراء الغربية:

يتكون سكان الصحراء الغربية من خليط من الأعراق والثقافات التي تعاقبت على المنطقة عبر قرون طويلة. يشكل الأمازيغ، ممثلين في قبائل صنهاجية وزناتة البربرية التي استوطنت الأرض الصحراوية منذ القدم، القاعدة السكانية الأصلية. ومع وصول الفتوحات الإسلامية والهجرات العربية، استقر العديد من العرب في المنطقة وتزاوجوا مع السكان الأمازيغ، مما أدى إلى تداخل ثقافي ولغوي عميق. بالإضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة تأثيرات من مجموعات أخرى عبر التاريخ، مثل المرابطين الذين كان لهم نفوذ ديني وثقافي بارز. وهكذا، فإن سكان الصحراء الغربية الحاليين يمثلون نسيج اجتماعي متنوع يجمع بين الأصول الأمازيغية والعربية بشكل أساسي، مع بصمات من تفاعلات تاريخية أخرى.[1]

حتى القرن التاسع عشر، قامت القوى الاستعمارية بتقسيم إفريقيا، وحصلت إسبانيا على الصحراء الغربية وسميت بالصحراء الإسبانية بموجب مؤتمر برلين سنة 1884، وأنشأت مستوطنات في بوجدور والدخلة، لكن واجهت مقاومات شديدة منها مقاومة الشيخ ماء العينين، وهذا الاستعمار جعل السكان الصحراويين يعيشون في حالات مزرية من الفقر والتخلف.[2]

في منتصف القرن العشرين ومع انتشار حركات التحرر، شهدت الصحراء الغربية ثورات متصاعدة ضد الاستعمار الإسباني. كما تأسست جبهة البوليساريو في 1973 بهدف تحرير إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتحت ضغط المقاومة الصحراوية والضغوط الدولية، قررت إسبانيا منح الاستقلال للصحراء الغربية في عام 1975، غير

[1] فاطمة الزهراء حاجي، **مرجع سابق**، ص ص. 101-103.

[2] Janos Besenyo, **Western Sahara**, (Pécs: Publikon Publishers, 2009), p p,49-54.

أن المغرب وموريتانيا طالبتا بأحقيتهما في الإقليم[1]. لاحقا تم انسحاب موريتانيا، تاركة المغرب إلى اليوم في نزاع مع جبهة البوليساريو، كما لايزال السكان الصحراويين يعانون نتيجة هذا النزاع ومشتتين في المغرب، موريتانيا، مخيمات تندوف بالجزائر، والدول المجاورة، مع غياب إحصائيات دقيقة حول عددهم من طرف جهة رسمية.

ويتشكل سكان الصحراء الغربية من القبائل التالية: الرقيبات، أولاد تيدرارين، الشيخ ماء العينين، تكنة، أولاد دليم، أيت عمران.[2]

خريطة رقم3 : خريطة تبين توزيع المجموعات القبلية الرئيسية في الصحراء الغربية وتحركاتهم.



المصدر: فاطمة الزهراء حاجي، خريطة مقتبسة من مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه لفاطمة الزهراء حاجي، البعد الإعلامي في الديبلوماسية الجزائرية منذ1975: دراسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014)، ص39

[1] جوانا الان، حمزة لكحل، ومحمود لمعدل، "**انتقال غير عادل: الطاقة والامبريالية والنفط الاستخراجي في الصحراء الغربية المحتلة**"، حمزة حموشان، وكايتي ساندويل، تحدي الرأسمالية الخضراء، (الجيزة: دار صفصافة لنشر والتوزيع والدراسات، 2024)، ص 75.

[2] فاطمة الزهراء حاجي، **مرجع سابق**، ص 106

إحصائيات سكان الصحراء الغربية:

من الصعب تحديد العدد الحقيقي لسكان الصحراء الغربية، ولحد اليوم لا تتوفر إحصائيات دقيقة حول عدد سكان الصحراء الغربية فكل طرف في النزاع يقدم أرقام وفق مصالحه السياسية: الإحصاء المغربي الرسمي الصادر في 1960، قدر عدد سكان الصحراء الغربية بحوالي 86 ألف نسمة، وحسب حزب التقدم والإشتراكية المغربية حوالي 200 ألف نسمة، أما حسب ممثل المغرب في الأمم المتحدة أعلن عن عدد قدره 150 ألف نسمة، في سنة 1966.[1]

وحسب إحصائيات جبهة البوليساريو، فإن عدد السكان الصحراويين الموجودين على الأراضي الصحراوية فقط يبلغ حوالي700 ألف نسمة، في حين أقرت منظمة الأمم المتحدة أن عدد الشعب الصحراوي يزيد عن 500 ألف نسمة.[2]

وبالعودة إلى الإحصاء الاسباني، الذي أجري سنة 1974، والمعتمد من قبل الأمم المتحدة، ليحدد عدد السكان في الصحراء الغربية بـ 73,497 نسمة. كما أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تقرير في 1975 قدرت فيه العدد بـ 74,000 نسمة، مع وجود 15,000 لاجئ موزعين بين المغرب وموريتانيا والجزائر. وأكد التقرير أن هذه الأرقام قد لا تكون دقيقة نظرا لرحلاتهم المستمرة للبحث عن بيئة خصبة، وعدم التصريح بالعدد الصحيح خوفا من التجنيد الاسباني.[3]

---

[1] فلة عربي عودة، "**الشرعية الدولية وتصفية الاستعمار: دراسة حالتي الصحراء وكاشمير**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2018)، ص121.

[2] فلة عربي عودة، **مرجع سابق**، ص121.

[3] ادومة بابكر احمد محمد، "**نشأة وتطور الأزمة في الصحراء**"، مجلة الدراسات العليا، م.15، ع.3، (2020)، ص ص. 505-515. ص508.

وحسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة سنة 2010 فإن سكان الصحراء الغربية يبلغ عددهم 500 ألف، أما حسب إحصائيات الجمهورية العربية الصحراوية فيبلغ العدد 800الف.[1]

إن إحصاء السكان الصحراويين الأصليين أمر ضروري، لأنه أصبح يشكل تحدي سياسي، بالنظر إلى استفتاء تقرير المصير، فمسألة إحصاء السكان وتضارب الأرقام تعتبر من بين الأسباب الرئيسية لاستمرار النزاع، وعدم تقرير مصير شعب يسعى إلى الاستقلال، ويتطلع للحرية.[2]

تؤكد هذه الدراسة الجيوسياسية للصحراء الغربية أن النزاع حولها ليس مجرد خلاف سياسي، بل هو صراع تحكمه اعتبارات استراتيجية تتعلق بالموقع والثروات. فإلى جانب الأهمية الجغرافية التي تمنح الأطراف الفاعلة نفوذ إقليمي، تلعب الموارد الطبيعية والبحرية، دور رئيسي في استمرار النزاع. كما أن التوزيع السكاني والهويات المختلفة يضيفان بعد آخر يعقد مسار الحلول المحتملة، مما يجعل القضية أكثر ارتباطا بالتوازنات الدولية والإقليمية.

[1] فاطمة الزهراء حاجي، **مرجع سابق**، ص 106.

[2] مصطفى عبد النبي، "**استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر1، كلية القانون،2014)، ص21.

المبحث الثاني: الصحراء الغربية في ظل الاحتلال والنزاع.

امتد نزاع الصحراء الغربية لعقود وسط صمت دولي متقلب، ومواقف قانونية متضاربة. غير أن قرار محكمة العدل الأوروبية الصادر سنة 2024 أعاد الملف إلى الواجهة، بعدما أكد أن المغرب لا يملك السيادة على الإقليم، معترفا ضمنيا بتمثيل جبهة البوليساريو للشعب الصحراوي. أمام هذا المعطى القانوني الجديد، تبرز الحاجة إلى تفكيك السياقات التي صنعت النزاع، من تطوره التاريخي، مرورا بتشابك الأطراف الفاعلة، ووصولا إلى الأطر القانونية والدور الجيوسياسي للجزائر، لفهم أعمق لطبيعة الاحتلال وتداعياته الراهنة.

المطلب الأول: كرونولوجية النزاع في الصحراء الغربية.

- **الاحتلال الإسباني للأراضي الصحراوية.**

نظرا لأهمية إقليم الصحراء الغربية، كان دائما محل أطماع القوى الاستعمارية. بدأت الاتصالات الأوروبية بالمنطقة عام 1454 مع وصول المستكشف الإسباني دييغو غارسيا، الذي استغل سيطرته على جزر الكناري لشن حملة على الإقليم. حاول الإسبان تعزيز وجودهم من خلال بناء قلعة "سانتا كروز دو مار"، لكن القبائل الصحراوية تصدت لهم ونجحت في تدميرها.[1]

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أعادت إسبانيا محاولاتها للسيطرة على الإقليم، لكنها واجهت مقاومة شرسة من القبائل الصحراوية التي تمكنت من التصدي لكل الأطماع الأجنبية حتى القرن التاسع عشر. ومع ذلك،

[1] مصطفى عبد النبي، **مرجع سابق**، ص 17.

تمكنت إسبانيا من فرض نفوذها على منطقة وادي الذهب ابتداء من عام 1884، فيما تشير المصادر التاريخية إلى أن أول حملة استكشافية حقيقية للصحراء الغربية بدأت عام 1850.[1]

بدأ استعمار إسبانيا لإقليم الصحراء الغربية في ديسمبر1884، بدخول القوات الإسبانية لساحل وادي ذهب، وأقرت الدول الأوروبية سيادة إسبانيا على إقليم الصحراء أثناء انعقاد مؤتمر برلين سنة1885، إلا أنها لم تتمكن من فرض السيطرة الفعلية على الإقليم حتى عام1956، بعد أن واجهت العديد من المقاومات من أهمها مقاومة الشيخ ماء العينين1908.[2]

كما يميز المؤرخين أن احتلال إسبانيا للصحراء الغربية مر بثلاث مراحل أساسية:[3]

- المرحلة الأولى: بداية الاهتمام الإسباني بالصحراء الغربية، وتبدأ من أواخر القرن الخامس عشر، تميزت هذه المرحلة بالعديد من الرحلات الاستكشافية التي قامت بها إسبانيا، بغية السيطرة على إقليم الصحراء.
- المرحلة الثانية: التغلغل الإسباني داخل الأراضي الصحراوية، بداية من 1931 إلى غاية الستينات، أهم ما ميز هذه المرحلة اكتشاف الفوسفات، واستغلال إسبانيا لثروات الشعب الصحراوي.
- المرحلة الثالثة: من الستينات إلى غاية1975، اتسمت هذه الفترة بتعزيز إسبانيا لنفوذها في المنطقة.

[1] مصطفى عبد النبي، **مرجع سابق**، ص ص18، 19.

[2] صبرينة فرحاتي، "**اخر مستعمرة في افريقيا–الصحراء الغربية–**"، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م.5، ع.2، (2021)، ص ص.112-137. ص114

[3] أمين الشيخ مبارك الذهبة، "**عمليات حفظ السلام الأممية دراسة حالة المينورسو في الصحراء الغربية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير منشورة، (جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2007، ص ص 64-67.

➢ **الاحتلال الموريتاني 1979/1975.**

في عام 1975، شاركت موريتانيا في اتفاقية مدريد الثلاثية إلى جانب إسبانيا والمغرب[1]، والتي أسفرت عن تقاسم السيطرة على الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا بعد انسحاب إسبانيا. وبالتحديد، حصلت موريتانيا على منطقة وادي الذهب، معتبرة إياها امتدادا طبيعيا لشمال البلاد، استنادا إلى مطالب تاريخية منذ 1956.

وفي 31 ديسمبر 1975، وقع الرئيس الموريتاني مختار ولد داده اتفاق سري مع الملك الحسن الثاني، عزز بموجبه سيطرة موريتانيا على وادي الذهب. غير أن تصاعد هجمات جبهة البوليساريو أدى إلى انقلاب عسكري ضد ولد داده. وفي أغسطس 1979، وقعت الحكومة الموريتانية الجديدة اتفاق سلام مع البوليساريو في الجزائر، أعلنت فيه انسحابها الكامل من الصحراء الغربية. لكن المغرب سارع إلى السيطرة على وادي الذهب فور الانسحاب الموريتاني. وفي 1984، اعترفت موريتانيا رسميا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.[2]

➢ **مرحلة الاحتلال المغربي1991/1975.**

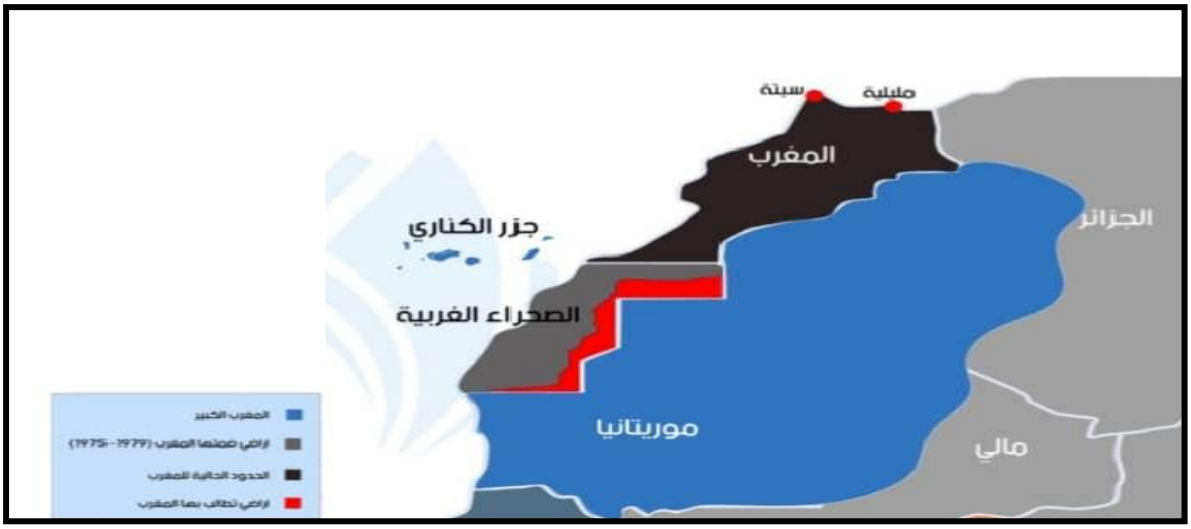
إن مطالبة المملكة المغربية بالأراضي الصحراوية ليس بالمطلب الجديد، بل يعود إلى منتصف الخمسينات، حينما أصدر رئيس حزب الاستقلال علال الفاسي "الكتاب الابيض"، الذي يدعو فيه إلى إعادة بناء المغرب الكبير، حيث كان له أطماع في مناطق من الجزائر، جزء من مالي وسينغال، موريتانيا والصحراء الغربية بأكملهما، وتبنت السلطات المغربية هذا الطرح.[3]

[1] Pedro Pinto Leite, «**International legality versus realpolitik**: **The cases of Western Sahara and East Timor**», THE WESTERN SAHARA CONFLICT The Role of Natural Resources in Decolonization, ed. Claes Olsson, (UUppsala:Nordiska Afrikainstitutet, 2006), p6.

[2] مصطفى عبد النبي، **مرجع سابق**، ص30.

[3] **المرجع نفسه**، ص26.

الخريطة رقم4 : خريطة تبين المغرب الكبير حسب الاطماع التوسعية لعلال الفاسي.[1]



في عام 1974، أعلنت إسبانيا نيتها إجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي، وفقا للائحة الأممية رقم 1514 التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي إطار هذا المسعى، تم عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، التي أصدرت رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر 1975. غير أن ملك المغرب فسر هذا القرار على أنه يؤيد مطالب بلاده، مما دفعه إلى تنظيم المسيرة الخضراء، حيث تم حشد 350 ألف شخص للدخول الى الصحراء الغربية في خطوة رمزية لاستعادة الإقليم.[2]

أمام هذا الوضع، دخلت إسبانيا والأمم المتحدة في مفاوضات مع المغرب، انتهت بالاعتراف بسيادته المشتركة مع موريتانيا على الإقليم، ونقل إدارته إليهما بعد انسحاب إسبانيا رسميا في فبراير 1976. ومع دخول القوات المغربية إلى الأراضي الصحراوية، تصاعدت المواجهات المسلحة مع جبهة البوليساريو، التي خاضت حرب ضد المغرب استمرت لسنوات، إلى غاية التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، في إطار مخطط السلام الأممي.[3]

---

[1] ايهاب العاشق، **القضية الصحراوية: قراءة في أطول صراعات القارة الإفريقية جذور الصراع وآفاقه المستقبلية – أفروبوليسي** ،(2025/05/08)، على الساعة: 19:30.

[2] الداهية ولد محمد، **"قضية الصحراء الغربية: مقاربة للحلول"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.36، (شتاء2013)، ص ص. 181-194. ص184.

[3] الداهية ولد محمد، **مرجع سابق**، ص186.

➢ **مرحلة الجمود السياسي1991/2020.**

في بداية التسعينات أرسلت الامم المتحدة بعثة عرفت باسم المينورسو (MINURSO)، من أجل مراقبة وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، وقد تم تحديد سنة 1992 من أجل إجراء استفتاء وتقرير مصيرها، ولكن ظهر إشكال فيمن له الأحقية في التصويت، حيث اتهمت جبهة البوليساريو المغرب في إقحام عشرات ألاف من المستوطنين المغاربة من أجل التصويت لصالح المغرب.[1]

تواصلت الجهود لإجراء استفتاء تقرير المصير، غير أن المشاكل التي اعترضت طريق لجنة تحديد الهوية لم تسمح لها بالتقدم أو إحراز نتائج إيجابية، ليصبح حل إجراء الاستفتاء من الصعب تجسيده على أرض الواقع[2]. ووفق لتقارير الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" سنة 2006 أشار بان:" لا توجد أي دولة في المنظمة تعترف بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية."[3]

في 11أفريل 2007 عرض المغرب مبادرة الحكم الذاتي الصحراء، التي تنص على نقل جزء من اختصاصات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى جهة الشعب الصحراوي ليديروا شؤونهم بأنفسهم، بينما تحتفظ المغرب باختصاصاتها المركزية في ميادين السيادة، لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية، غير أن جبهة البوليساريو رفضت هذا الحل مؤكدة على المطالبة بإجراء استفتاء لتقرير مصير الصحراء.[4]

---

[1] رحيمة لدغش، "**أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت**"، مجلة افاق العلوم، م (05)، ع (03)، 2020، ص ص. 284-296. ص287.

[2] مصطفي عبد النبي، **مرجع سابق**، ص136.

[3] صبرينة فرحاتي، **مرجع سابق**. ص117.

[4] فرانس برس، "**لحل نزاع الصحراء الغربية.. مقترح "الحكم الذاتي" المغربي يتعزز**"، فhttps://www.alhurra.com/arabic-and-international، (2025/03/15)، على الساعة: 22:00.

فشلت جهود الوساطة مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة " بيرت فان فالسوم"، حيث لم تحقق مفاوضات مانهاسات2007 و2008، أي تقدم بسبب تمسك كل طرف بمطالبه. وفي سنة2018، تم البدئ مجددا في عملية التفاوض بين أطراف النزاع وبمشاركة كل من الجزائر وموريتانيا، عقد الاجتماع بجنيف وسمي باجتماعات المائدة المستديرة، تطبيقا للقرار رقم 2440 الصادر عن مجلس الأمن، أكد فيه جبهة البوليساريو على الوضع القانوني وتقرير المصير، على النقيض من ذلك ركزت المغرب على السعي لإيجاد حل واقعي.[1]

على المستوى القانوني، عززت محكمة العدل الأوروبية موقف الصحراويين بقرارات تمنع تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية بين المغرب والاتحاد الأوروبي على الصحراء الغربية. ففي 2015 و2016، ألغت المحكمة إدراج الإقليم في اتفاقية التجارة، وفي 2018 قضت بعدم قانونية اتفاقيتي الصيد البحري والطيران.[2]

رغم مرور عقود وتغير المبعوثين الأمميين، لا يزال النزاع دون حل، عالقا بين الجمود السياسي والصراع القانوني والدبلوماسي.

➢ مرحلة التصعيد العسكري واستئناف النزاع2020 الى يومنا هذا.

أهم ما ميز هذه المرحلة أزمة معبر لكراكات في أكتوبر 2020، حيث أقدم مدنيون صحراويون على إغلاق معبر الكركرات احتجاجا على استمراره، مما أدى إلى تعطيل حركة الشاحنات. مع تصاعد التوترات، نشرت القوات المغربية وحدات عسكرية في المنطقة في 8 نوفمبر، مما دفع الرئيس الصحراوي إبراهيم غالي إلى التحذير من أي تدخل مغربي، معتبرا ذلك اعتداء يستوجب الرد. وفي 13 نوفمبر، أدى تدخل الجيش المغربي ضد المعتصمين إلى

[1] كمال محمد عمرو واخرون، "**جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية**"، مجلة الدراسات الافريقية، م (45)، ع (1)، يناير 2023، ص ص. 533-570. ص565.

[2] وكالة الأنباء الصحراوية، "**محكمة الاتحاد الأوروبي: المغرب لا يتمتع بالسيادة على الصحراء الغربية والاتفاقيات بينه وبين الاتحاد الأوروبي حول الإقليم باطلة**"، https://www.spsrasd.info/ar/2024/10/04/5468.html ، (2025/03/15)، على الساعة23:40.

سقوط قتلى وجرحى، مما أدى إلى اندلاع مواجهات مباشرة بين جبهة البوليساريو والقوات المغربية. على إثر ذلك، أعلن الرئيس الصحراوي إلغاء اتفاق وقف إطلاق النار المبرم عام 1991، مما أعاد النزاع المسلح إلى الواجهة.[1] في ديسمبر 2020 اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء الغربية[2]، كما أيدت اسبانيا الحكم الذاتي للصحراء الغربية تحت سيادة المغرب في افريل 2022.[3]

على النقيض من ذلك، في 29 سبتمبر 2021، جاء قرار محكمة العدل الأوروبية ليؤكد عدم شرعية إدراج الصحراء الغربية في الاتفاقيات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي دون موافقة شعبها. المحكمة شددت على أن المغرب لا يتمتع بالسيادة على الإقليم، وأن الاتفاقيات المبرمة دون استشارة الصحراويين تعد انتهاك لحق تقرير المصير. في 4 أكتوبر 2024، أكدت المحكمة على هذا المبدأ، مشيرة إلى إلغاء اتفاقيتين بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تتعلقان بالزراعة والصيد البحري، لأنها غير قانونية حيث تشمل موارد الصحراء الغربية، وتم التوقيع عليهما دون استشارة الشعب الصحراوي، كما أكد أن جبهة البوليساريو الممثل الشرعي للصحراويين. هذا الحكم كشف عن محدودية قدرة المفوضية الأوروبية على تجاوز القوانين الدولية، مما عزز موقف جبهة البوليساريو وأكد أن النزاع لا يقتصر فقط على الجوانب العسكرية، بل يشمل أيضا معركة قانونية ودبلوماسية مستمرة.[4]

---

[1] احمد عظيمي، مصطفى صايج، **قضية الصحراء الغربية: الحصيلة والافاق (1884–2025) من الاستعمار الاسباني الى الاستعمار الاستيطاني المغربي**، (الجزائر: 2021)، ص 114.

[2] Louisa Brooke-Holland, "**Western Sahara**", Commons Library Research Briefing (UK Parliament, 29November, 2023), p13.

[3] سعيد الصديقي، "**الموقف الاسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياتها الإقليمية**"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، (13 أفريل 2022)، ص1.

[4] وكالة الانباء الجزائرية، **قرار محكمة العدل الأوروبية "نقطة تحول رئيسية" في الصراع بالصحراء الغربية**، في https://www.aps.dz/ar/monde/169529-2024-10-13-17-40-22 ، (2025/03/15)، على الساعة: 22:10.

المطلب الثاني: الأطراف المعنية والمهتمة بنزاع الصحراء الغربية.

- **الأطراف المعنية بالنزاع.**

المغرب:

يرتكز الموقف المغربي بشأن الصحراء الغربية على مزاعم بوجود حقوق تاريخية وعلاقات سيادية على إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، مستندا إلى الادعاء بأن المنطقة كانت تحت إشراف سلاطين المغرب عبر التاريخ[1]. وعلى حجج قانونية، حيث لجأ ملك المغرب إلى قرار محكمة العدل الدولية الصادر سنة 1975، والتي أقر وجود روابط تاريخية بين الإقليم وسلطان المغرب. واعتبرت المغرب أن هذا القرار يؤكد حقه في الصحراء الغربية،[2]

تجلت المطالبة بإقليم الصحراء الغربية بوضوح في اتفاقية مدريد، التي عقدت في إسبانيا عام 1975 بين المغرب، إسبانيا، وموريتانيا. كما برز ذلك أيضا في المسيرة الخضراء التي نظمها المغرب في نفس العام. واعتبر المغرب أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من أراضيه، وأن الحل الوحيد هو عودة الأرض إلى "صاحبها الشرعي".[3]

وظل المغرب متمسكا بموقفه بشأن إقليم الصحراء الغربية حتى عام 2007، حيث اقترح حلا سياسيا توافقيا يتمثل في منح الحكم الذاتي للإقليم. ويهدف هذا المقترح إلى تمكين الشعب الصحراوي من إدارة شؤونه المحلية ضمن إطار اللامركزية، مع بقاء الإقليم تحت السيادة المغربية.

---

[1] عتيقة نصيب، **مرجع سابق**، ص 126.

[2] مصطفى عبد النبي، " **موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، القانون الدولي والعلاقات الدولية، 2002)، ص27.

[3] الداهية ولد محمد، **مرجع سابق**، ص184.

جبهة البوليساريو:

ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) عقب المذابح التي ارتكبتها القوات الإسبانية ضد الشعب الصحراوي عام 1970. وقد انعقد المؤتمر التأسيسي للجبهة في 10 مايو 1973، حيث نجحت في توحيد مختلف المناضلين الصحراويين تحت رايتها، مما عزز من مكانتها وجعلها الممثل الشرعي والوحيد لقضية الصحراء الغربية.[1]

تأسست جبهة البوليساريو في موريتانيا، لكن تطورها الفعلي حدث في الجزائر، حيث أدرك قادتها أن الجزائر تعد دولة داعمة لحركات التحرر. وكانت جبهة البوليساريو هي الجهة التي أعلنت عن تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من منطقة بير الحلو في 27 فبراير 1976، وذلك لملء الفراغ الذي تركته إسبانيا بعد انسحابها من الإقليم، وللتعبير عن رفضها لاتفاقية مدريد الموقعة عام 1975، والتي اعتبرتها الجبهة محاولة لتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا.[2]

تعتبر جبهة البوليساريو مسألة الصحراء الغربية مسألة تقرير المصير، وتؤكد على أن مطلبها الأساسي هو تطبيق قرارات الأمم المتحدة وإجراء استفتاء يتيح للشعب الصحراوي تحديد مصيره بنفسه، وفقا للشرعية الدولية والقانون الدولي، وترى جبهة البوليساريو أن سياسة المغرب اتجاه الصحراء الغربية تعكس مشروع "المغرب الكبير"، الذي يهدف إلى توسيع النفوذ المغربي ليشمل مناطق خارج حدوده الحالية، بما في ذلك الصحراء الغربية، دون مراعاة القوانين والمواثيق الإقليمية والدولية.

[1] لدغش رحيمة، **مرجع سابق**، ص290.

[2] المرجع نفسه.

➢ **الأطراف المهتمة بالنزاع.**

الجزائر: إن موقف الجزائر اتجاه القضية الصحراوية كان ثابتا ولم يتغير بحيث لم تكن الجزائر أية أطماع في الصحراء الغربية، وتستند في ذلك إلى قرارات هيئة الأمم والشرعية الدولية، إضافة إلى ثوابت سيادية تستند إليها سياستها الخارجية، والتي تكمن في حسن الجوار، حيث تعتبر الصحراء الغربية بلد جار وشقيق. كما تعمل الجزائر على إنهاء النزاعات الإقليمية وتصفير النزاعات الحدودية، إضافة لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومساندة حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيره.[1]

اعترفت الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في ثمانينيات القرن الماضي، وتدعو إلى حل النزاع القائم بين المغرب والصحراء الغربية في إطار الشرعية الدولية والقرارات الأممية. كما تؤكد الجزائر أنها ليست طرفا في النزاع، بل تدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره،[2] وأنها لا تعتبر أن هناك نزاع بينها وبين المغرب حول الصحراء الغربية، وحسب تصريح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الجزائري، "محمد عمرون" قائلا: " لو قرر الشعب الصحراوي الانضمام إلى المغرب عن طريق استفتاء حر ونزيه، لكانت الجزائر أول المهنئين."[3]

موريتانيا: موقف موريتانيا من نزاع الصحراء الغربية يمكن تقسيمه إلى مرحلتين: مرحلة قبل الانقلاب العسكري (قبل 1978)، مرحلة بعد الانقلاب العسكري (بعد 1978):[4]

[1] محمد عمرون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الجزائر: مجلس الامة، 2025/02/03، الساعة10:00، (مقابلة شخصية).
[2] محمد الامين بن عائشة، **مرجع سابق**، ص20.
[3] محمد عمرون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الجزائر: مجلس الامة، 2025/02/03، الساعة10:00، (مقابلة شخصية).
[4] مصطفى عبد النبي، **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، مرجع سابق**، ص39.

المرحلة الأولى: ادعت موريتانيا هي الأخرى أن لها حقوق تاريخية وسياسية على الصحراء الغربية. واهتم الرئيس الموريتاني مختار ولد داداه، حيث قام بتوقيع اتفاقية مدريد الثلاثية سنة 1976، من أجل تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، وبموجبها قام بالاستيلاء على منطقة وادي الذهب.[1]

المرحلة الثانية: بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في موريتانيا سنة 1978 على المختار ولد داداه، تحول موقف موريتانيا للحياد الإيجابي إلى أن عقدت اتفاقية مع جبهة البوليساريو سنة 1979 بالجزائر، من خلالها تم إنهاء الحرب بينهما وانسحبت موريتانيا من الأراضي الصحراوية.[2]

يمكن تلخيص موقف موريتانيا اتجاه نزاع الصحراء الغربية في كلمتين " من الحرب الى للحياد"، في الأول كانت تدعي أن الصحراء الغربية امتداد الاراضي الموريتانيا ولا يمكن التنازع عليها، ثم شيئا فشيئا انسحبت من الاقليم والتزمت الحياد من المسألة الصحراوية.[3]

هذا فيما يخص الحيز الإقليمي ودول الجوار تحديدا، لكن لا يمكن الإنكار بأن قضية الصحراء الغربية تحظى باهتمام دولي بدء ب:

إسبانيا: تميز موقفها بالتأرجح بين المصالح الاستراتيجية والضغوط الدولية. فانسحبت من الإقليم سنة1975 دون تنظيم استفتاء، كما وقعت اتفاقية مدريد التي اعتبرتها الأمم المتحدة غير شرعية. وعلى الرغم من خروجها من الصحراء الغربية غير أنها لم تتبني موقف واضح اتجاه النزاع. وبقيت علاقتها متأرجحة بين المغرب وجبهة البوليساريو، مما ساهم في استمرار تعقيد القضية وعدم حسمها دوليا.[4]

---

[1] مصطفى عبد النبي، "**استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**"، مرجع سابق، ص39.

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد الامين بن عائشة، "**قضية الصحراء الغربية والمواقف الدولية المتباينة**"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، م.4، ع.01، (نوفمبر2022)، ص ص.12-26. ص23.

[4] رحيمة لدغش، **مرجع سابق**، ص291.

ولكن في 18 مارس 2022، تعلن إسبانيا بشكل مفاجئ دعمها لمخطط المغرب "الحكم الذاتي تحت سيادة مغربية"، كخطوة تناقض المواقف السابقة لإسبانيا، نظرا لاعتبارات سياسية ومصالح ايديولوجية.[1]

فرنسا: رغم العلاقة الوثيقة بين فرنسا والمغرب، إلا أن موقفها ظل غير حاسم الى غاية24جويلية 2024، عندما أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في زيارته لرباط، دعمه لمقترح الحكم الذاتي لصحراء الغربية، الذي تقدم به المغرب سنة2007، دون اعتراف صريح بسيادة المغرب، نظرا لاعتبارات إقليمية ودولية.[2]

الولايات المتحدة الامريكية: اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمغربية الصحراء الغربية في 10 ديسمبر 2020، مقابل اعتراف المغرب بالكيان الصهيوني، غير أن هناك تأييد من قبل الكونجرس الامريكي لمنح الشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره.[3]

كل الأطراف المعنية بالنزاع والأطراف المهتمة به، استعملت العديد من الوسائل من أجل الترويج لأراءها واتجاهاته نحو القضية الصحراوية، ونشر سرديته وتفكيك السرديات الأخرى، من بين هذه الوسائل نجد وسائل الإعلام، التي تعتبر وسيلة قوية وفعالة لتمرير رسائل كل طرف وإقناع الجمهور بها، بل وحتى تبنيه لتلك الأفكار، لذلك نلاحظ وجود معالجات إعلامية مختلفة للقضية الصحراوية حسب الوسيلة الإعلامية، وجب عدم تلقيه بشكل سلبي.

[1] محمد الامين بن عائشة، **مرجع سابق**، ص26.

[2] محمد السالم السالمي، "**الاعتراف الفرنسي بالصحراء كمغربية قراءة في الأسباب والتداعيات**"، https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7، (2025/03/17)، على الساعة: 00:30.

[3] محمد الامين بن عائشة، **مرجع سابق**. ص21.

المطلب الثالث: الإطار القانوني لنزاع الصحراء الغربية وفق الشرعية الدولية.

- **منظمة الوحدة الافريقية:** منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي سابقا) سنة1963، لتواجه مسألة معقدة مثل نزاع الصحراء الغربية، لأنه يؤدي إلى خلافات بين الدول الاعضاء وتشتيت المنظمة.[1]

حيث تقوم هذه الاخيرة على مجموعة من الأسس تكرست في ميثاق الوحدة الافريقية، من أهمها دعم الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار. ولقد أظهرت المنظمة دعمها للقضية الصحراوية في قمة الرباط بالمملكة المغربية سنة1972، وتزايد الاهتمام بالقضية بعد سيطرت المغرب وموريتانيا على الإقليم، وأصبح ملف الصحراء الغربية مدرجا في جميع القمم الإفريقية. [2]

في 22 فيفري1982 أثناء انعقاد قمة أديس بابا، قبلت الجمهورية العربية الصحراوية كعضو كامل الحقوق في المنظمة، مما أدى إلى انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية سنة1984.[3]

بعد مرور 40سنة قررت المملكة المغربية العودة إلى منظمة الوحدة الأفريقية سنة2016، وأرجع المحللين السبب إلى رغبة المغرب في طرد جبهة البوليساريو من المنظمة وغلق الملف نهائيا.[4]

كما أن مقترح السلام الأممي الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة سنة1991، هو مقترح قدمه الاتحاد الأفريقي سابقا، تحت اسم مخطط السلام الأفريقي.[5]

---

[1] مسعود شعنان، **مرجع سابق**، ص167.

[2] مصطفى عبد النبي، " **موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، القانون الدولي والعلاقات الدولية، 2002)، ص34.

[3] المرجع نفسه.

[4] "القضية الصحراوية: قراءة في أطول صراعات القارة الإفريقية جذور الصراع وآفاقه المستقبلية"، في: https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-، (2025/03/18)، على الساعة: 13:30.

[5] محمد عمرون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الجزائر: مجلس الامة، 2025/02/03، الساعة10:00، (مقابلة شخصية).

- **منظمة الأمم المتحدة:** قامت الأمم المتحدة بإدراج الصحراء الغربية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سنة 1963، تحت اسم الصحراء الإسبانية، وفقا لما جاء في القرار الأممي 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 ديسمبر 1960، والذي ينص على منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة. قامت اللجنة المعنية بتصفية الاستعمار بتحديث القائمة في 1963، واعتبرت الصحراء الغربية من بين الأقاليم التي لا تزال بحاجة إلى تصفية الاستعمار.[1]

ومنذ ذلك الحين، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات لصالح الصحراء الغربية، من أهمها: القرار رقم(2229) الصادر في 1966/12/16 يؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2]، القرار رقم(40-50) المصادق عليه من طرف الجمعية العامة في 02/12/1985 الذي يوصي بتسوية النزاع عن طريق مفاوضات بين الأطراف المعنية، القرار رقم(380) الصادر عن مجلس الأمن والمصوت عليه في 06/11/1975 الذي أدان المسيرة الخضراء التي اقامها ملك المغرب، قرار مجلس الأمن رقم(621) الصادر في 20/09/1988 عبر فيه عن الارتياح الاتفاق المبدئي عن مخطط التسوية لدى أطراف النزاع[3]، قرار رقم(690) الصادر عن مجلس الأمن عام1991 ينص على إنشاء بعثة الأمم المتحدة من أجل إجراء الاستفتاء في إقليم الصحراء الغربية (المينورسو)، مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار والإشراف عن عملية الاستفتاء.[4]

بالرغم من تعثر الاستفتاء تواصلت جهود الأمم المتحدة لحل النزاع، عن طريق اقتراح حلول من بينها: حل ثالث أو ما يعرف باتفاقية الإطار سنة2001، الحل الرابع ما يسمى بمخطط السلام2002، الحل

[1] أحمد عاضيمي، ومصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص38.
[2] عمر محمد كمال واخرون، **مرجع سابق**، ص539.
[3] مصطفى عبد النبي، " **موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية**"، **مرجع سابق**، ص63-47-51.
[4] عمرو محمد كمال واخرون، **مرجع سابق**، ص540.

الخامس أو الحل الوسط، مفاوضات مانهاست 2008/2007، اجتماعات المائدة المستديرة2018، إلا أن كل هذه الجهود لم تكلل بالحصول لحل سلمي ونهائي يرضي أطراف النزاع.

بغض النظر عن كل مواثيق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير مصير الشعب الصحراوي، فإن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بلاهاي سنة1975، يعد تأكيد قطعي لحق الصحراويين في تقرير مصيرهم، وفق القانون والشرعية الدولية.[1]

حيث قامت محكمة العدل الدولية بتقديم الرأي الاستشاري في 60 صفحة، بخصوص سؤالين:

لسؤال الأول: هل كان إقليم الصحراء الغربية قبل استعمارها من طرف إسبانيا إقليم بلا مالك؟ الجواب: عند دخول الاستعمار إلى منطقة الصحراء الغربية سنة1884، لم تكن أرض بلا مالك، بل كانت إقليم يحتوي على سكان بدو منظمين من الناحية السياسية والاجتماعية في شكل قبائل، تحت سلطة الشيوخ.[2]

السؤال الثاني: إن كان جواب السؤال الأول بالنفي، هل كانت هناك روابط إقليمية بين صحراء الغربية والمغرب أو موريتانيا؟ الجواب: خلصت المحكمة إلى أن هناك روابط ولاء قانونية بين سلطان المغرب وبعض القبائل الصحراوية، بالإضافة إلى علاقات قانونية بالأرض بين الكيان الموريتاني والصحراء الغربية. لكنها أكدت في المقابل عدم وجود أي روابط سيادة إقليمية للمغرب أو موريتانيا على الصحراء الغربية، مشددة على أن ذلك لا يؤثر على تطبيق مبدأ تقرير المصير وفقا للائحة الأمم المتحدة رقم 1514.[3]

- **الاتحاد الأوروبي**: يؤكد الاتحاد الأوروبي في كل مرة تطرح قضية الصحراء الغربية على أنها قضية تحكمها قرارات وقوانين الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما يعتبر أن الصحراء الغربية هي إقليم غير متمتع بالسيادة،

[1] أحمد عاضيمي، ومصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص40.
[2] مسعود شعنان، **مرجع سابق**، ص123.
[3] المرجع نفسه.

مما يعني أن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، ولا يدعم مخطط الحكم الذاتي تحت سيادة مغربية، بل يتطلع إلى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة.[1]

وفي سنة2018، رأت محكمة العدل الاوروبية أنه يجب إعادة التفاوض مع المغرب حول أحكام اتفاق جديد ينتهك مبدأ حق الصحراء الغربية في تقرير مصيرها، وفي2019 صوت غالبية البرلمان الاوروبي على اتفاق جديد بخصوص الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، وهذا جاء بعد رفض محكمة العدل الأوروبية الاتفاق السابق لأنه لن يأخذ اقليم الصحراء الغربية بعين الاعتبار.[2]

في جويلية 2024، جدد الاتحاد الأوروبي دعمه القرارات منظمة الأمم المتحدة بخصوص قضية الصحراء الغربية، أما في 4اكتوبر2024 أصدرت محكمة العدل الأوروبية قرار ينص على إلغاء اتفاقيتين تجاريتين تتعلقان بالزراعة والصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، تعتبر غير قانونية لأنها شملت إقليم الصحراء الغربية دون استشارة الشعب الصحراوي. كما أكدت على أن جبهة البوليساريو هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الصحراوي، منحته الحق في التصرف أمام محاكم الاتحاد الأوروبي.[3]

هذا القرار يذكر بالحقائق الأصيلة والمتأصلة في القضية الصحراوية، من بينها الوضع القانوني للإقليم، والصفة القانونية لجبهة البوليساريو، إضافة إلى حق الشعب الصحراوي غير القابل للتقابل ولا للتصرف. فهذه الحقائق الثابتة لا يمكن أن تتأثر بالرغبة الجلية التي أظهرتها بعض الدول الأوروبية بالمساهمة في تكريس الواقع الاستعماري للصحراء الغربية.[4]

---

[1] أحمد عاضيمي، ومصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص103.

[2] المرجع نفسه.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، ""، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 13 أكتوبر 2024، على الساعة: 19:00، https://www.aps.dz/ar/monde/169529-2024-10-13-17-40-22 .

[4] الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية، "**محكمة العدل للاتحاد الأوروبي**"، 2024/10/05، على الساعة: 17:45، https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements/statement-of-the-ministry-of-foreign-affairs-cjue-05102024

كما رفضت المحكمة الطعون وأيدت أحكام الإلغاء، وتؤكد المحكمة أن السكان المحليين الذين تم استشارتهم لا يتوافقون مع الشعب الصحراوي ذاته، وبالتالي فهذه المشاورات لا يمكن أن ترتقي إلى مستوى الحصول على موافقة شعب إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي.[1]

المطلب الرابع: الدور الجيوسياسي للجزائر في دعم القضية الصحراوية في المحافل الدولية.

منذ الاستقلال انتهجت الجزائر سياسة خارجية تستند إلى مبادئ مستوحاة من الثورة الجزائرية، أساسها مساندة الشعوب في تقرير مصيرها ودعم حركات التحرر: مثل القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، فرغم التحولات التي طرأت على محيطها، حافظت الجزائر على نهج التهدئة في تعاملها. وبالرغم من المواقف العدائية للمغرب، واصلت دعمها الثابت للشعب الصحراوي، مؤكدة على حقه في تقرير مصيره منذ عام 1975.[2]

كما استندت الجزائر إلى القرار الصادر عن لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، والذي ينص على ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في الاستقلال. كما دافعت الجزائر عن إجراء استفتاء تشرف عليه السلطة الحاكمة بالشراكة مع المغرب وموريتانيا والجزائر، استنادا إلى قرار الأمم المتحدة رقم 1514 الصادر عن الدورة الـ 15 للجمعية العامة.[3]

[1] François Dubuisson, La Cour de Justice de l'UE et le Sahara occidental: le droit à l'autodétermination vidé de sa substance? , 29/04/2025,18:30, https://www.leclubdesjuristes.com/international/accords-commerciaux-ue-maroc-fin-de-la-saga-juridique-7270/?utm_source=.com.

[2] صبرينة فرحاتي، **مرجع سابق**، ص123.

[3] لدغش رحيمة، **مرجع سابق**، ص292.

كما يقوم موقف الجزائر اتجاه القضية الصحراوية على نقطتين أساسيتين: [1]

- أسس الثورة التحريرية التي تجسدت في بيان أول نوفمبر، والتي ترفض كل حالات الاستعمار من أي جهة كانت.
- القانون الدولي واضح وصريح، كما هو مدون في الأمم المتحدة منذ1923، بأن الصحراء الغربية إقليم غير محكوم ذاتيا، وهذه الأقاليم تستحق تنظيم استفتاء تقرير المصير.

ركزت الجزائر على قضية الصحراء الغربية كأولوية دبلوماسية في إفريقيا، حيث سعت إلى تحقيق الاعتراف بجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية، كما اعتمدت الجزائر موقف الدول الإفريقية من القضية كمعيار لعلاقاتها معها، وعززت ثقلها الدبلوماسي بمضاعفة عدد سفاراتها مقارنة بالمغرب، إلى جانب تكثيف الزيارات الرسمية، إذ قام الرئيس بن جديد بـ 11 زيارة خلال شهرين. كما تحركت الجزائر بقوة منذ الدورة الـ 26 لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، مؤكدة على ضرورة معالجة الملف الصحراوي وفق الشرعية الدولية بعيدا عن أي تعقيدات سياسية.[2]

كما أن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على ترسيخ هذه المبادئ، ففي تصريح للرئيس الجزائري السابق هواري بومدين في سنة 1975 قال: "إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليست لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء المغربية.. ولكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقها أن تنادي بعقد استفتاء لتقرير المصير، ولن نكن ضد الأمم المتحدة."[3]

[1] مصطفي هاشم، في مواجهة المغرب.. لماذا تدعم الجزائر جبهة البوليساريو؟ | الحرة ، (2025/05/09)، على الساعة: 15:45.
[2] لدغش رحيمة، **مرجع سابق**، ص292.
[3] المرجع نفسه.

كما أكد الرئيس الجزائري "تبون عبد المجيد" على ثبات الموقف الجزائري حول القضية الصحراوية، وفصل العلاقات الجزائرية المغربية عن القضية الصحراوية، عندما قال إنها قضية أممية. كما أكد وزير الخارجية الجزائري السابق صبري بوقادوم على موقف الجزائر حول القضية الصحراوية وحقها في تقرير مصيرها، وفقا للشرعية الدولية، وطبقا لقرارات الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي.[1]

كما أن الجزائر بذلت مجهودا بارزا لدعم قضية استقلال الصحراء الغربية على المسرح السياسي الدولي، ومن ثمار تلك الجهود اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بحكومة الصحراوية.[2]

إضافة الى تأكيد ممثل الجزائر في منظمة الأمم المتحدة عمار بن جامع في 17اكتوبر2024 على دعم الجزائر الثابت لجهود الامم المتحدة لكمال إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، كما أن جهود الجزائر متواصلة لإبراز القضية الصحراوية في الساحة الدولية إلى غاية تطبيق قرار الأمم المتحدة، وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصير.

يتضح من خلال هذا المبحث أن قضية الصحراء الغربية تظل رهينة صراع إقليمي ودولي معقد، تغذيه اعتبارات تاريخية وجيوسياسية وقانونية. ويعد قرار محكمة العدل الأوروبية محطة حاسمة في تأكيد عدم شرعية السيادة المغربية على الإقليم، مما يعزز من مطالب الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. كما أظهرت الدراسة تعدد الفاعلين وتضارب مصالحهم، إلى جانب الدور المحوري الذي تلعبه الجزائر في دعم القضية داخل الأطر الدولية.

[1] فرحاتي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 123.

[2] محمد الامين بن عائشة، **مرجع سابق**، ص19.

خلاصة:

تقدم قضية الصحراء الغربية نموذج معقد للنزاعات الدولية التي تتداخل فيها الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والديموغرافية. من خلال استعراض الموقع الجيوسياسي للصحراء الغربية، نجد أن المنطقة تشكل نقطة تلاقي لمصالح قوى إقليمية ودولية، مما يجعلها مركز لصراعات لا تنتهي. كما أن جيواقتصاد المنطقة، بما في ذلك الموارد الطبيعية الغنية، يشكل عامل محوري في استمرار النزاع. إضافة إلى ذلك، تلعب التركيبة السكانية في المنطقة دورا مهما في تحديد مواقف الأطراف المختلفة. وبالتالي، فإن أي حل للنزاع يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه العوامل المتشابكة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة تراعي حقوق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

وفي هذا السياق، جاء قرار محكمة العدل الأوروبية في 4 اكتوبر 2024 ليشكل نقطة فارقة في مسار النزاع، يعزز الموقف الدولي الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ويعطي زخما جديدا للحراك السياسي حول القضية.

الإطار التطبيقي

الفصل الثالث: تحليل المضمون المقارن بينوكالة الانباء الجزائريةAPS وكالة المغرب العربي للأنباءMAP، حول قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية الصادر في 4اكتوبر2024

تمهيد

المبحث الأول: التحليل الكمي والكيفي لقرار محكمة العدل الاوروبية، في برقيات وكالة الانباء الجزائريةAPS

المطلب الأول: التعريف بوكالة الانباء الجزائريةAPS

المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل

المطلب الثالث: التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون

المطلب الرابع: نتائج عامة

المبحث الثاني: التحليل الكمي والكيفي لقرار محكمة العدل الأوروبية، في برقيات وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

المطلب الأول: التعريف بوكالة المغرب العربي للأنباءMAP

المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل

المطلب الثالث: التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون

المطلب الرابع: نتائج عامة

المبحث الثالث: التحليل المقارن بين وكالة الانباء الجزائريةAPS وكالة المغرب العربي للأنباءMAP، على ضوء القرار الصادر من محكمة العدل الأوروبية.

المطلب الأول: أوجه التشابه.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف.

المطلب الثالث: نتائج عامة.

خلاصة

تمهيد:

أثار قرار محكمة العدل الأوروبية الصادر في 4 أكتوبر 2024، بشأن استبعاد إقليم الصحراء الغربية من الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، تفاعلات إعلامية متباينة، عكست مواقف مختلفة في التناول والتفسير. ويهدف هذا الفصل إلى تحليل كيفية معالجة هذا الحدث في كل من وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء، خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

يعتمد التحليل على مجموعة من الفئات تشمل اللغة، المساحة، التقنيات الفنية، عناصر الإبراز، نوع المعالجة، الاستمالات، الأطر المرجعية، والأهداف. ويتيح هذا التحليل المقارن فهم الفروقات الدقيقة في الخطاب الإعلامي، وكشف الرسائل الضمنية التي قد لا تظهر للقارئ من الوهلة الأولى، مما يفتح المجال لقراءة أعمق في دور الإعلام داخل النزاعات الإقليمية.

المبحث الأول: التحليل الكمي والكيفي لبرقيات وكالة الانباء الجزائريةAPS.

المطلب الأول: التعريف بوكالة الانباء الجزائريةAPS.

تم إنشاء وكالة الأنباء الجزائرية في 1 ديسمبر 1961 بتونس خلال حرب التحرير، لتكون صوت الثورة الجزائرية في الساحة الإعلامية الدولية. وبعد الاستقلال، انتقل مقرها إلى الجزائر. وفي 20 أفريل 1991، تحولت إلى مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري، تمارس مهامها كخدمة عمومية، من خلال إنتاج الأخبار العامة والمتخصصة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، بهدف التعريف بأحداث وإنجازات الجزائر. وتعمل الوكالة على جمع ومعالجة وبث الأخبار والتقارير والوثائق، مع الالتزام بأخلاقيات المهنة ومتطلبات الخدمة العمومية.[1]

الشكل رقم 1: يمثل شعار وكالة الإنباء الجزائريةAPS



المصدر: الموقع الالكتروني لوكالة الانباء الجزائرية،www.aps.dz ، (2025/04/21)، على الساعة: 12:20.

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية،www.aps.dz ، (2025/04/21)، على الساعة: 12:10.

تعد وكالة الأنباء أداة داعمة لوزارة الخارجية في الدول التي تمتلك رؤية استراتيجية في المجال الإعلامي، إذ يعكس أداء الوكالة مدى قوة أو ضعف السياسة الخارجية لتلك الدولة. ومن أبرز المؤشرات التي يقاس بها مدى فعالية وكالة الأنباء هو قوة الحضور الدبلوماسي للدولة التي تمثلها، إذ ترتبط مصداقية وتأثير الوكالة بمدى فاعلية دبلوماسيتها على الساحة الدولية.[1]

تمتلك وكالة الأنباء الجزائرية شبكة واسعة من المكاتب الجهوية، موزعة عبر أربع مديريات رئيسية: البليدة، ورقلة، قسنطينة، ووهران، وتقوم هذه المديريات بالتنسيق مع مختلف المكاتب المنتشرة عبر التراب الوطني. كما تمتد تغطية الوكالة إلى خارج الوطن، حيث تملك مكاتب دولية في 11 عاصمة عالمية، هي: مدريد، بروكسل، لندن، باريس، روما، موسكو، عمان، القاهرة، نواكشوط، تونس، وواشنطن، وذلك بهدف جمع الأخبار والترويج لصورة الجزائر على المستوى الدولي.[2]

تضم وأج 500 عامل وتجند ما لا يقل عن 300 صحفي ومصور ومترجم مكلفين بتغطية الأحداث في وقتها على مدار 24 ساعة وسبعة أيام، كما تبث مالا يقل عن 600برقية في اليوم الواحد.[3]

وتحظى الوكالة بحضور رقمي معتبر عبر موقعها الرسمي aps.dz، المتاح بعدة لغات: العربية، الأمازيغية، الفرنسية، الإنجليزية، الروسية، والإسبانية، مما يعزز من انتشارها وقدرتها على إيصال صوت الجزائر إلى جمهور عالمي متنوع.[4]

الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية على الويب: www.aps.dz .

---

[1] جمال العيفة، **مرجع سابق**، ص280.

[2] الجزائر: وكالة الأنباء الجزائرية، "**من التلغرافيا الى الاعلام المتعدد الوسائط**"، 30 نوفمبر2021، ص ص. 13-14.

[3] الجزائر: وزارة الاتصال، وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8265، (21/04/2025)، على الساعة 10:10.

[4] الجزائر: وكالة الأنباء الجزائرية، "**من التلغرافيا الى الاعلام المتعدد الوسائط**"، 30 نوفمبر2021، ص16.

الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية على منصة اكس: (@APS_Algeria) / X

الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية على منصة يوتيوب: www.youtube.com

الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية على منصة ميتا: facebook@aps.dz

بطاقة تقنية لوكالة الأنباء الجزائرية:

الجدول رقم 1يمثل بطاقة تقنية وكالة الإنباء الجزائريةAPS.

الاسم	وكالة الانباء الجزائرية
الدول	الجزائر
النشأ	1ديسمبر 1961
المقر	الجزائر العاصمة، بئر مراد رايس
اللغة	العربية، الامازيغية، الفرنسية، الإنجليزية، الروسية، الاسبانية
المدير الحالي	سمير قايد
المالك	الدولة الجزائرية
الطابع القانوني	عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري

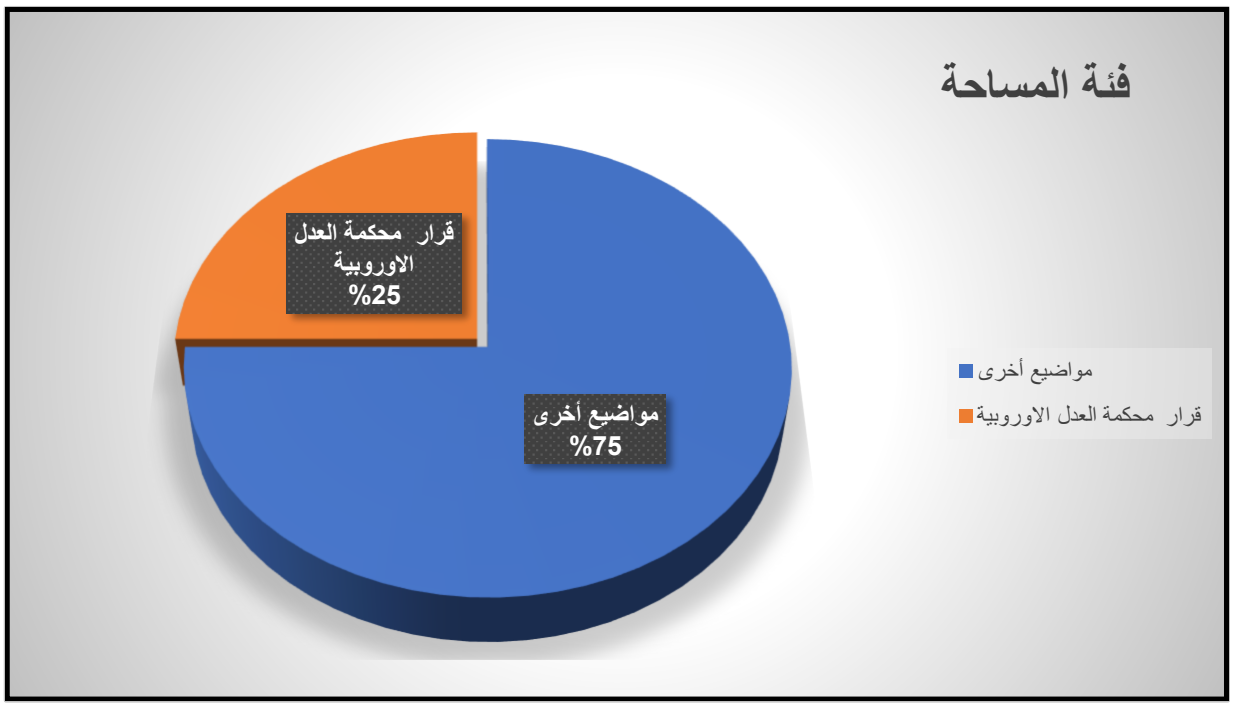
المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل

1/ فئة المساحة:

الجدول رقم 1 :فئة المساحة المخصصة في وكالة الانباء الجزائريةAPS.

المساحة المخصصة	التكرار	النسبة
مواضيع أخرى	84	75%
قرار محكمة العدل الأوروبية	28	25%
المجموع	112	100%

***الشكل* رقم2: يمثل فئة المساحة المخصصة في وكالة الانباء الجزائريةAPS.**



التحليل الكمي والكيفي لفئة المساحة:

يبين الجدول رقم2 والشكل رقم 2 أعلاه حجم التغطية الإعلامية التي خصصتها في وكالة الانباء الجزائريةAPS لقرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية، الصادر بتاريخ 4أكتوبر2024، وذلك مقارنة بالمواضيع الأخرى ذات الصلة بالقضية الصحراوية المنشورة في الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية، في الفترة من 4أكتوبر2024 الى غاية 4نوفمبر2024.

بلغ عدد البرقيات التي تناولت قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية 28 برقية أي بنسبة25% من إجمالي التغطية، في حين بلغ عدد البرقيات التي تناولت مواضيع أخرى مرتبطة بالقضية نفسها 84 برقية بنسبة75%، ليصل العدد الإجمالي للبرقيات التي تخص القضية الصحراوية112 برقية في هذه الفترة.

من خلال عدد البرقيات التي تعالج القضية الصحراوية، التي بلغ عددها112برقية، نستنتج أن وكالة الانباء الجزائرية تولي اهتمام معتبر لقضية الصحراء الغربية، لأنها خصصت مساحة كبيرة للموضوع بالرغم أنه موضوع خارجي، وباعتبارها جهة إعلامية رسمية تمثل الدولة الجزائرية، وتعكس موقفها الثابت وأسس السياسة الخارجية الجزائرية المستمدة من الثورة التحريرية، التي تدعم حركات التحرر والقضايا العادلة وتساند حق الشعوب في تقرير مصيرها.[1]

أما بالنسبة لحجم التغطية المخصص لقرار محكمة العدل الأوروبية، بلغ عدد البرقيات المنشورة نسبة25% أي ربع عدد البرقيات الإجمالي للقضية الصحراوية، ومنه نلاحظ أن هناك معالجة مكثفة للقرار مقارنة بالمواضيع الأخرى وطبيعة القرار، هذا ما يعكس حرص الوكالة على إعطاء القرار بعدد إعلامي وسياسي يعزز الرواية الصحراوية في

[1] عبد العزيز بويعقوب، رئيس تحرير القسم الدولي في وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر: وكالة الانباء الجزائرية، 29/04/2024، (مقابلة شخصية).

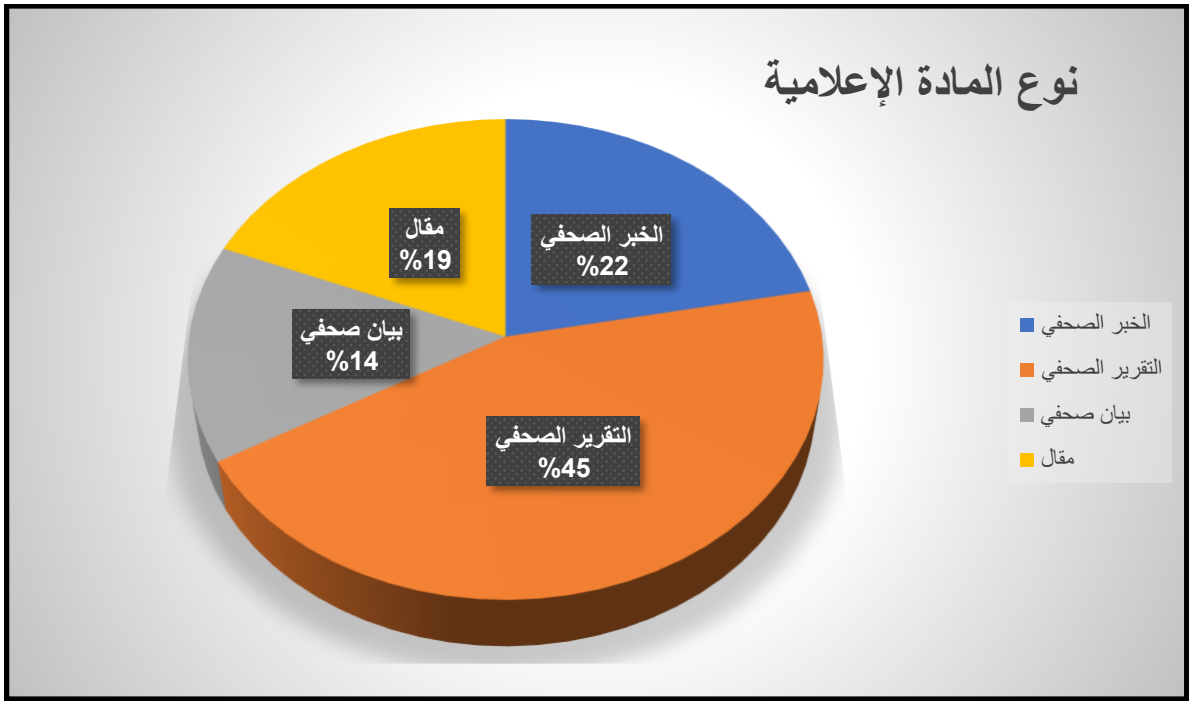
الساحة الدولية، ويدحض في الوقت ذاته الادعاءات المغربية بأحقيتها في الأراضي الصحراوية، معتبرة القرار نصر للشعب الصحراوي.

2/ فئة نوع المادة:

الجدول رقم2 :يمثل فئة نوع المادة في وكالة الانباء الجزائريةAPS.

المادة الإعلامية	التكرار	النسبة
الخبر الصحفي	06	21%
التقرير الصحفي	12	43%
تصريح /بيان	04	14%
مقال	05	18%
المجموع	28	100%

الشكل رقم3: يمثل فئة نوع المادة الإعلامية في كل من وكالة الانباء الجزائريةAPS



التحليل الكمي والكيفي لفئة نوع المادة الإعلامية:

يبين الجدول رقم 3 والشكل رقم 3 نوع المادة الإعلامية المستخدمة في برقيات وكالة الانباء الجزائريةAPS، التي تعالج قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية والمنشورة على الموقع الالكتروني للوكالة في الفترة الممتدة من4أكتوبر2024 الى 4نوفمبر2024.

نلاحظ أن وكالة الأنباء الجزائرية اعتمدت بشكل أساسي على التقارير الصحفية في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية المتعلق بالصحراء الغربية، حيث شكلت التقارير الصحفية نسبة 43% من إجمالي عدد البرقيات المنشورة، أي 12 تقرير صحفي من أصل28 برقية، هذا يفسر أن وكالة الانباء الجزائرية تسعى لتقديم تغطية معمقة وتحليلية لقرار المحكمة، فهي لا تكتفي بنقل سريع للخبر، بل تتعدى إلى شرح الخلفيات، الأسباب، والتداعيات، ما يعكس اهتمام الوكالة بالقضية الصحراوية.

كما اعتمدت على الأخبار الصحفية في 6 برقيات من العدد الإجمالي 28 برقية، ما يقارب نسبة 21%، وهو النوع الصحفي الأنسب لتغطية مستجدات القرار أولا بأول. بينما بلغت نسبة المقالات 18%، بعدد5 مقالات من العدد الكلي28 برقية، مما يشير إلى تخصيص وكالة الانباء الجزائرية مساحة للرأي والتحليل من طرف صحفيين ومختصين، وهي وسيلة مهمة لتعزيز الفهم والتأثير في الرأي العام.

أما التصريحات والبيانات الرسمية فشكلت نسبة أقل بعدد 4 برقيات من أصل 28 برقية حوالي 14%، مما يعني أن وكالة الانباء الجزائرية ركزت أكثر على التغطية والتحليل الإعلامي بدل من الاكتفاء بنقل المواقف الرسمية.

من خلال توزيع أنواع المادة الإعلامية المقدمة أثناء معالجة قرار محكمة العدل الأوروبية، يمكن القول أن وكالة الأنباء الجزائرية اعتمدت في تغطيتها على مزيج من التقارير التحليلية والمقالات، إلى جانب الأخبار والتصريحات الرسمية،

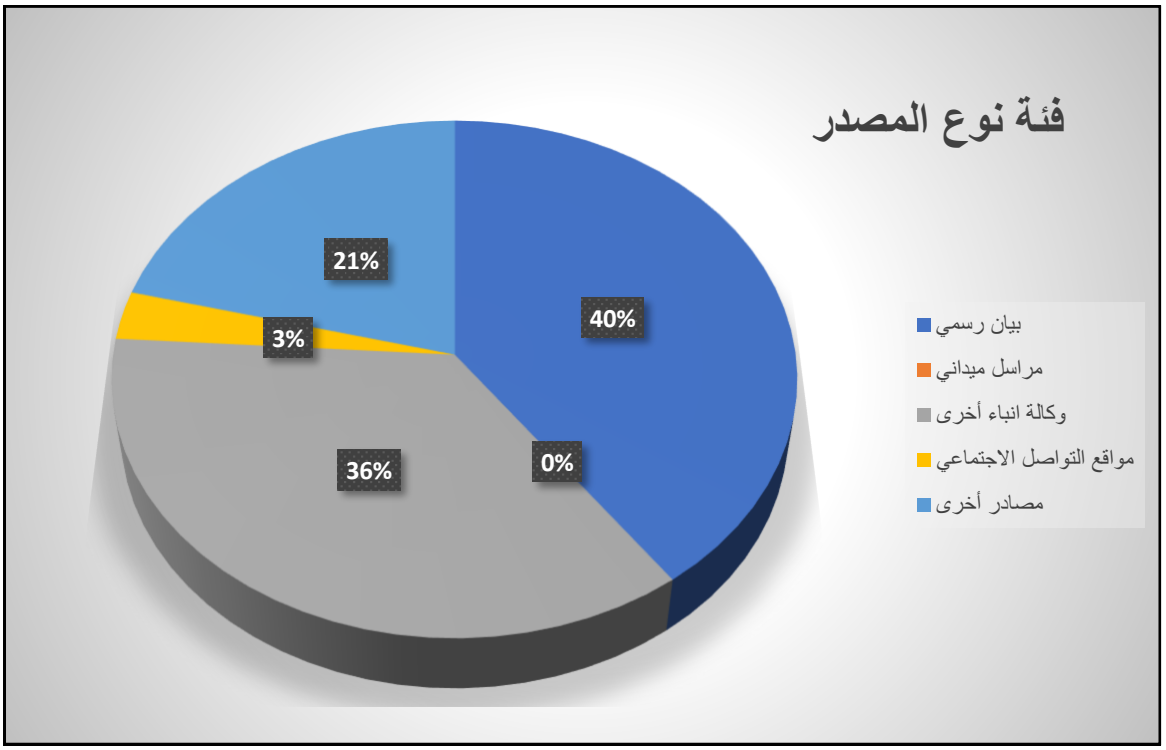
في محاولة لتقديم معالجة إعلامية شاملة ومتوازنة تبرز أهمية القرار وتفسيره من زوايا مختلفة، بما يتماشى مع التوجه السياسي للدولة الجزائرية الداعم للقضية الصحراوية.

3/ فئة نوع المصدر :

الجدول رقم3 :فئة نوع المصدر في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.

المصدر	التكرار	النسبة
بيان رسمي	13	40%
مراسل ميداني	00	00%
وكالة انباء	12	36%
مواقع التواصل الاجتماعي	01	03%
مصادر أخرى	07	21%
المجموع	33%	100%

الشكل رقم 4: يمثل نوع المصدر في كل من وكالة الأنباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة نوع المصدر:

يبين الجدول رقم4 والشكل رقم4 نوع المصدر الذي اعتمدت عليه وكالة الأنباء الجزائرية (APS) أثناء معالجة قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

نلاحظ أن وكالة الانباء الجزائرية تعتمد بنسبة عالية على البيانات الرسمية، والتي شكلت 40% من النسبة الإجمالية، أي حوالي13 برقية من أصل 28 برقية، مما يعكس تركيز الوكالة على تبني الرواية الرسمية الجزائرية أو مواقف الجهات الرسمية الداعمة للقضية الصحراوية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي والدولي.

نلاحظ أيضا أن وكالة الانباء الجزائريةAPS تعتمد على وكالات الأنباء الاخرى كمصدر للمعلومة بنسبة 36%، أي في 12 برقية من العدد الإجمالي 28 برقية، مما يشير إلى اعتماد ملحوظ على إعادة نشر أو اقتباس مضامين صادرة عن وكالات أخرى، بما يخدم الخط التحريري للوكالة ويدعم الطرح الجزائري اتجاه القضية، واعتمدت بالخصوص على وكالة الانباء الصحراوية التي تعتبر مصدر رسمي كون القرار يخص الشعب الصحراوي وحرصا من وكالة الانباء الجزائرية على إبراز الرواية الصحراوية في مواجهة الطرح المغربي بخصوص قرار محكمة العدل الأوروبية.

في المقابل، نلاحظ انعدام دور المراسل الميداني (0%)، وهو ما قد يفسر في الوهلة الأولى على أنه نقص في التغطية المباشرة، إلا أن تصريح رئيس تحرير القسم الدولي بوكالة الأنباء الجزائرية السيد عبد العزيز بويعقوب يوضح أن هذا الغياب مرتبط بعوامل تنظيمية، حيث كانت الوكالة تمتلك سابقا شبكة مراسلين واسعة في عدة عواصم دولية، لكن تم سحبهم خلال فترة جائحة كورونا، ولم تتم إعادة بعثهم حتى الآن، مع وجود نية لإعادة تفعيل الشبكة الخارجية مستقبلا[1]. وعليه فإن غياب المراسلين لا يعكس توجها تحريريا بقدر ما يعكس ظروف تنظيمية مؤقتة.

[1] عبد العزيز بويعقوب، رئيس تحرير القسم الدولي في وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر: وكالة الانباء الجزائرية، 29/04/2024، (مقابلة شخصية).

أما نسبة الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات قدرت ب 3 % بمعدل برقية واحدة من العدد الإجمالي للبرقيات28، ما يفسر بتحفظ الوكالة في اعتماد هذا النوع من المصادر غير الرسمية، وتماشيا مع طبيعة الوكالة كوسيلة رسمية تقليدية.

كما شكلت المصادر الأخرى نسبة 21%، أي 7 برقيات من أصل28 برقية، تشمل هذه المصادر تصريحات، أو تقارير إعلامية متنوعة، بما يعزز المحتوى دون الخروج عن الخط الافتتاحي لوكالة الانباء الجزائرية.

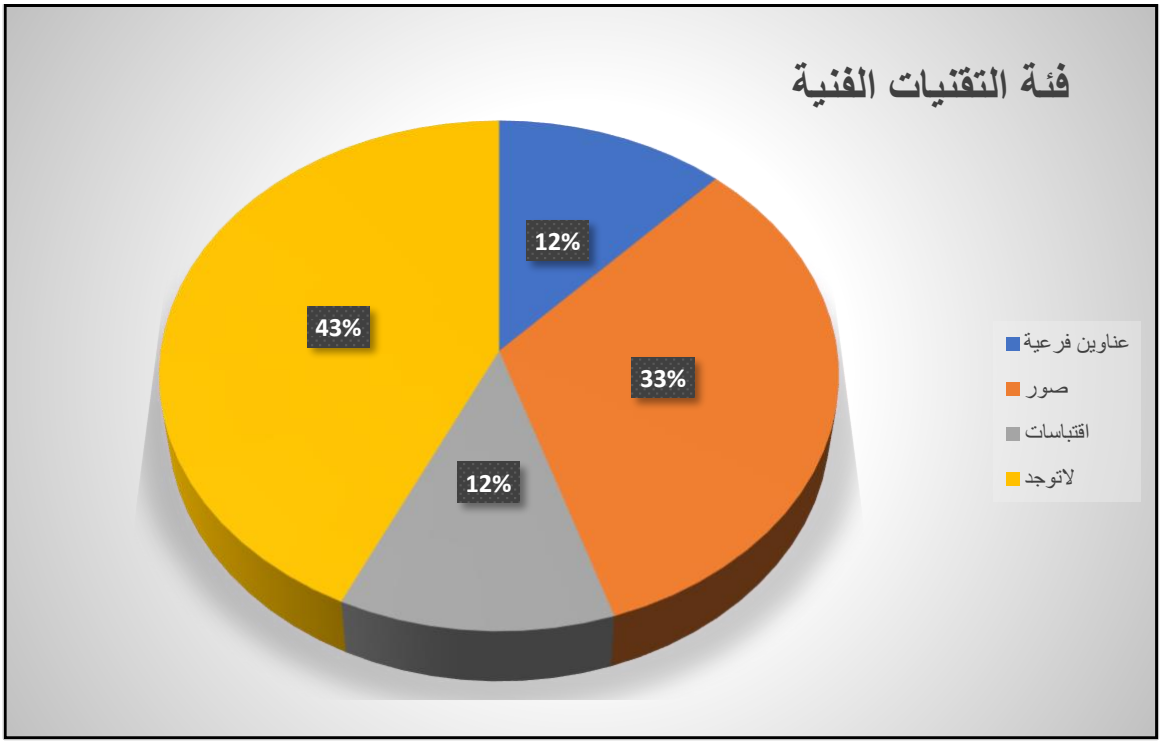
في الأخير، بالاستناد على بيانات الجدول نستنتج أن وكالة الأنباء الجزائرية APS تبنت مقاربة رسمية في معالجة القرار الأوروبي بشأن الصحراء الغربية، عن طريق الاعتماد على البيانات الرسمية ووكالة الأنباء الصحراوية، وعدم استقاء معلومات من المصادر غير الرسمية او المنصات الرقمية، مما يعكس التزاما الوكالة بإتباع لخطاب السياسي الجزائري أثناء معالجة المواضيع التي تخص القضية الصحراوية.

4/ فئة التقنيات الفنية:

الجدول رقم4 :فئة التقنيات الفنية في كل من وكالة الانباء الجزائريةAPS.

التقنيات الفنية	التكرار	النسبة
عناوين فرعية	04	12%
صور	11	33%
اقتباسات	04	12%
لا توجد	14	43%
المجموع	33	100%

الشكل رقم5: يمثل التقنيات الفنية في كل من وكالة الانباءAPS.



التحليل الكمي وكيفي لفئة التقنيات الفنية:

يوضح الجدول رقم 5 والشكل رقم5 توزيع استخدام التقنيات الفنية في برقيات وكالة الأنباء الجزائرية (APS) بخصوص قرار محكمة العدل الأوروبية المتعلق بالصحراء الغربية، خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

بالاعتماد على الجدول والشكل البياني نلاحظ أن برقيات وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، التي لم توظف أي تقنية فنية مرافقة بلغت نسبة 43% من المواد أي بعدد 14 مادة من أصل 33، ما يعني اعتماد الوكالة على الطابع التقليدي البسيط أثناء معالجة قرار محكمة العدل الأوروبية، والتركيز على النص الخبري المجرد دون دعم بصري أو

عناصر إيضاح إضافية. يمكن تفسير هذا بكون الوكالة تعتمد على الأسلوب النصي المباشر في تغطية القضايا السياسية الحساسة، من أجل الحفاظ على الجدية والصرامة التحريرية.

كما نلاحظ أن نسبة الصور في برقيات وكالة الأنباء الجزائرية (APS) بلغت 33% أي 11 مادة، ما يعكس توظيفا بصريا محدودا لكن بعض البرقيات تستلزم ذلك، خاصة تلك التي تغطي لقاءات رسمية دبلوماسية مرتبطة بالقرار الأخير الصادر عن محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية، بهدف دعم النص بصريا وتعزيز مصداقيته لدى المتلقي.

أما العناوين الفرعية فقد استخدمت في 4 مواد فقط أي بنسبة 12%، وهذا ما يشير إلى اعتماد محدود لهذه التقنية التي تستعمل لتسهيل القراءة وتنظيم المعلومات داخل المادة الصحفية، ما يدل على سيطرة الطابع الخبري التقليدي على المعالجة، مع إدخال محدود لعناصر تسهيلية وجمالية في العرض.

وقامت وكالة الأنباء الجزائرية (APS) باستعمال تقنية الاقتباس، حيث بلغت نسبة الاقتباس ب 12% أي 4 مواد من العدد الكلي، وهو استخدام محدود يعكس انتقائية في وضع التصريحات المباشرة أو المواقف المقتبسة، في إطار الحفاظ على الخط التحريري للوكالة والذي يتماشى مع السردية الرسمية للجزائر.

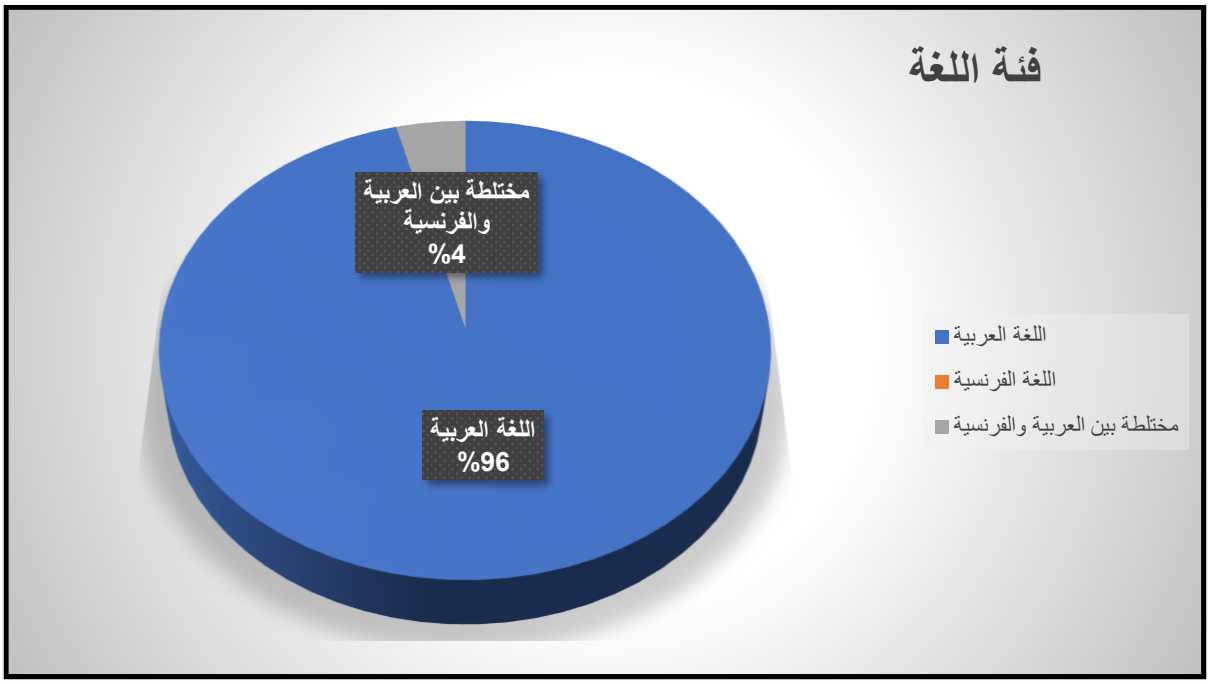
نستنتج أن وكالة الأنباء الجزائرية (APS) تبنت معالجة إعلامية يغلب عليها الطابع الإخباري الكلاسيكي، مع إدماج محدود للعناصر الفنية الداعمة، حيث تم التركيز بشكل رئيسي على النصوص الإخبارية التقليدية دون توظيف واسع للتقنيات الإضافية، مما يعكس التوجه العام للوكالة في تقديم خطاب إعلامي رسمي، بسيط، وخاضع لرقابة تحريرية دقيقة في سياق سياسي حساس كقضية الصحراء الغربية.

5/ فئة اللغة المستخدمة في وكالة الانباء الجزائريةAPS.

الجدول رقم 5: فئة اللغة المستخدمة في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.

اللغة	التكرار	النسبة
عربية	27	96%
فرنسية	00	00%
مختلطة بين العربية والفرنسية	01	04%
المجموع	28	100%

الشكل رقم6: يمثل اللغة المستخدمة في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة اللغة:

يوضح الجدول رقم 6 والشكل رقم 6 المتعلق بفئة اللغة المستخدمة في البرقيات المنشورة لوكالة الأنباء الجزائرية (APS)، خلال تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية في الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

نلاحظ أن اللغة العربية استخدمت في غالبية البرقيات، بنسبة 96% أي27 مادة من أصل 28، ما يعكس التوجه التحريري للوكالة في مخاطبة جمهورها المحلي والعربي، وتعزيز الخطاب الإعلامي الداعم للقضية الصحراوية، كما يعكس التمسك بالهوية الوطنية في إطار الحرص على استخدام اللغة العربية، والتركيز على استخدام لغة رسمية وواضحة تتماشى مع طبيعة القضايا السيادية الحساسة التي تتناولها.

كما نلاحظ غياب تام للمواد المنشورة بالفرنسية، يفسر بتركيز الوكالة على استعمال اللغة العربية الأساسية للتواصل مع الجمهور المحلي والعربي وحتى الدولي، ويعكس توجيه الوكالة خطابها الإعلامي لجمهور يرتبط بها لغويا، ووسيلة لتأكيد على الموقف الرسمي الجزائري وتعزيزه في الفضاء العربي.

وتم تسجيل مادة واحدة فقط بلغة مختلطة (عربية+ فرنسية)، بنسبة 4%، مما يشير إلى استثناء محدود نظرا لطبيعة المصدر والسياق الدولي للمعلومة.

ومنه نستنتج أن وكالة الأنباء الجزائرية APS اعتمدت بشكل شبه كلي على اللغة العربية في تغطيتها لهذا الملف، ما يعكس توجهها نحو ترسيخ السردية الرسمية على المستوى الداخلي والعربي، وتقديم محتوى متماسك لغويا ضمن الإطار الرسمي الوطني الإعلامي.

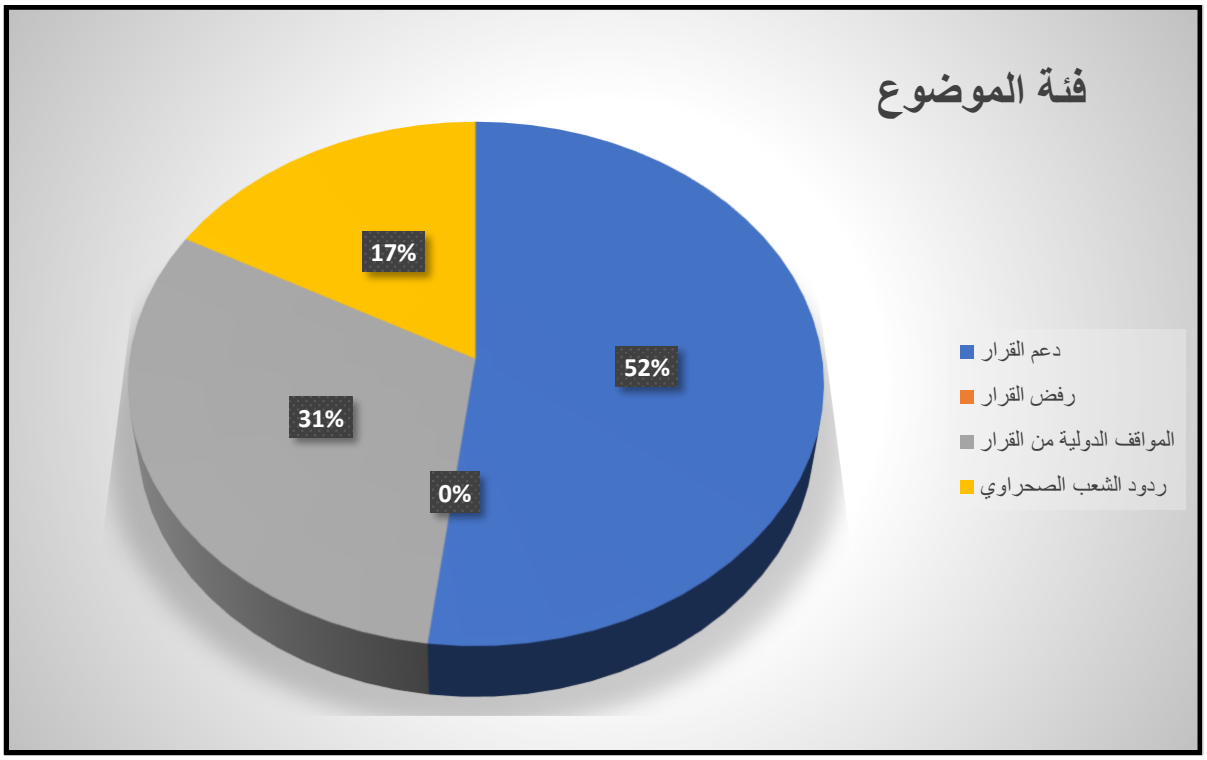
المطلب الثالث: التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون

1/ فئة الموضوع:

الجدول رقم6 :فئة الموضوع في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.

الموضوع	التكرار	النسبة
دعم قرار محكمة العدل الأوروبية	27	52%
رفض القرار	00	00%
المواقف الدولية من قرار محكمة	16	31%
ردود الشعب الصحراوي	09	17%
المجموع	52	100%

الشكل رقم 7: يمثل فئة الموضوع في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة الموضوع:

يوضح الجدول رقم 7 والشكل رقم 7حجم التفاوت في المعالجة الإعلامية للمواضيع في وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، فيما يتعلق بقرار محكمة العدل الأوروبية الصادر في 4 أكتوبر 2024 حول الصحراء الغربية، خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر من نفس السنة.

نلاحظ أن وكالة الأنباء الجزائرية (APS) خصصت نسبة كبيرة من تغطيتها الإعلامية لدعم قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية، حيث خصصت مساحة 52% من نسبة المعالجة الاجمالية أي 27 مادة، ويعكس هذا التركيز رغبة الوكالة في إبراز القرار الذي يعزز شرعية موقف الشعب الصحراوي، خاصة فيما يتعلق بعدم شرعية إدماج الصحراء الغربية في الاتفاقيات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي. حيث تم التفاعل مع القرار بشكل إيجابي يعكس موقف الجزائر الثابت في دعم القضية الصحراوية.

كما نلاحظ تخصيص 31% أي 16مادة من العدد الإجمالي لتغطية المواقف الدولية من القرار، ما يعكس رغبة الوكالة في توسيع نطاق التأثير الإعلامي للقرار، مع التركيز على إبراز المواقف الدولية المؤيدة لمضمونه. وهذا ما يبرز الطابع الدولي للقرار، ونقل صورة مفادها أن القرار ليس فقط قضية محلية أو إقليمية، بل هو داعم للقضية الصحراوية على الساحة الدولية.

أما فئة ردود الشعب الصحراوي، فقد تم تخصيص 17% ما يعني 9 مواد لهذه النقطة، من أجل إبراز الأبعاد الإنسانية والتفاعل المباشر للشعب الصحراوي مع القرار. بالرغم أنه لم يخصص له مساحة كبيرة في التغطية، إلا أن هناك اهتمام من الوكالة بإظهار تأثير القرار على الفئات المعنية مباشرة بالقضية. وهو ما يعكس وجهة نظر الجزائر في دعم حقوق الشعب الصحراوي.

ونلاحظ غياب تمام لموضوع رفض القرار بنسبة 0%، مما يعكس تجنب الوكالة تسليط الضوء على أي معارضة للقرار، سواء من قبل ردود فعل مغربية أو أطراف دولية أخرى، هذا الغياب يفسر بأن الوكالة تتجنب أي تغطية قد تظهر المواقف المعارضة للقرار، مما يعزز من التوجه الإعلامي المؤيد الذي تتبناه الوكالة في تغطيتها.

بناء على هذه المعطيات، يمكن استنتاج أن وكالة الأنباء الجزائرية تبنت سياسة إعلامية تظهر دعما قويا لقرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية. تركيز التغطية على دعم القرار والمواقف الدولية المؤيدة له يعكس تمسك الوكالة بموقفها الثابت في الدفاع عن حقوق الشعب الصحراوي. كما أن غياب التغطية المتعلقة بالرفض يظهر ميل الوكالة نحو تعزيز صورة إيجابية للقرار، وتجنب أي تغطية قد تثير الجدل أو المعارضة. بشكل عام، تعكس هذه التغطية الإعلامية رغبة الوكالة في إبراز الدعم الدولي للقضية الصحراوية وتعزيز موقف الجزائر في الساحة الدولية. وهذا ما يتوافق مع تصريح رئيس تحرير القسم الدولي في وكالة الانباء الجزائرية السيد عبد العزيز بويعقوب: " الوكالة تلتزم بنقل الحقائق من منظور يخدم الشرعية الدولية ويبرز المواقف المنسجمة مع القانون الدولي في قضية الصحراء الغربية"[1]

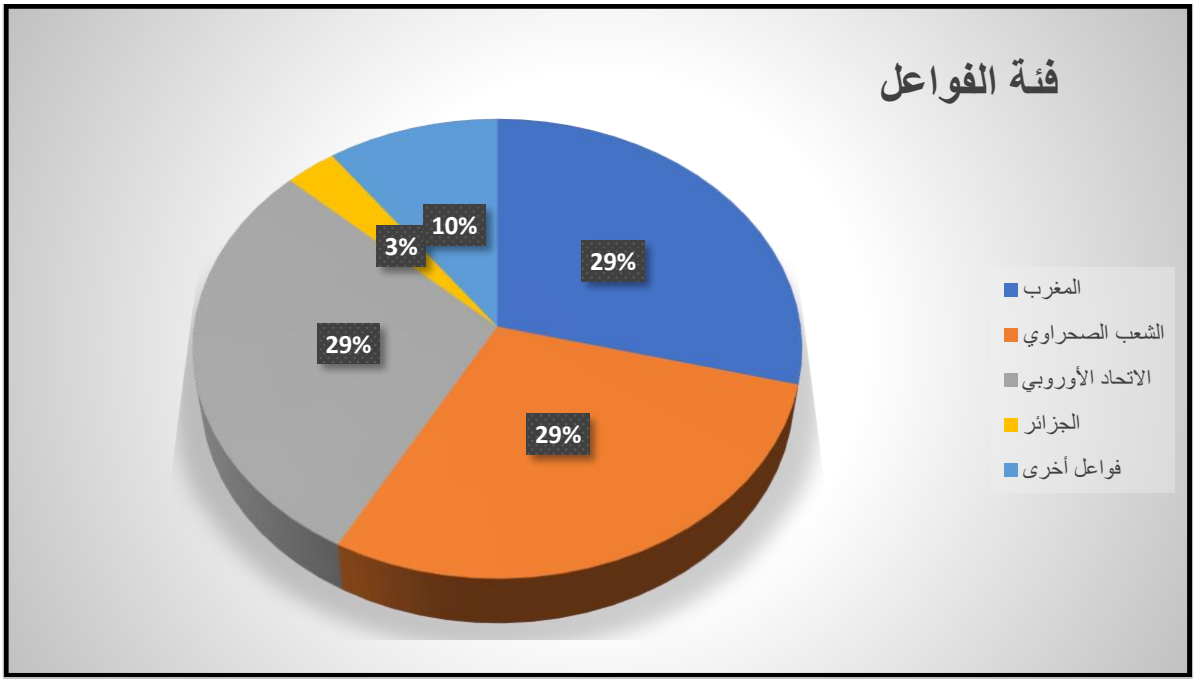
2/ فئة الفاعل:

الجدول رقم7 :فئة الفاعل في وكالة الانباء الجزائريةAPS.

الفاعل	التكرار	النسبة
المغرب	28	29%
الشعب الصحراوي	28	29%
الاتحاد الأوروبي	28	29%
الجزائر	04	03%
فواعل أخرى	10	10%
المجموع	98	100%

[1] عبد العزيز بويعقوب، رئيس تحرير القسم الدولي في وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر: وكالة الانباء الجزائرية، 29/04/2024، (مقابلة شخصية).

الشكل رقم 8: يمثل الفاعل في وكالة الانباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة الفاعل:

يوضح الجدول رقم 8 والشكل رقم 8 المتعلق بفئة الفواعل البارزة في البرقيات المنشورة لوكالة الأنباء الجزائرية (APS)، خلال تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية في الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

نلاحظ أنه تم تخصيص نسبة 29% من المواد الإخبارية أي 28 مادة لكل من المغرب، الشعب الصحراوي، والاتحاد الأوروبي، مما يعكس توازنا في إبراز الأدوار الرئيسية ذات الصلة المباشرة بقرار محكمة العدل الاوروبية.

تم التركيز على المغرب كطرف رئيسي في النزاع حول الصحراء الغربية، ومن بين المعنيين المباشرين بقرار محكمة العدل الأوروبية، الوكالة تطرقت للمغرب كفاعل في سياق الانعكاسات السلبية للقرار على المغرب، وتركز على مسألة عدم الشرعية القانونية لاستغلال الثروات الصحراوية دون استشارة ممثلي الشعب الصحراوي، إضافة لإبراز المغرب كطرف معيق لمسار تسوية النزاع، من خلال تجاهله لمبدأ وحق تقرير المصير والاستفادة الاقتصادية من ثروات الإقليم.

أما الشعب الصحراوي، فقد نال حصة مماثلة من التغطية، حيث ركزت المواد ذات الصلة على إبراز موقف الجمهورية الصحراوية وممثلي جبهة البوليساريو، إلى جانب تفاعل المجتمع الصحراوي مع القرار الأوروبي، بما يعكس الاهتمام بالبعد الإنساني والسياسي للقضية.

بالنسبة لاتحاد الأوروبي كفاعل أساسي لأنه مصدر القرار، عن طريق تناول وكالة الانباء الجزائرية تفاصيل القرار، والمواقف الرسمية الصادرة عن مؤسساته، وتصريحات قانونيين أوروبيين، مع التركيز على الأبعاد القانونية والسياسية الذي أقرها الحكم، في سياق دعم الحقوق المشروعة للشعب الصحراوي.

نلاحظ أن الجزائر ذكرت كفاعل بنسبة 3% أي في 4 مواد فقط، وهو أمر منطقي بالنظر إلى أن الجزائر ليست طرفا مباشرا في النزاع محل القرار، بل تعتبر نفسها دولة داعمة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وطرف مهتم بالقضية الصحراوية انطلاقا من أسسها وثوابتها التي تبني على أساسها سلوكاتها الخارجية بالإضافة الى حرصها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ تفسر محدودية ذكر الجزائر كفاعل أساسي يندرج ضمن تركيز وكالة الانباء الجزائريةAPS على الأطراف المعنية فعليا بالحكم، مع الإبقاء على مسافة إعلامية تعكس الدور الداعم لا المتدخل، وهذا ما يتماشى مع تصريح السيد محمد عمرون.

كما تم تخصيص 10% من التغطية لفواعل أخرى، مثل منظمات دولية وخبراء قانونيين، ما يفسر برغبة وكالة الأنباء الجزائريةAPS في إضفاء طابع شامل وتحليلي على تغطيتها، وإبراز الزوايا المختلفة المرتبطة بالقرار القضائي الأوروبي.

نستنتج أن وكالة الأنباء الجزائرية (APS) تحرص على تقديم معالجة إعلامية متوازنة ومركزة، تبرز الفاعلين الرئيسيين المرتبطين بشكل مباشر بقرار محكمة العدل الأوروبية حول الصحراء الغربية، وفي مقدمتهم المغرب، الشعب الصحراوي، والاتحاد الأوروبي. كما أن الحضور المحدود للجزائر يظهر تموضعها كطرف داعم لا كطرف معني مباشرة

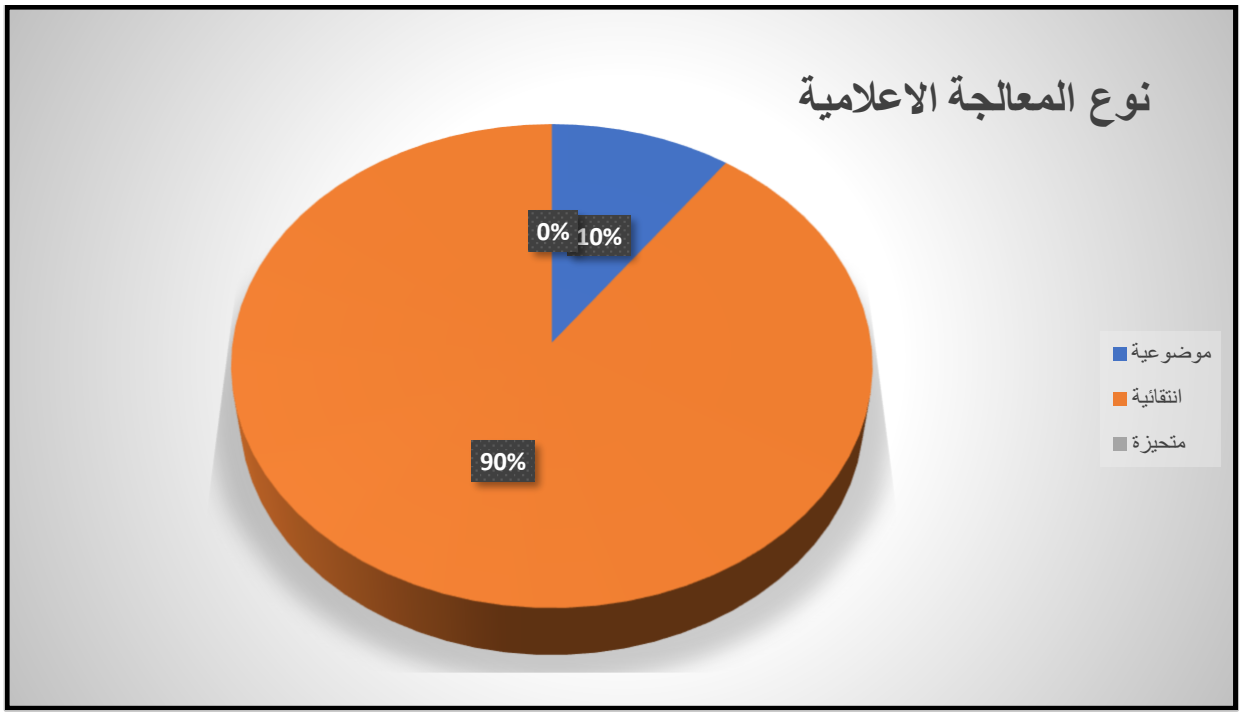
بالقرار، في حين أسهمت الفواعل الأخرى في تعزيز البعد التحليلي والقانوني للتغطية، بما يدعم الرواية الإعلامية الجزائرية حول شرعية القضية الصحراوية على المستوى الدولي.

3/ فئة نوع المعالجة:

الجدول رقم 9: فئة نوع المعالجة في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.

نوع المعالجة	التكرار	النسبة
موضوعية	04	10%
انتقائية	35	90%
متحيزة	00	00%
المجموع	39	100%

الشكل رقم 9 يمثل الفاعل في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة نوع المعالجة:

يوضح الجدول رقم 9 والشكل رقم 9 الخاص بفئة نوع المعالجة في البرقيات الإخبارية المنشورة من طرف وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، خلال تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية حول الصحراء الغربية في الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

نلاحظ ان بنسبة 90% (35 مادة من أصل 39)، اعتمدت معالجة انتقائية تتجلى في تركيز الوكالة على الأبعاد القانونية الدولية المرتبطة بالقضية الصحراوية، من خلال تسليط الضوء على مضامين قرار محكمة العدل الأوروبية، والذي أكد على عدم شرعية استغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية دون استشارة الشعب الصحراوي، وهو ما يعد انتصارا قانونيا يعزز الموقف القائم على مبدأ تقرير المصير المعترف به في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

في حين بلغت المعالجة الموضوعية 4 مواد بنسبة 10%، حيث كزت بعض المواد على نقل القرار الأوروبي بشكل إخباري، مع تقديم خلفية قانونية ومواقف الأطراف دون تعليق أو تحليل معمق.

دون تسجيل أي معالجة منحازة ما يعكس خيار تحريري واعي تقوم به الوكالة للحفاظ على صورة مهنية ومتزنة، مع الالتزام بالمرجعيات القانونية الدولية كأداة تأطير رئيسية.

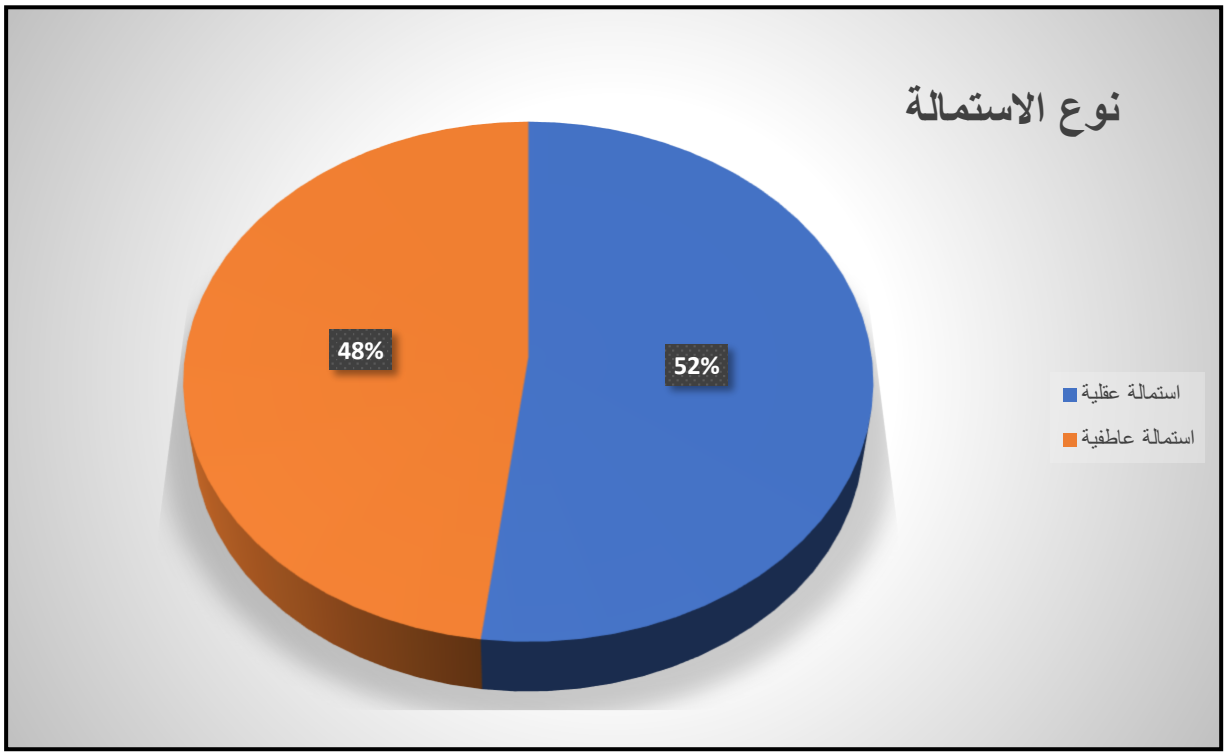
في الأخير نستنتج أن وكالة الأنباء الجزائرية (APS) تبنت في معظم تغطياتها نوع من المعالجة الانتقائية بما يتوافق وثوابتها ومبادئ القانون الدولي، وبما ينسجم مع الإطار التحريري الداعم للقضية الصحراوية، ويخدم روايتها الإعلامية المناصرة لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، من خلال نشر خطاب يدين الممارسات المغربية، ويبرز أبعاد القرار الأوروبي من زاوية قانونية وسياسية تشرعن الموقف الصحراوي وتدعم الحضور الدولي للقضية الصحراوية.

4/ فئة الاستمالة:

الجدول رقم 8 :فئة نوع الاستمالة في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.

نوع الاستمالة	تكرار	النسبة المئوية
استمالة عقلية	28	52%
استمالة عاطفية	26	48%
المجموع	54	100%

الشكل رقم 10: يمثل نوع الاستمالة في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة الاستمالة:

يوضح الجدول رقم 10 والشكل رقم 10 أن وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، خلال تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية في الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024، استخدمت نوعين رئيسيين من الاستمالات في موادها الإخبارية، هما: الاستمالة العقلية والاستمالة العاطفية.

نلاحظ أن نسبة الاستمالة العقلية بلغت 52% أي 28 مادة، حيث ركزت وكالة المغرب العربي للأنباء على تقديم معطيات قانونية وسياسية تشرح خلفيات القرار الأوروبي، وتسلط الضوء على مبادئ القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والأحكام السابقة لمحكمة العدل الأوروبية، كما قامت الوكالة بتوظيف تصريحات قانونيين، وخبراء، وممثلي مؤسسات أوروبية لإقناع المتلقي بشرعية الموقف الصحراوي وعدم قانونية الممارسات المغربية في الإقليم. هذا النوع من الاستمالة يعكس رغبة الوكالة في بناء خطاب يعتمد على الحجج لإضفاء طابع عقلاني ومنطقي على تغطيتها.

كما نلاحظ جاءت الاستمالة العاطفية بنسبة 48% أي ب 26 مادة من العدد الاجمالي، حيث قامت وكالة الأنباء الجزائرية خطاب وجداني يبرز المعاناة اليومية للشعب الصحراوي، والانتهاكات المرتكبة في حقه، إلى جانب صور ومفردات تعبر عن الصمود، والظلم، والتشريد، والحرمان من الحقوق. كما ظهرت هذه الاستمالة من خلال نقل تفاعل الشارع الصحراوي مع القرار، واستخدام عبارات تدعو للتعاطف والتضامن، بما يخلق رابطا إنسانيا بين المتلقي والقضية المطروحة.

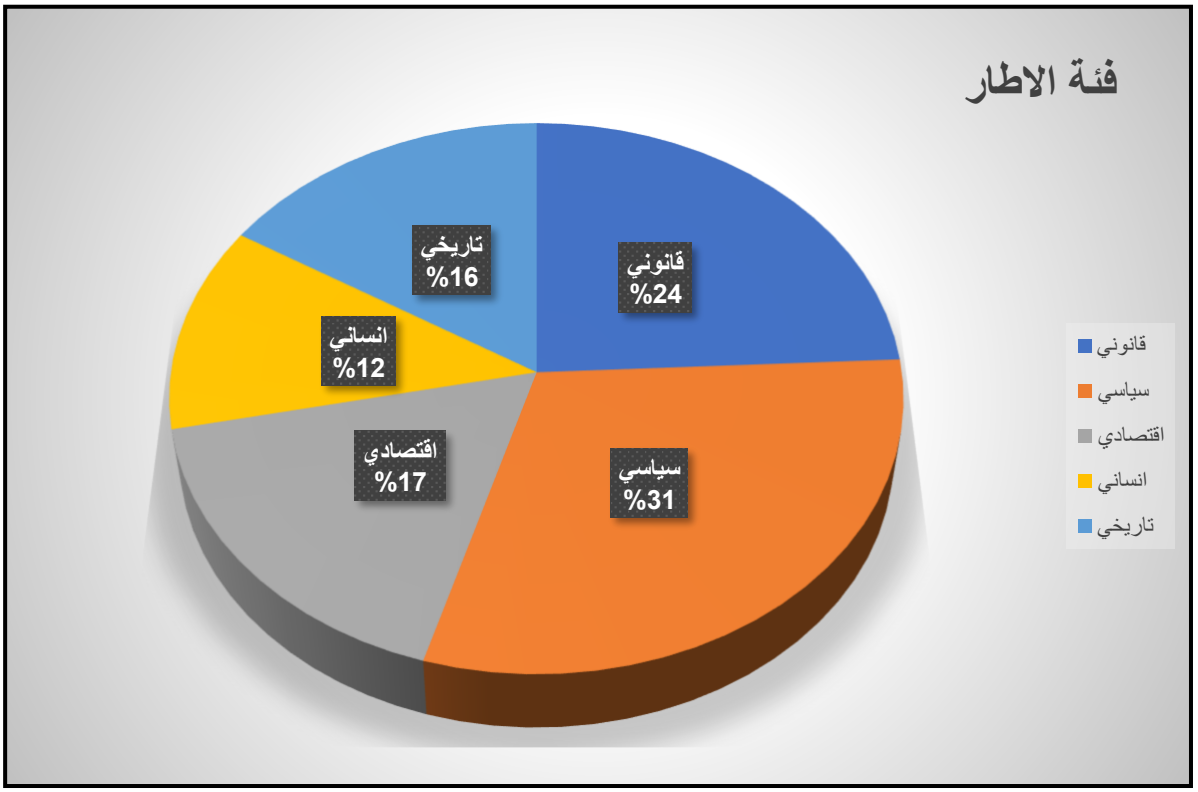
نستنتج أن وكالة الأنباء الجزائرية اعتمدت على مزيج متوازن تقريبا من الاستمالتين العقلية والعاطفية، ما يفسر بحرصها على بناء خطاب إعلامي يجمع بين الإقناع العقلي والتحفيز الوجداني، في سبيل دعم الرواية الصحراوية، وتوسيع دائرة التأثير لدى الجمهور المحلي والدول، قد يساهم هذا التوظيف المزدوج في تعزيز صورة القضية الصحراوية باعتبارها قضية قانونية عادلة، وإنسانية مؤثرة في آن واحد.

5/ فئة الإطار:

الجدول رقم 9 :فئة الإطار في وكالة الانباء الجزائريةAPS.

فئة الإطار	التكرار	النسبة المئوية
إطار قانوني	22	24%
إطار سياسي	28	30%
إطار اقتصادي	15	17%
إطار انساني	11	12%
إطار تاريخي	14	16%
المجموع	90	100%

الشكل رقم11: يمثل فئة الإطار في وكالة الانباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة الإطار:

يوضح الجدول رقم 11 والشكل رقم 11 أن وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، خلال تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية حول الصحراء الغربية في الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024، اعتمدت على تنويع الأطر المرجعية، مع تركيز أكبر على الإطارين السياسي والقانوني، باعتبارهما الأكثر تعبيرا عن طبيعة القرار الأوروبي وتبعاته.

نلاحظ أن وكالة الانباء الجزائرية APS اعتمدت على الإطار السياسي بنسبة 30% أي 28 مادة، حيث ركزت الوكالة على ربط القرار المحكمة بالسياق العام للنزاع في الصحراء الغربية، وإبراز مواقف الدول والهيئات السياسية، مع التأكيد على البعد السيادي، والدور المغربي في تعطيل مسار التسوية، إضافة لدعم المجتمع الدولي لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

كما بلغ الإطار القانوني نسبة 24% أي 22 مادة، من خلال تسليط الوكالة الضوء على مضمون الحكم الصادر عن محكمة العدل الأوروبية، والركائز القانونية التي يستند إليها، منها المتعلقة بعدم شرعية الاتفاقيات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب التي تشمل أراضي الصحراء الغربية، وقد أبرزت الوكالة الحجج القانونية التي تعزز مشروعية الموقف الصحراوي.

كما جاء الإطار الاقتصادي بنسبة 17% أي 15 مادة من العدد الكلي، حيث ركزت الوكالة على مسألة استغلال الثروات الطبيعية في الإقليم، خاصة الفوسفات والموارد البحرية، مع إبراز كيف يمثل القرار الأوروبي ضربة للاتفاقيات الاقتصادية التي لا تراعي الوضع القانوني للإقليم.

بينما ظهر الإطار التاريخي بنسبة 16% أي 14 مادة، في التغطيات من خلال التذكير بتطور القضية الصحراوية منذ فترة الاستعمار الإسباني، ومسار النضال الذي خاضه الشعب الصحراوي، وهو ما عزز الرواية التحررية التي تروج لها الوكالة في خطابها.

أما الإطار الإنساني، فكان الأقل حضورا بنسبة 12% أي 11مادة، حيث تم تناوله في سياقات تتعلق بحقوق الإنسان، ومعاناة الشعب الصحراوي، لكنه لم يكن الإطار المركزي في معالجة محكمة العدل الاوروبية.

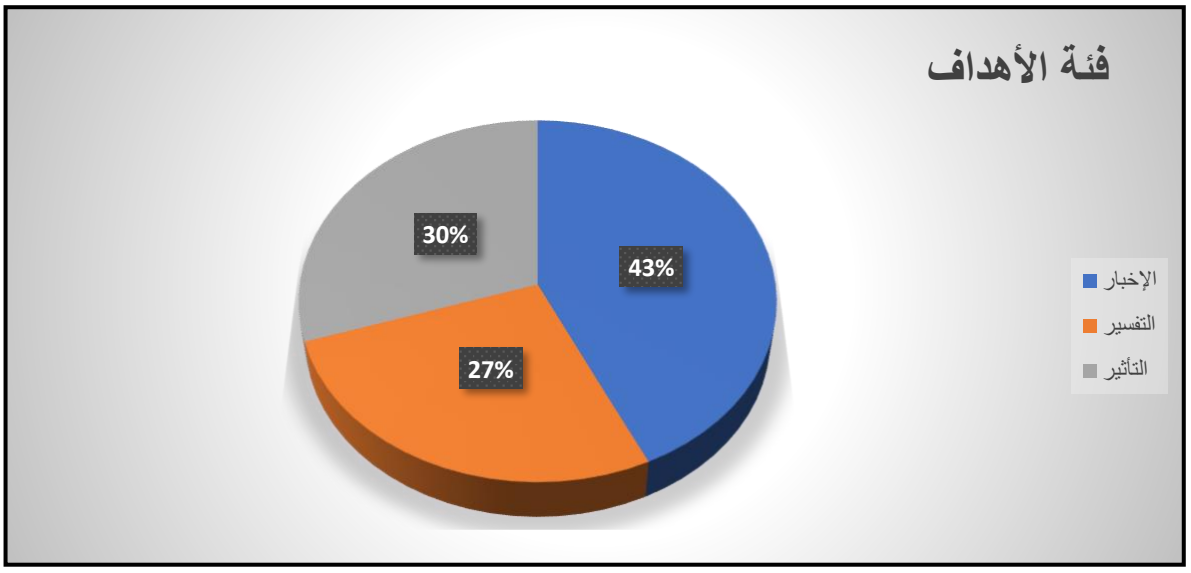
في الأخير نستنتج أن وكالة الأنباء الجزائرية اعتمدت شكل بارز على الإطار السياسي والقانوني، بما يعكس مقاربة تحريرية تهدف إلى شرعنة الموقف الصحراوي دوليا وقانونيا، وتأكيد دعم الجزائر له ضمن مواقف قائمة على الشرعية الدولية. أما باقي الأطر، فقد استعملت بشكل مكمل لدعم السردية الرئيسية دون أن تكون محورية.

6/ فئة الأهداف:

الجدول رقم 10 :فئة الأهداف في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.

فئة الأهداف	التكرار	النسبة المئوية
الاخبار	28	43%
التفسير	18	27%
التأثير	20	30%
المجموع	66	100%

الشكل رقم 12: يمثل فئة الأهداف في وكالة الأنباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة الأهداف:

يوضح الجدول رقم 12 والشكل رقم12 وكالة الأنباء الجزائرية (APS) قد ركزت في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية على ثلاث فئات رئيسية من الأهداف الإخبار، التفسير، والتأثير.

نلاحظ أن الإخبار احتل المرتبة الأولى بنسبة 43% حوالي 28 من العدد الاجمالي، حيث يفسر بسعي الوكالة إلى تقديم معلومات موضوعية حول القرار الأوروبي، وتفاصيله القانونية، وردود الفعل الدولية والمحلية المتعلقة به. تضمنت هذه التغطيات نقلا الأحداث ووقائع مرتبطة بالقرار دون تدخل تحليلي أو توجيهي، مما يعكس التزام الوكالة بتوفير معلومات دقيقة وشاملة للجمهور.

ثم جاء التأثير في المرتبة الثانية بنسبة 30% أي20 مادة، حيث استخدمت الوكالة هذه الفئة للتأثير على الرأي العام من خلال تسليط الضوء على الجوانب الإنسانية والسياسية للقضية شملت هذه التغطيات مقالات وتقارير تهدف إلى تعزيز الدعم للقضية الصحراوية، وإبراز معاناة الشعب الصحراوي، والدعوة إلى التضامن الدولي معهم.

كما نلاحظ أن نسبة التفسير بلغت 27%، حيث قدمت الوكالة بتحليلات وتفسيرات للقرار الأوروبي موضحة خلفياته القانونية والسياسية، وتأثيراته المحتملة على النزاع في الصحراء الغربية. تساعد هذه التغطيات القراء على فهم أعمق للقرار وسياقه، مما يعزز الوعي بالقضية وتعقيداتها.

نستنتج أن وكالة الأنباء الجزائرية (APS) قد اعتمدت بشكل رئيسي على فئة الإخبار لتغطية قرار محكمة العدل الأوروبية، مما يعكس التزامها بتقديم معلومات موضوعية وشاملة. ومع ذلك فإن التركيز الملحوظ على فئتي التأثير والتفسير يشير إلى سعي الوكالة لإبلاغ الجمهور، وتوجيه الرأي العام لدعم القضية الصحراوية من خلال تقديم تحليلات معمقة وتسليط الضوء على الجوانب الإنسانية والسياسية للنزاع.

المطلب الرابع: نتائج عامة

- تولي وكالة الأنباء الجزائرية اهتمام كبير بالقضية الصحراوية عموما، وبقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية على وجه الخصوص، ما يعكس تأييدها لموقف الدولة الجزائرية، ويبرز موقع القرار المحوري في دعم الموقف الصحراوي داخل التغطية الإعلامية للوكالة.
- تستند وكالة الأنباء الجزائرية في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية إلى مزيج من التقارير الصحفية والمقالات والأخبار، مما يعكس سعيها لتقديم معالجة شاملة ومعمقة للقرار. هذا يعزز من موقف الصحراويين ويوضح تداعيات القرار من مختلف الزوايا، بما يتماشى مع السياسة الإعلامية الجزائرية.
- تركز وكالة الأنباء الجزائرية على البيانات الرسمية ووكالات الأنباء الأخرى في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية، مما يعكس التزامها بالرواية الرسمية الجزائرية، كما تتجنب الاعتماد على المصادر غير الرسمية، بما يتماشى مع توجهاتها الإعلامية التقليدية.
- تركز وكالة الأنباء الجزائرية على الأسلوب الخبري التقليدي في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية، مع استخدام محدود للتقنيات الفنية مثل الصور والعناوين الفرعية والاقتباسات، هذا يعكس توجه الوكالة نحو تقديم تغطية رسمية تتماشى مع سياق القضايا السياسية الحساسة.
- تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية بشكل أساسي على اللغة العربية في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية، ما يعكس تركيزها على مخاطبة الجمهور المحلي والعربي وتعزيز الخطاب الإعلامي الداعم للقضية الصحراوية، إضافة الى تمسك الوكالة بهويتها اللغوية الرسمية وتعزيز الموقف الجزائري في الفضاء العربي.
- تركز وكالة الأنباء الجزائرية في تغطيتها على دعم قرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية، من خلال تسليط الضوء على جوانبه القانونية والإنسانية والمواقف الدولية المؤيدة له، مع تغييب تام لأي رفض

أو معارضة غير مشروعة، ما يعكس توجه تحريري يعزز الطرح الجزائري ويتأكد على شرعية حقوق الشعب الصحراوي في الخطاب الإعلامي الرسمي.

- تظهر وكالة الأنباء الجزائرية توازن في إبراز الفواعل الرئيسية (المغرب، الشعب الصحراوي، الاتحاد الأوروبي) بنسبة متساوية، مع حضور محدود للجزائر كفاعل داعم، كما تستعين بفواعل تحليلية دولية لتعزيز الموقف القانوني والسياسي المؤيد للقضية الصحراوية في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية.
- تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية في تغطيتها على معالجة انتقائية تتوافق مع القانون الدولي، تركز من خلالها على إدانة الممارسات المغربية وتأكيد شرعية الموقف الصحراوي، مقابل حضور مقبول للمعالجة الموضوعية ما يعكس التزام الوكالة بخط تحريري مساند للقضية الصحراوية ومتوافق مع الموقف الرسمي الجزائري، وغياب التغطية المنحازة، تماشيا مع المعايير المهنية الصحفية.
- تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية على مزيج متوازن من الاستمالة العقلية والعاطفية في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية، حيث تجمع بين الحجج القانونية والسياسية من جهة، والمضامين الوجدانية والإنسانية من جهة أخرى، ما يعزز خطابها الإعلامي المساند للقضية الصحراوية، ويزيد من فعالية التأثير في الرأي العام.
- تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية في تغطيتها على تنويع الأطر المرجعية، مع تركيز على الإطارين السياسي والقانوني، لإبراز شرعية الموقف الصحراوي وتثبيت دعمه في السياقين الدولي والقانوني، بينما تستخدم الأطر الأخرى كأدوات داعمة لتعزيز السردية التحريرية دون أن تشكل محاور مركزية في المعالجة.
- تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية على فئة الإخبار بشكل رئيسي في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية، مما يعكس التزامها بتقديم معلومات موضوعية وشاملة. كما تسعى الوكالة إلى التأثير على الرأي العام وتعزيز الدعم للقضية الصحراوية عبر التركيز على الجوانب الإنسانية والسياسية، مع تقديم تحليلات تفسر القرار الأوروبي وأبعاده القانونية.

المبحث الثاني: التحليل الكمي والكيفي لوكالة المغرب العربي للأنباء

المطلب الأول: التعريف بوكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

وكالة المغرب العربي للأنباء هي وكالة أنباء مغربية، شعارها "الخبر مقدس، والتعليق حر"، تم تأسيسها عام 1959 من قبل المهدي بنونة، وتم تأميمها1974، مقرها الرئيسي في الرباط، ويوجد 12 مكتب لها في عدة مناطق بالمغرب، منها جهة طنجة، تطوان، الحسيمة، والجهة الشرقية، وجهة الرباط، سلا القنيطرة، وجهة الدار البيضاء، وغيرها من المناطق، كما تمتلك الوكالة مكاتب في عدة مدن بالعالم، إذ توجد مكاتبها في أبيدجان، وبون، وبيروت، والقاهرة، وداكار، وجنيف، وباريس، وتونس.[1]

الشكل رقم 13: يمثل شعار وكالة المغرب العربي للأنباء.



المصدر: الموقع الإلكتروني لوكالة المغرب العربي للأنباء، وكالة المغرب العربي للأنباءRecherche - .، (2025/05/03) ، على الساعة : 20:30.

[1] سمر سدر، وكالة المغرب العربي للأنباء، وكالة المغرب العربي للأنباءRecherche - .، (2025/05/03) ، على الساعة : 20: 20.

وكالة المغرب العربي للأنباء هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تخضع لوصاية الدولة وللرقابة المطبقة على المؤسسات العمومية، وفق النصوص التشريعية. تمارس الوكالة لحساب الدولة المهام التالية: تثمين الهوية الوطنية، المساهمة في توصيل صوت المغرب في المحافل الدولية، بث أخبار ترى السلطات فائدة من بثها، وتقديم خدمة البث عبر الأقمار الاصطناعية.[1]

يتألف مجلس إدارة الوكالة تحت رئاسة رئيس الحكومة أو السلطات الحكومية عن الأعضاء التالية: ممثل عن الديوان الملكي، ممثلون عن الإدارة يعينون بنص تنظيمي، 4أعضاء يتم انتخابهم من بين مستخدمين الوكالة (2صحفيين، 2 غير صحفيين)، ويتمتع مجلس إدارة الوكالة بجميع الصلاحيات الضرورية لإدارة الوكالة.[2]

كما أن وكالة المغرب العربي للأنباء واكبت التطور التكنولوجي، وأثبتت وجودها على الفضاء الرقمي من خلال:

الموقع الرسمي لوكالة المغرب العربي للأنباء على الويب: https://www.mapnews.ma/ar

الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية على منصة اكس: https://x.com/Wakalatalanbae?s=08

الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية على منصة يوتيوب:

https://youtube.com/@wamtvnews?si=92ob1celqGGfg6am

الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية على منصة ميتا:

https://www.facebook.com/agencemarocainedepress

[1] المغرب، البرلمان، **مشروع قانون رقم02.15 يتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء**، 24 جويلية2017، ص1.

[2] المغرب، البرلمان، **مرجع سابق**، ص2.

بطاقة فنية لوكالة المغرب العربي للأنباءMAP

الجدول رقم 11 :بطاقة تقنية لوكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

الاسم	وكالة المغرب العربي للأنباء
الدول	المغرب
النشأ	18نوفمبر 1959
المقر	المغرب، الرباط
اللغة	العربية، الامازيغية، الفرنسية، الإنجليزية، الاسبانية
المدير الحالي	فؤاد عارف
المالك	الدولة المغربية
الطابع القانوني	عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري

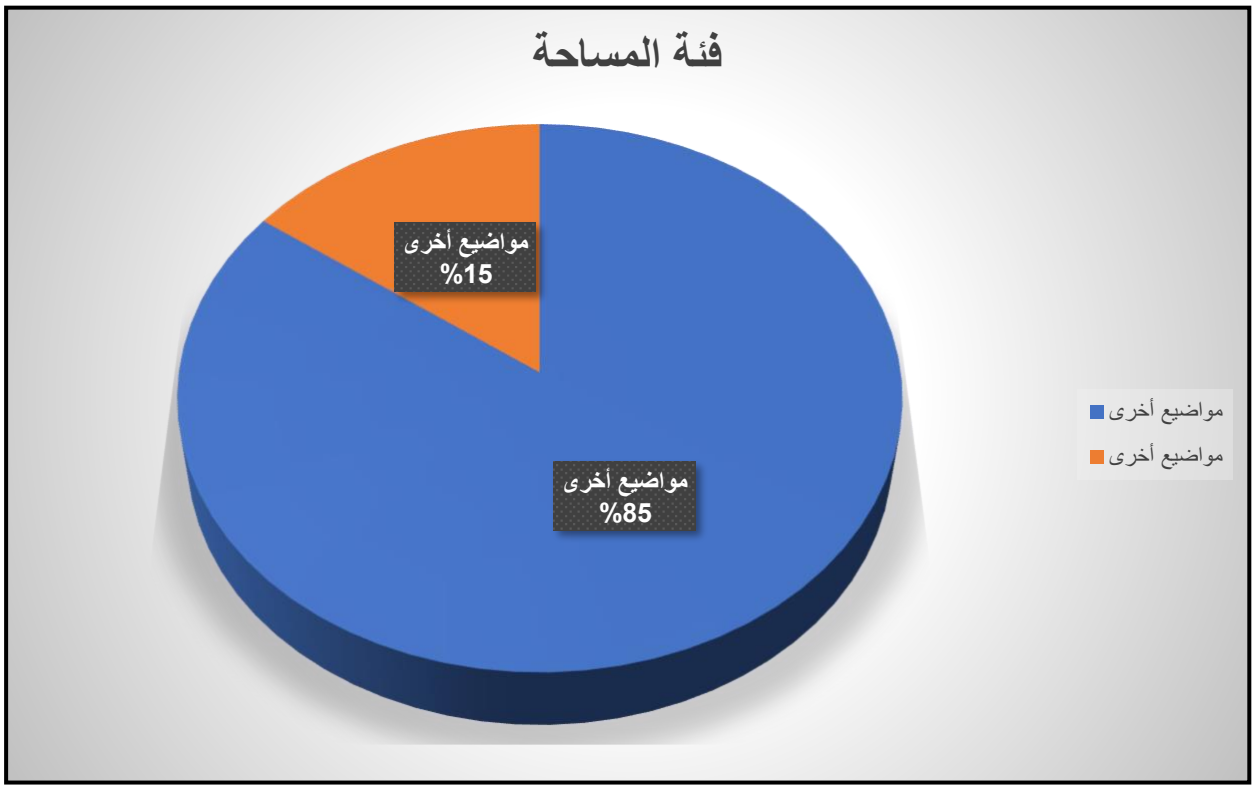
المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل

1/ فئة المساحة:

الجدول رقم 12 :فئة المساحة المخصصة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

المساحة المخصصة	التكرار	النسبة
قرار محكمة العدل الأوروبية	18	15%
مواضيع أخرى	102	85%
المجموع	120	100%

الشكل رقم 14: يمثل فئة المساحة المخصصة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.



التحليل الكمي والكيفي لفئة المساحة:

يوضح الجدول رقم 14 والشكل رقم 14أعلاه حجم التغطية الإعلامية التي خصصتها وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) لقرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية، الصادر بتاريخ 4 أكتوبر 2024، مقارنة بباقي المواضيع المرتبطة بالقضية الصحراوية خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

بلغ عدد البرقيات التي خصصت لتغطية قرار المحكمة الأوروبية 18 برقية فقط، أي بنسبة 15% من مجموع ما نشر حول القضية الصحراوية في الموقع الإلكتروني للوكالة، في حين استحوذت المواضيع الأخرى على 102 برقية، وهو ما يمثل نسبة 85% من إجمالي التغطية، ليصل المجموع العام إلى 120 برقية.

تعكس هذه الأرقام التوجه التحريري لوكالة المغرب العربي للأنباء، حيث يظهر أن القرار لم يمنح مساحة كبيرة في التغطية الإعلامية، وتم التعامل معه بشكل محدود مقارنة بحجمه السياسي والقانوني على الساحة الدولية. ويفسر هذا بمحاولة الوكالة الناطق الرسمي باسم الدولة المغربية التقليل من أهمية القرار وتفادي تضخيمه إعلاميا، لأن مضمونه يتعارض مع الموقف المغربي من القضية الصحراوية.

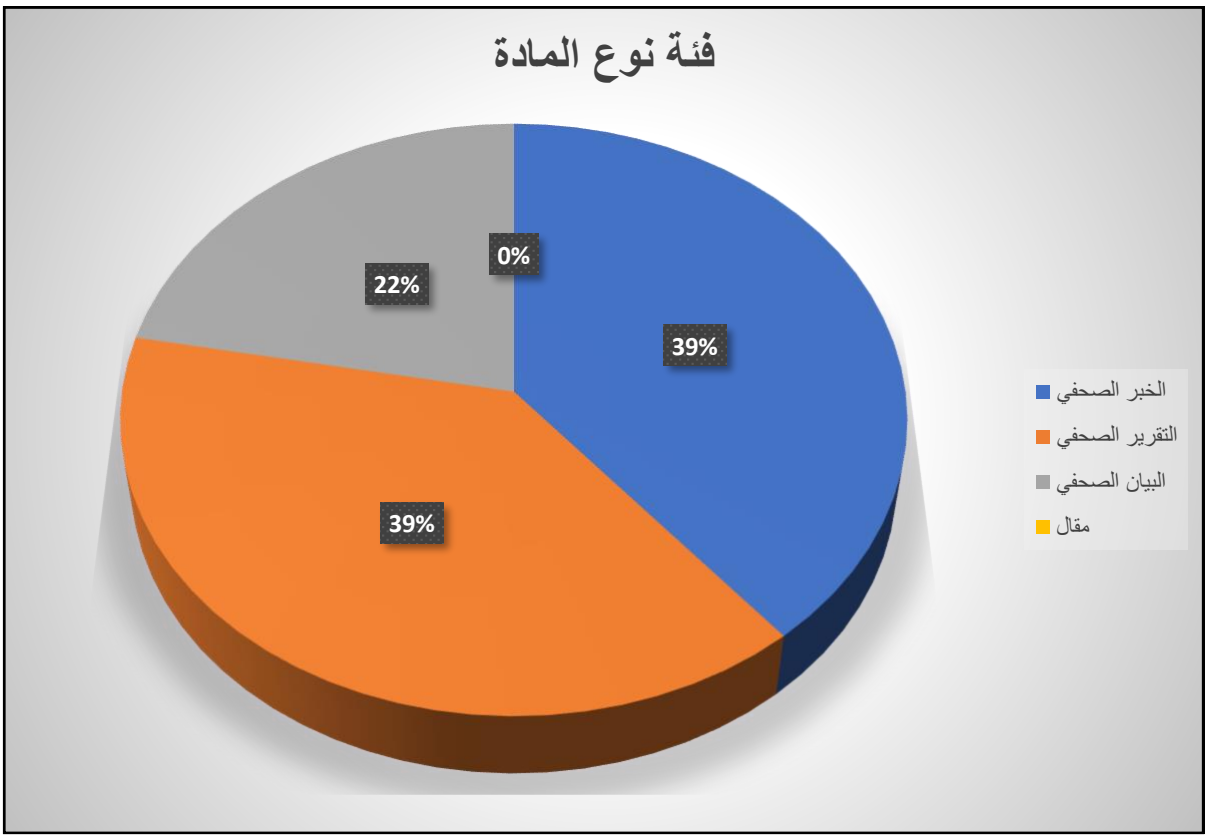
ورغم أن القرار يحمل أبعادا قانونية مهمة تتعلق بعدم شرعية إدماج الصحراء الغربية في الاتفاقيات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، إلا أن الوكالة اكتفت بتغطيته بشكل محدود، وفق الإطار الإعلامي الذي تتبعه وكالة الانباء المغربية، وبهدف احتواء القرار، وعدم منحه مساحة قد تفسر على أنها اعتراف بموقف الصحراء الغربية والدول الداعمة لها، وتوجيه الرأي العام نحو مواضيع أخرى أقل حساسية تخدم الرواية الرسمية المغربية.

2/ فئة نوع المادة:

الجدول رقم 13 :فئة المساحة المخصصة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

نوع المادة الإعلامية	التكرار	النسبة
الخبر الصحفي	07	39%
التقرير الصحفي	07	39%
تصريح بيان	04	22%
مقال	00	00%
المجموع	18	100%

***الشكل* رقم 14: فئة نوع المادة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.**



التحليل الكمي والكيفي لفئة نوع المادة الإعلامية:

يبين الجدول رقم 15 والشكل رقم 18 نوع المادة الإعلامية المستخدمة في برقيات وكالة المغرب العربي للأنباءMAP، التي تعالج قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية والمنشورة على الموقع الالكتروني للوكالة في الفترة الممتدة من4اكتوبر2024 الى 4نوفمبر2024.

وزعت الوكالة تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية المتعلق بالصحراء الغربية بشكل متساوي بين الخبر الصحفي والتقرير الصحفي، حيث حصل كل منهما على 7 مواد، أي ما يمثل 39% لكل نوع صحفي، يفسر هذا التوازن بأن الوكالة حاولت المزج بين تقديم المعلومات السريعة والمباشرة، وبين تقديم تغطيات تحليلية أوسع نسبيًا.

وقد شكلت التصريحات والبيانات نسبة 22% أي 4 برقيات، وهو ما يمكن تفسيره باعتماد الوكالة على نقل مواقف رسمية، سواء داخل المغرب أو من طرف دول أخرى، من أجل إبراز وجهة النظر المغربية وجهات نظر الدول التي تساند السياسة المغربية بخصوص هذا القرار، وذلك لتعزيز موقف المغرب إقليميا ودوليا.

كما نلاحظ الغياب التام للمقالات، حيث لم تنشر أي مادة من هذا النوع (0%)، ما يدل على عدم تخصيص مساحة للرأي أو التحليل الفردي للقرار محكمة العدل الأوروبية في وكالة الانباء المغربية. ويفسر غياب هذا النوع الصحفي أثناء المعالجة الاعلامية برغبة الوكالة في التحكم في الخطاب الإعلامي بشكل صارم، دون فتح المجال لتحليلات قد تخرج عن الإطار الرسمي أو تتعامل مع القرار الأوروبي بطريقة تختلف عن الموقف السياسي المغربي.

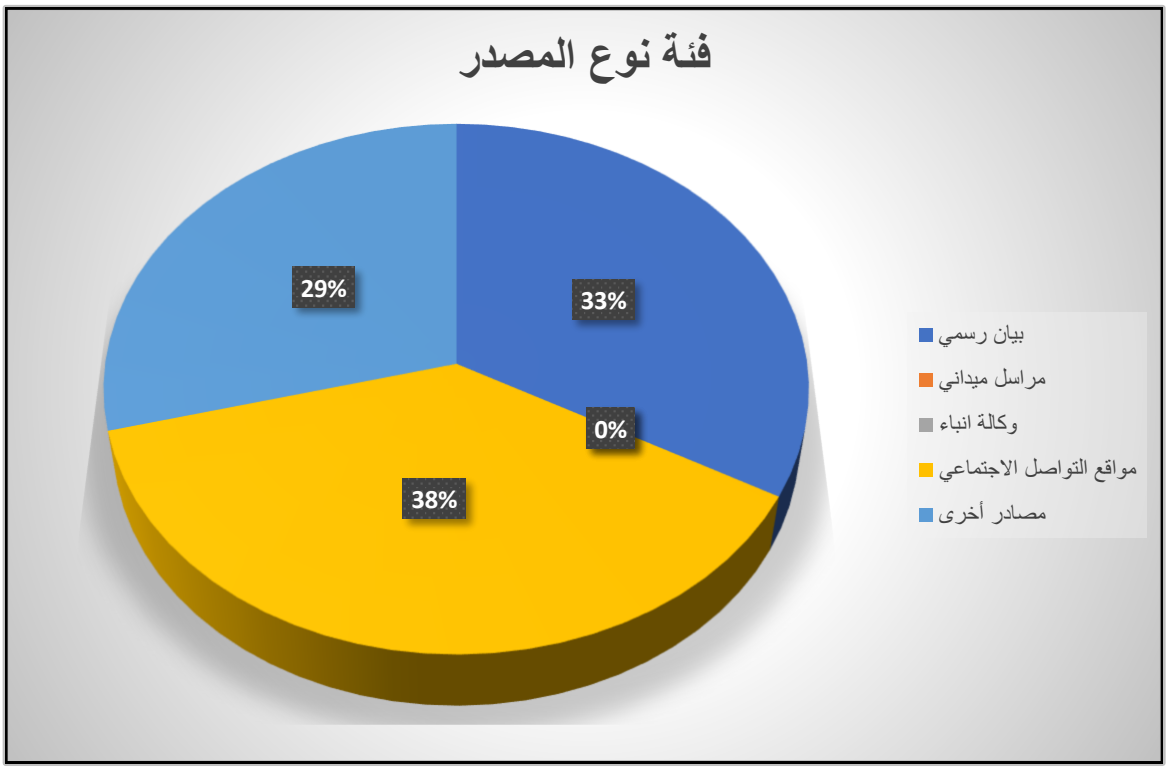
نستنتج أن وكالة الأنباء المغربيةMAP تعاملت مع قرار محكمة العدل الأوربية بخصوص الصحراء الغربية بحذر، من خلال التركيز على الأخبار الصحفية البسيطة والتقارير، وتجنب المقالات التي قد تمنح مساحة أمام وجهات نظر تحليلية أو نقدية قد تخرج عن الخط التحريري الرسمي للوكالة، مما يعكس الالتزام الصارم للوكالة بتوجيهات الدولة المغربية أثناء معالجة القضية الصحراوية.

3/ فئة نوع المصدر:

الجدول رقم 14 :فئة نوع المصدر في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

فئة نوع المصدر	التكرار	النسبة
بيان رسمي	07	33%
مراسل ميداني	00	00%
وكالة انباء أخرى	00	00%
مواقع التواصل الاجتماعي	08	38%
مصادر اخرى	06	29%
المجموع	21	100%

الشكل رقم 16: يمثل نوع المصدر في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.



تحليل كمي والكيفي لفئة نوع المصدر:

بالاعتماد على الجدول رقم 16 والشكل رقم 16 المتعلق بفئة نوع المصدر في برقيات وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP)، والتي عالجت قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية، خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

نلاحظ اعتماد الوكالة على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي للمعلومات، بنسبة 38% أي 8 برقيات من أصل 21، يعد اعتماد كبير جدا مقارنة بمدى مصداقية ودقة هذه المنصات. إلا أن الوكالة لجأت لهده المواقع من أجل رصد مواقف وتفاعلات الفاعليين السياسيين اتجاه قرار محكمة العدل الأوروبية، ولدعم وجهة نظرها الرسمية، من خلال إعادة نشر تصريحات تساند الموقف المغربي. غير أنه لا يمكن لوكالة رسمية الاعتماد على المنصات الرقمية كمصادر أساسية في معالجة قضية حساسة كقضية الصحراء الغربية.

واعتمدت وكالة الانباء المغربية MAPعلى بيانات الرسمية بنسبة 33%، ما يشكل 7 برقيات من أصل 21، ما يفسر باعتماد الوكالة على نقل الرواية الرسمية المغربية والروايات الداعمة لها بخصوص القرار الأوروبي، واستثمار المواقف الحكومية والدبلوماسية لتعزيز الطرح السياسي المغربي أمام الرأي العام المحلي والدولي.

أما المصادر الأخرى، فمثلت نسبة 29% بحوالي 6 برقيات، وقد تشمل تقارير خبراء، تصريحات لمحللين، أو مواقف صادرة عن منظمات أو شخصيات عامة، مما يفسر بمحاولة تنويع مصادر المعلومات دون الخروج عن الإطار العام للسياسة التحريرية للوكالة.

كما نلاحظ الغياب التام لكل من المراسلين الميدانيين ووكالات الأنباء الأخرى (0%)، مما يعكس توجه واضح نحو إنتاج محتوى داخلي خاضع للرقابة التحريرية المباشرة للوكالة. فغياب المراسلين يفسر بضعف التغطية الميدانية لقرار محكمة الأوروبية أو لبروتوكولات تنظيمية أو تحريرية للوكالة. واستبعاد وكالات الأنباء الأخرى يفسر برغبة الوكالة في

الحفاظ على خطاب إعلامي يتوافق مع السياسة المغربية، وتفادي نقل سرديات قد تتعارض أو تشكك في السردية المغربية اتجاه قرار محكمة العدل الأوروبية.

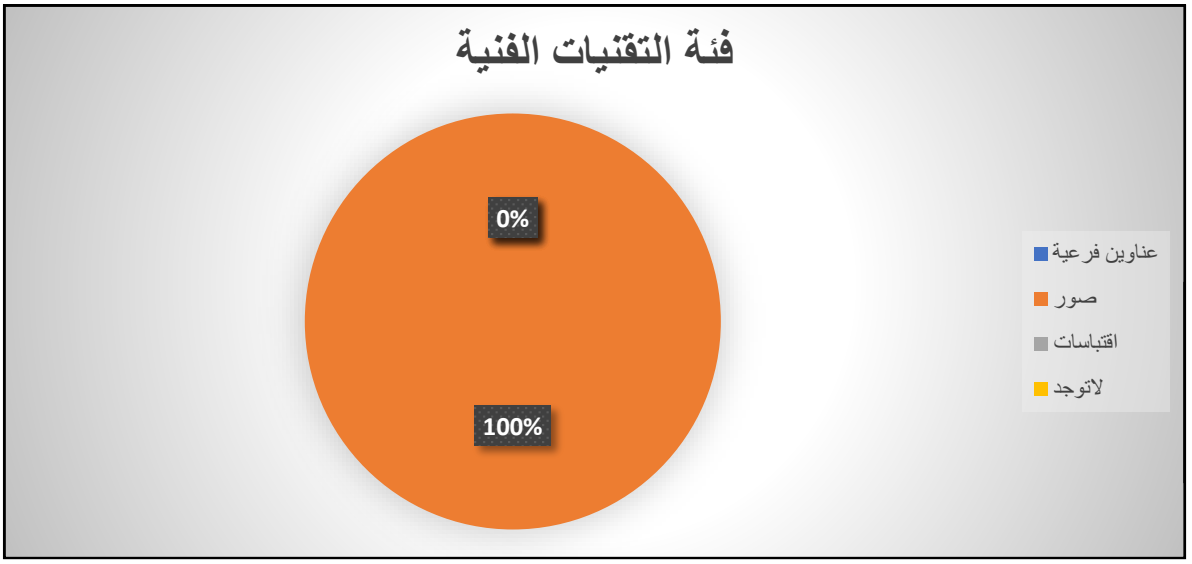
وعليه يتضح أن وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) اعتمدت بشكل رئيسي على مواقع التواصل الاجتماعي والبيانات الرسمية، ما يعكس توجه نحو دعم السردية الرسمية المغربية من خلال مصادر تضمن توافق المحتوى مع الموقف السياسي للدولة. كما أن الغياب التام للمراسلين الميدانيين ووكالات الأنباء الأخرى يبرز محدودية التنوع في زوايا التغطية، وسعي الوكالة إلى التحكم الكامل في إنتاج المعلومات، بما يخدم الطرح المغربي دون فتح المجال لمصادر قد تقدم رواية مختلفة أو نقدية.

4/ فئة التقنيات الفنية:

الجدول رقم 15 :فئة التقنيات الفنية في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

التقنيات الفنية	التكرار	النسبة
عناوين فرعية	00	00%
صور	18	100%
اقتباسات	00	00%
لا توجد	00	00%
المجموع	18	100%

الشكل رقم 17: يمثل التقنيات الفنية في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.



التحليل الكمي والكيفي لفئة التقنيات الفنية:

يوضح الجدول رقم 17 والشكل رقم17 مدى توظيف التقنيات الفنية في المواد الإعلامية التي نشرتها وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP)، حول قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية، خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

نلاحظ هناك اعتماد كلي على الصور كأداة فنية مرافقة للمحتوى، حيث ورد استخدامها في 100% من المواد أي 18 برقية من أصل 18، يفسر هذا التوجه بتفضيل الوكالة للتقنيات البصرية التي تعزز الجانب الإخباري وتضفي المصداقية وجذب الانتباه في المواد المنشورة، مع التركيز على نقل الوقائع بطريقة مباشرة مدعومة بصور ذات دلالة رمزية أو إخبارية.

بينما نلاحظ غياب تام لباقي التقنيات الفنية الأخرى، مثل العناوين الفرعية والاقتباسات، بنسبة 0%، وهذا ما يفسر بأن وكالة المغرب العربي للأنباء لا تدعم تنويع أدوات العرض الصحفي، قد يعود السبب الى التزام الوكالة بأسلوب خبري مباشر لا يفتح المجال لتحليل أو تفكيك المحتوى.

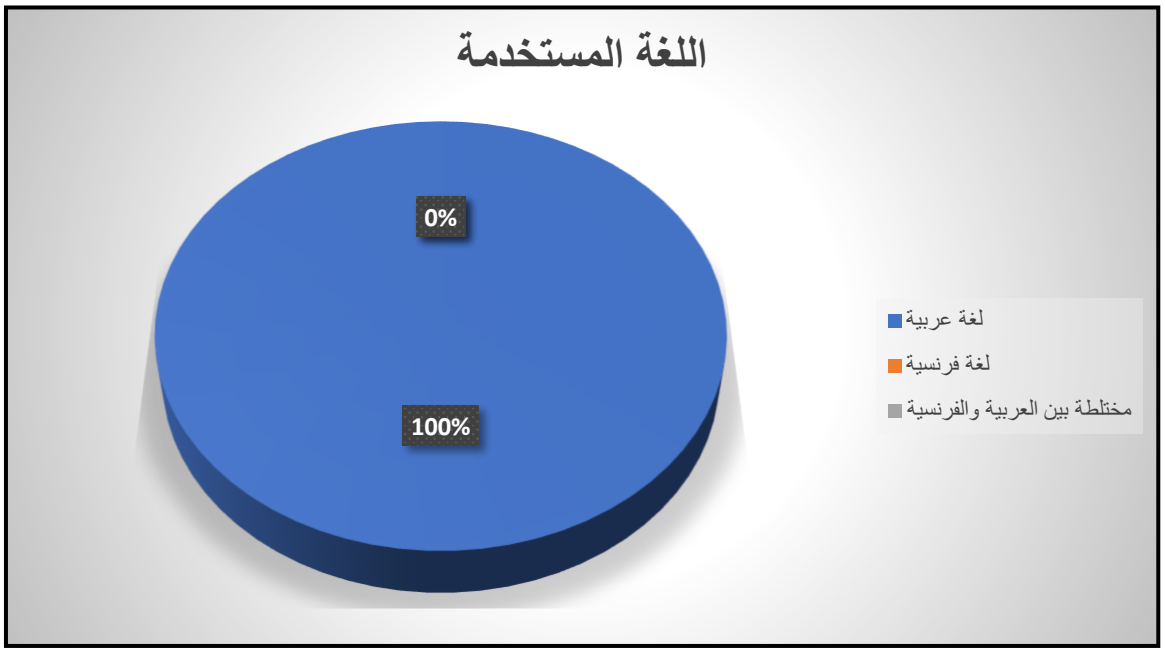
ومنه نستنتج أن وكالة المغرب العربي للأنباء MAP قدمت تغطية تعتمد على البعد البصري بشكل كلي في كل برقياتها، دون استثمار باقي الإمكانيات التحريرية التي تتيحها الوسائط الرقمية، ما قد يقلل من تنوع المعالجة ويؤثر على جاذبية المادة لدى القارئ المهتم بالتفاصيل والتحليل.

5/ فئة اللغة:

الجدول رقم 16:فئة اللغة المستخدمة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

اللغة المستخدمة	التكرار	النسبة
لغة عربية	18	100%
لغة فرنسية	00	00%
مختلطة بين العربية والفرنسية	00	00%
المجموع	18	100%

الشكل رقم 18: يمثل اللغة المستخدمة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.



التحليل الكمي والكيفي لفئة اللغة المستخدمة:

يوضح الجدول رقم 18 والشكل رقم18 المتعلق بفئة اللغة المستخدمة في البرقيات المنشورة وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP)، خلال تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية في الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

نلاحظ أن الوكالة اعتمدت بشكل كامل على اللغة العربية في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية المتعلق بالصحراء الغربية خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024، حيث تحرير جميع البرقيات (18 من أصل 18) باللغة العربية بنسبة 100%، يفسر بتأكيد وكالة الأنباء المغربية البعد الوطني في تناول القضايا السياسية، لا سيما ملف الصحراء الغربية التي يعد من أبرز القضايا في السياسة المغربية، وتثبيت السردية الرسمية باللغة الوطنية.

كما نلاحظ غياب اللغة الفرنسية تماما، وكذلك الصياغات المختلطة، وهو ما قد يشير إلى تحفظ في استخدام اللغات الأجنبية في التغطية الرسمية لهذه القضية، تجنبا لتعدد التأويلات وضع الرسالة الإعلامية في قالب موحد وإطار إعلامي يتماشى مع الخطاب السياسي الرسمي للمملكة المغربية.

ومنه نستنتج أن الوكالة تبنت مقاربة لغوية أحادية تعتمد فقط على اللغة العربية، ما يعكس استراتيجية تحريرية واضحة تقوم على ترسيخ الموقف الرسمي باللغة الوطنية، وتثبيت الخطاب الرسمي بلغة رمزية للهوية والسيادة.

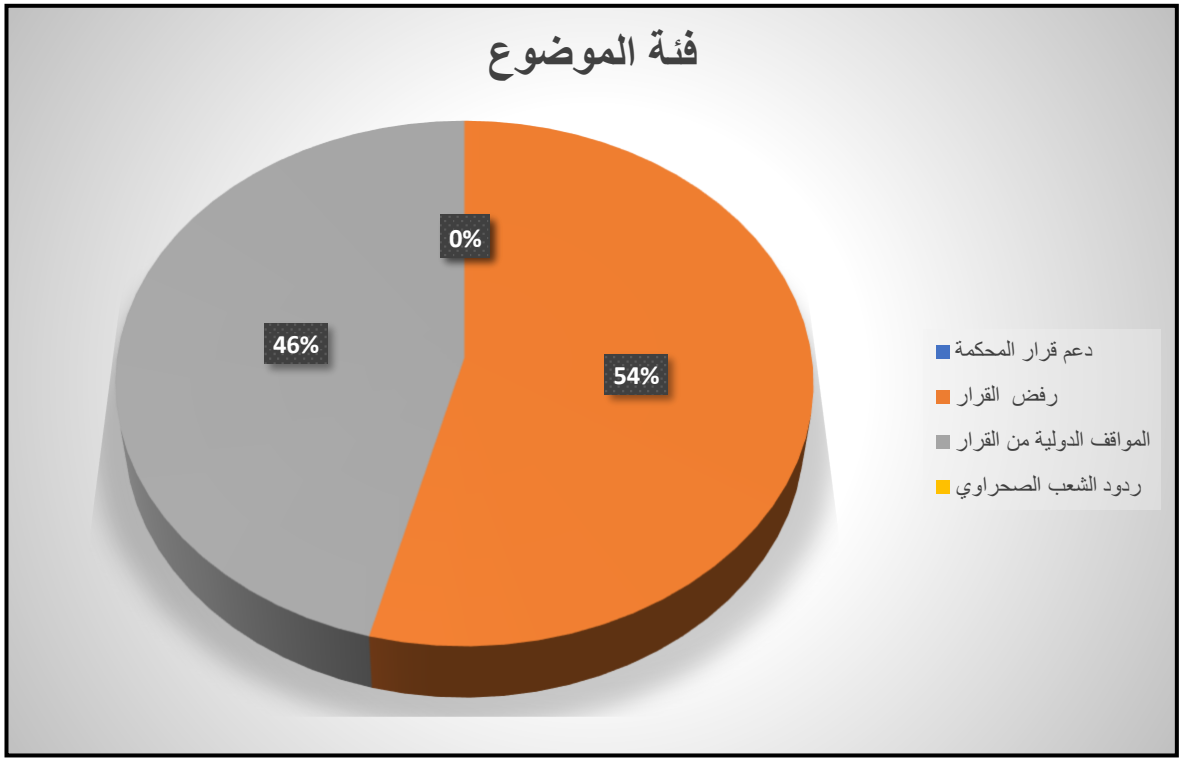
المطلب الثالث: التحليل الكمي والكفي لفئات المضمون

1/ فئة الموضوع:

الجدول رقم 17 :فئة الموضوعات في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP

الموضوعات	التكرار	النسبة
دعم قرار محكمة العدل الأوروبية	00	00%
رفض القرار	14	54%
المواقف الدولية من قرار محكمة	12	46%
ردود الشعب الصحراوي	00	00%
المجموع	26	100%

الشكل رقم 19: يمثل الموضوع في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.



التحليل الكمي والكيفي لفئة الموضوع:

يوضح الجدول رقم19 والشكل رقم19 حجم المواضيع المعالجة من طرف وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) فيما يتعلق بقرار محكمة العدل الأوروبية الصادر في 4 أكتوبر 2024 حول الصحراء الغربية، خلال فترة الدراسة.

نلاحظ أن وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) خصصت أكثر من نصف المعالجة لفئة رفض القرار أي بنسبة 54% من تغطيتها، ما يشير إلى اعتماد الوكالة على خط تحريري يتوافق مع الموقف الرسمي المغربي الرافض لمضمون الحكم، وتم تغطية القرار بهذا الشكل من أجل التقليل من أهميته والتشكيك في جوانبه القانونية والسياسية.

كما خصصت الوكالة 12مادة للمواقف الدولية من القرار أي بنسبة 46%، ما يعكس تركيز محدود على الزوايا السياسية والديبلوماسية، مع غياب تام لفئتي دعم القرار وردود الشعب الصحراوي بشكل كامل بنسبة 0%، ما يفسر بإغفال الجوانب الإنسانية وتجاهل ردود الشعب الصحراوي، ما يظهر تقصير من الوكالة في تقديم التغطية الشاملة للقرار، مما يؤدي عدم توازن المعالجة الإعلامية بخصوص الموضوع.

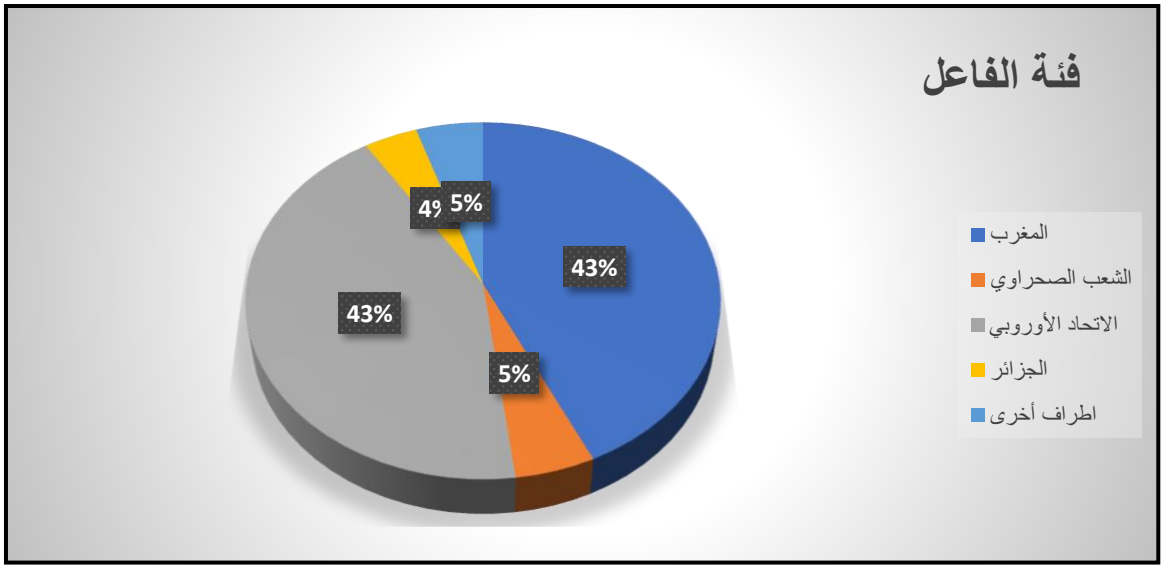
يتبين من خلال تحليل فئة الموضوع أن وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) ركزت بشكل رئيسي على رفض القرار، مع إبراز المواقف الدولية المتوافقة مع الإطار الإعلامي للوكالة، متبنية الموقف الرسمي المغربي الذي ينكر شرعية القرار الأوروبي. كما غابت التغطية حول دعم القرار أو ردود الشعب الصحراوي، مما يعكس توجها واضحا في تقديم الحدث من زاوية واحدة، والسعي إلى تقليص تأثير القرار على الساحة الدولية وتوجيه الخطاب الإعلامي نحو رفضه، مما يعكس دور الوكالة في دعم الرواية الرسمية للمغرب.

2/ فئة الفاعل:

الجدول رقم 18 :فئة الفاعل في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

الفاعل	التكرار	النسبة
المغرب	18	43%
الشعب الصحراوي	02	05%
الاتحاد الأوروبي	18	43%
الجزائر	01	04%
أطراف أخرى	02	05%
المجموع	41	100%

***الشكل* رقم 20: يمثل الفاعل في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.**



التحليل الكمي والكيفي لفئة شكل الفاعل:

يوضح الجدول رقم 20 والشكل رقم20 المرتبط بفئة الفاعل في تغطية وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) لقرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية، في الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

نلاحظ أن وكالة المغرب العربي للأنباءMAP منحت حيز كبير لكل من المغرب والاتحاد الأوروبي بنسبة 43% لكل منهما أي 18 مادة لكل فاعل، يفسر بأن المغرب طرف معني بالقرا الصادر عن محكمة العدل الأوروبية، والحكم فيه إدانة له، غير أن معالجة الوكالة كانت تركز على ابراز المغرب بشكل دفاعي وتبرير مواقفه والتقليل من أهمية الحكم، من أجل تعزيز الرواية المغربية وليس لتقديم تحليل قانوني لجوانب الحكم أو الاعتراف بتأثيراته السلبية على الوضع القانوني والاقتصادي على المغرب. وكانت المعالجة الإعلامية للوكالة المغربية انحصرت في التركيز على تبرير الموقف المغربي من القرار أو محاولة التقليل من آثاره.

أما الاتحاد الأوروبي، فرغم أنه يمثل مصدر الحكم القضائي، إلا أن مساواة نسبة تغطيته مع المغرب توحي بأن تغطية وكالة الأنباء المغربيةMAP كانت توظف الاتحاد الأوروبي لتفسير أو تكييف القرار وفق منظور يخدم المصالح المغربية، بدل التركيز على جوهر القرار وأبعاده القانونية ذات الصلة بحق تقرير المصير.

كما نلاحظ أن نسبة تمثيل الشعب الصحراوي قدرت ب 5% فقط، رغم أنه الطرف الرئيسي المعني بالحكم. هذا التراجع يعكس توجها إعلاميا نحو تهميش الفاعل الصحراوي، ومحاولة تقزيم دوره ومكانته في النزاع، بما يتماشى مع الموقف الرسمي المغربي الذي يرفض الاعتراف بالبوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي.

أما الجزائر فقد ذكرت كفاعل في 4% فقط من التغطية، وهو ما يعكس حرص الوكالة على إبراز الجزائر في صورة الطرف المتدخل أو المؤثر في القرار، وليس كداعم للشرعية الدولية، بما يلائم الخطاب الإعلامي المغربي الساعي إلى تحميل الجزائر مسؤولية النزاع.

فيما خصصت 5% لفواعل أخرى، وهو حضور ضعيف نسبيا، يعكس محدودية التعددية في الأصوات والمرجعيات التي من الممكن أن تسهم في تقديم معالجة تحليلية، خاصة من الزاويتين القانونية والحقوقية في هكذا قضايا مهمة.

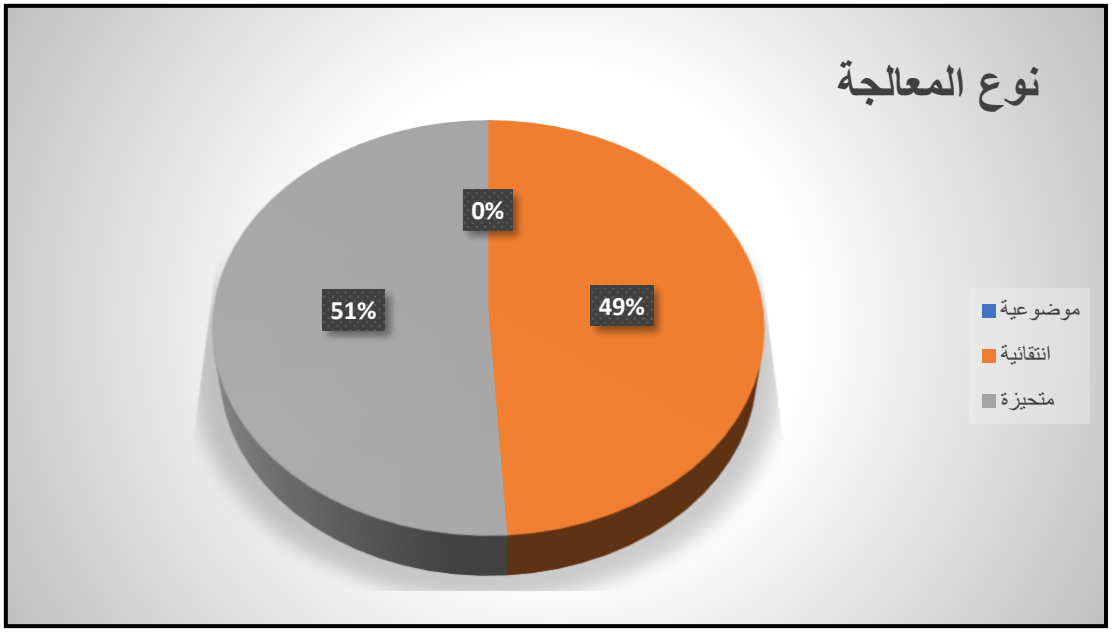
نستنتج أن تغطية وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) لقرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية تتبنى استراتيجية إعلامية تهدف إلى تأطير القرار الأوروبي بما يخدم الموقف المغربي، وتقليص تأثيراته القانونية والسياسية، كما تتسم المعالجة بطابع أحادي في تمثيل الفواعل، وتظهر ميل الوكالة إلى تسييس الحدث القضائي بدل الانفتاح على أبعاده القانونية والإنسانية الشاملة.

3/ فئة نوع المعالجة:

الجدول رقم 19 :فئة نوع المعالجة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

نوع المعالجة	التكرار	النسبة المئوية
موضوعية	00	00%
انتقائية	10	41%
متحيزة	14	59%
المجموع	24	100%

الشكل رقم 21: يمثل نوع المعالجة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.



التحليل الكمي والكيفي لنوع المعالجة:

الجدول رقم 21 والشكل رقم 21 يبين نوع المعالجة في المواد المنشورة من طرف وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP)، خلال تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية في الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024.

نلاحظ نوع المعالجة في وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) اعتمدت على تغطية منحازة بنسبة 51% أي 14 مادة من أصل 28 مادة، عند معالجتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية، فالوكالة ركزت بشكل أساسي على إبراز موقف المغرب في القضية، مما يعكس ميل للدفاع عن الطرح الرسمي المغربي دون إعطاء مساحة متوازنة للآراء المعارضة أو للتعليقات النقدية، حيث تصوير القرار الأوروبي على أنه تأكيد للشرعية الدولية لموقف المغرب في الصحراء الغربية، مع إهمال للانتقادات التي تتعلق باستغلال الثروات الطبيعية في الإقليم أو حقوق الشعب الصحراوي، مما يجعل تغطية الوكالة تفتقر إلى التوازن الذي يجب أن يكون في الأخبار المتعلقة بقضايا دولية معقدة.

كما نلاحظ 41% من المواد، أي 10 برقيات، جاءت ضمن المعالجة الانتقائية، حيث ركزت الوكالة على عناصر محددة من القرار، مثل جوانب التعاون الاقتصادي أو دعم بعض الدول الأوروبية للمغرب، مع تجاهل العناصر الجوهرية المتعلقة بشرعية استغلال الموارد الطبيعية أو حق تقرير المصير، هذا الانتقاء في اختيار المواضيع يبرز اهتمام الوكالة أكثر بصناعة الانطباع بدل تقديم صورة شاملة ومعمقة للقرار وتداعياته.

كما نلاحظ عدم تسجيل أي مادة ذات معالجة موضوعية (0%)، وهو مؤشر يدل على هيمنة الخط الافتتاحي للمؤسسة على الطابع الإخباري، حيث غابت التغطية التي تعمل على عرض مختلف الآراء، وتتيح المجال لتحليل متوازن للقرار وتداعياته الإقليمية والدولية، خاصة في ملفات حساسة ذات طابع دولي وقانوني مثل ملف الصحراء الغربية.

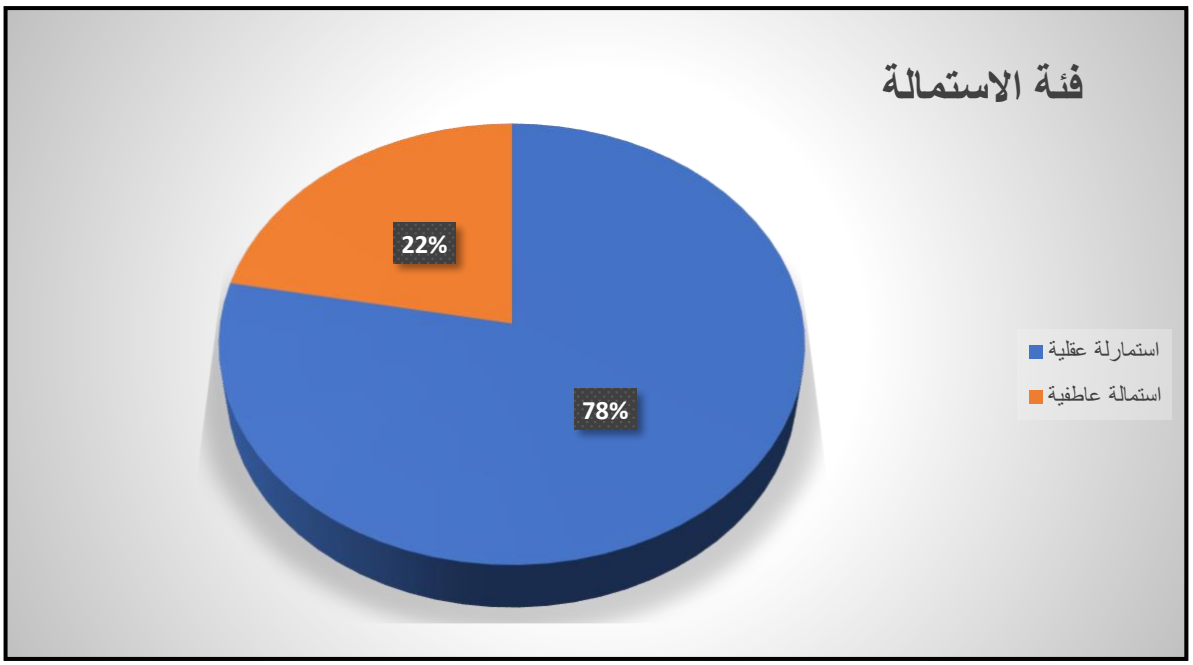
وفي الأخير نستنتج أن وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) اعتمدت في تغطيتها للقرار الأوروبي معالجة يغلب عليها الطابع المنحاز والانتقائي، مع غياب كامل للموضوعية، بهدف دعم الوكالة للرواية الرسمية المغربية، من خلال التركيز على عناصر تخدم موقفها، وإقصاء أي مضمون قد يضعف صورتها في ملف الصحراء الغربية.

4/ فئة الاستمالة:

الجدول رقم 20 :فئة نوع الاستمالة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

نوع الاستمالة	التكرار	النسبة المئوية
استمالة عقلية	05	22%
استمالة عاطفية	18	78%
المجموع	23	100%

الشكل رقم 22: يمثل نوع الاستمالة في وكالة الانباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة الاستمالة:

يوضح الجدول رقم 22والشكل رقم 22 أن وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP)، خلال تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية المتعلق بالصحراء الغربية، في الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024، اعتمدت بدرجة كبيرة على الاستمالة العاطفية، مقارنة بنسبة محدودة من الاستمالة العقلية.

احتلت الاستمالة العاطفية النسبة الأكبر بـ 78 % من المواد المنشورة أي 18 مادة، حيث ركزت وكالة الانباء المغربية في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية على تعزيز المشاعر الوطنية، والتحفيز الوجداني، من خلال خطابات رسمية ومحتويات إعلامية تبرز سيادة المغرب على الأقاليم الصحراوية، حيث استعملت الوكالة مفردات قوية تتعلق بالوحدة الوطنية، والاستقرار، والكرامة، إلى جانب إبراز مشاعر التنديد الشعبي والسياسي بالقرار الأوروبي، مما يعكس محاولة واضحة لحشد الرأي العام الوطني عبر البعد العاطفي.

كما نلاحظ أن الاستمالة العقلية جاءت بنسبة 22% فقط أي 5 مواد، تناولت إبعاد القرار عن طريق تصريحات خبراء وسياسيين، إلا أن وكالة الانباء المغربية اعتمدت على هذا النوع من المعالجة اعتماد محدود، مما يدل على حضور ثانوي للخطاب العقلاني.

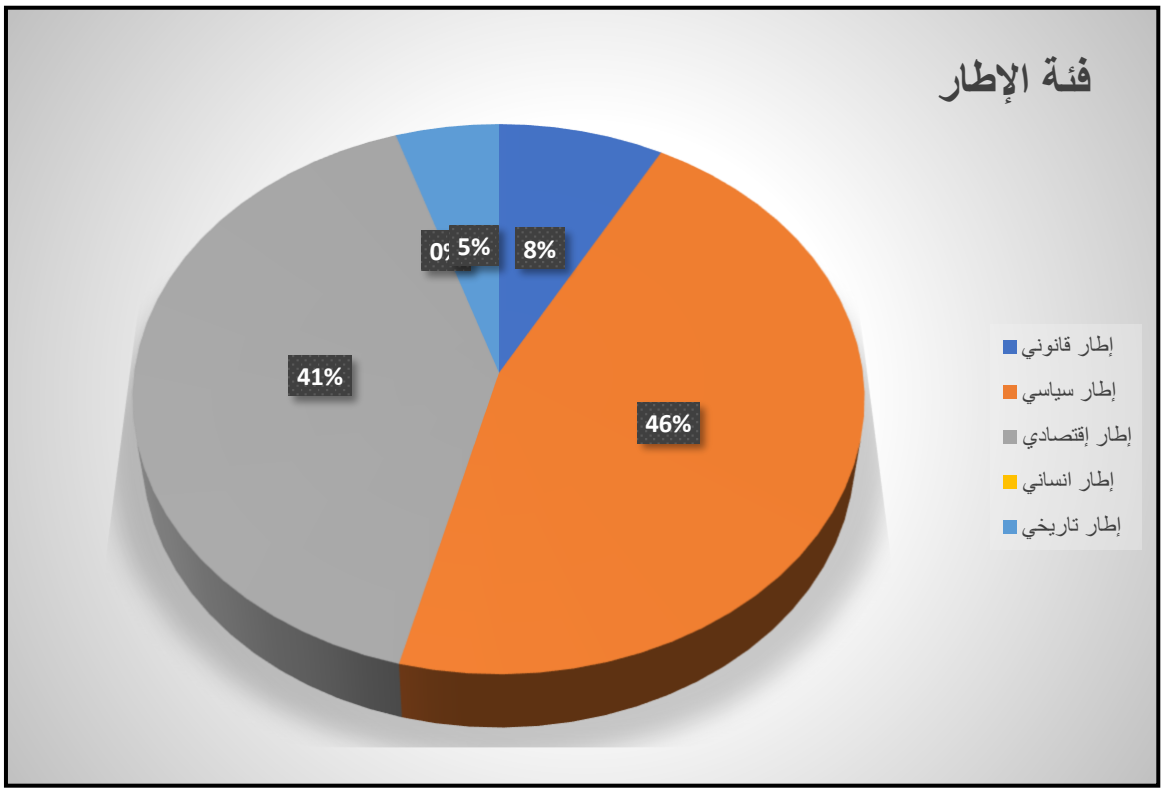
نستنتج أن وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) ركزت على الاستمالة العاطفية في تغطيتها، بما يخدم خطاب تعبوي يهدف إلى ترسيخ السيادة الوطنية، والتقليل من تأثير القرار الأوروبي عبر تقوية الحس الوطني لدى المتلقي. أما الاستمالة العقلية، فرغم حضورها، إلا أنها لم تشكل محورا أساسي في المعالجة، مما يعكس توجه نحو بناء رواية إعلامية قائمة على الانفعال والتأثير الوجداني أكثر من الإقناع المنطقي.

5/ فئة الإطار:

الجدول رقم 21 :فئة الإطار في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

فئة الإطار	التكرار	النسبة المئوية
إطار قانوني	03	08%
إطار سياسي	18	46%
إطار اقتصادي	16	41%
إطار انساني	00	00%
إطار تاريخي	02	05%
المجموع	39	100%

الشكل رقم 23: يمثل فئة الإطار في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.



التحليل الكمي والكيفي لفئة الإطار:

يوضح الجدول رقم 23 والشكل رقم 23 أن وكالة المغرب العربي للأنباء MAP، في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية حول الصحراء الغربية خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024، اعتمدت بشكل أساسي على الإطار السياسي والاقتصادي، مع حضور محدود جدا لباقي الأطر، لا سيما القانوني والتاريخي، وغياب تام للإطار الإنساني.

نلاحظ أن الإطار السياسي بلغت نسبته 46% أي 18 مادة من العدد الإجمالي، حيث ركزت الوكالة على إبراز مواقف المملكة المغربية الرسمية، وتصريحات الفاعلين السياسيين حول السيادة الوطنية، ورفض القرار الأوروبي باعتباره تدخلا غير مقبول في الشأن الداخلي، كما وظفت الوكالة هذا الإطار للدفاع عن الوحدة الترابية وتسليط الضوء على الدعم الذي تحظى به الرباط من حلفائها الدوليين.

وقد جاء الإطار الاقتصادي بنسبة 41% أي 16، حيث برز التركيز على الأبعاد الاقتصادية للقرار، وتأثيره المحتمل على اتفاقيات الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، لا سيما تلك التي تشمل مناطق الصحراء المحتلة، مع تقديم أرقام ومشاريع تنموية جارية لتعزيز هذا الشراكات الاقتصادية الأورومغربية.

كما بلغت نسبة الإطار القانوني ب 8% أي 3 مواد، حيث اقتصر الطرح على توضيحات دفاعية صدرت عن المؤسسات المغربية، تحاول تفنيد مضمون القرار الأوروبي أو التقليل من تأثيره القانوني، دون التوسع في التحليل أو البناء عليه كركيزة أساسية في التغطية.

ثم جاء الإطار التاريخي بنسبة 5% أي مادتين فقط، وتناول بشكل محدود بعض الإشارات إلى المسار التاريخي للنزاع من وجهة نظر مغربية، دون التركيز على الجذور الاستعمارية أو الشرعية الأممية للنزاع.

في المقابل، نلاحظ غياب تام للإطار الإنساني بنسبة 0%، ما يشير إلى تجاهل البعد الحقوقي والاجتماعي المرتبط بالسكان الصحراويين أو أوضاع اللاجئين، ويعكس توجه تحريري يركز على الخطاب الرسمي والسيادي دون إعطاء مساحة للمعاناة الإنسانية.

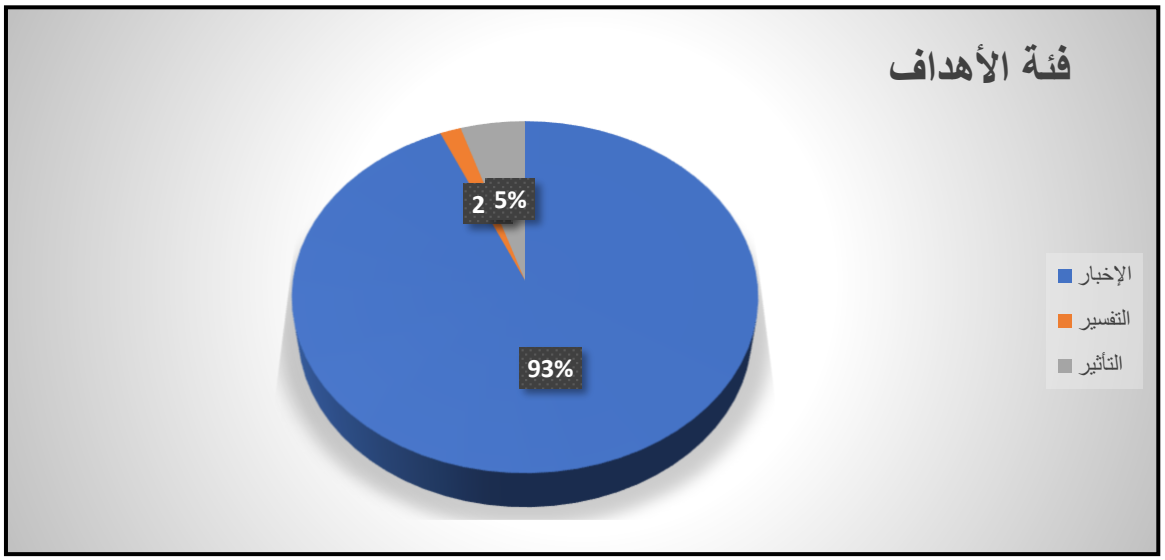
نستنتج أن وكالة المغرب العربي للأنباء MAP تبنت تغطية تركز بشكل أساسي على الإطارين السياسي والاقتصادي، بما يخدم السردية الرسمية المغربية ويعزز صورة السيادة والتنمية في الإقليم الصحراء المحتلة، مقابل حضور ضعيف للإطار القانوني، وتغييب تام للإطار الإنساني. وهو ما يعكس استراتيجية إعلامية تهدف إلى تقوية الموقف الداخلي والدولي للمغرب، مع إقصاء أي أطر قد تشرعن الخطاب الصحراوي أو تسلط الضوء على الأبعاد الحقوقية للنزاع.

6/ فئة الأهداف:

الجدول رقم 22 :فئة الأهداف في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.

فئة الأهداف	التكرار	النسبة المئوية
الاخبار	18	43%
التفسير	06	14%
التأثير	18	43%
المجموع	42	100%

الشكل رقم24 : يمثل فئة الأهداف في وكالة الانباء الجزائريةAPS.



التحليل الكمي والكيفي لفئة الأهداف:

يوضح الجدول رقم 24 والشكل رقم24 أن وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) قد ركزت في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية خلال الفترة الممتدة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024، على ثلاث فئات رئيسية من الأهداف الإخبار، التفسير، والتأثير.

نلاحظ فئة الإخبار احتلت المرتبة الأولى بنسبة 43% أي 13 مادة من العدد الإجمالي، ما يفسر بسعي الوكالة لتقديم معلومات موضوعية حول القرار الأوروبي، وتفاصيله القانونية، وردود الفعل الدولية والمحلية المتعلقة به تضمنت هذه التغطيات نقلا الأحداث ووقائع مرتبطة بالقرار دون تدخل تحليلي أو توجيهي، مما يعكس التزام الوكالة بتوفير معلومات دقيقة وشاملة للجمهور.

كما نلاحظ فئة التأثير بنفس النسبة 43%، حيث استخدمت الوكالة هذه الفئة للتأثير على الرأي العام من خلال تسليط الضوء على الجوانب الإنسانية والسياسية للقضية بهدف تعزيز الدعم للموقف المغربي، وإبراز الجهود المبذولة في سبيل الدفاع عن السيادة الوطنية، والدعوة إلى التضامن الدولي مع المغرب.

كما احتلت فئة التفسير نسبة 14%، حيث قدمت الوكالة تحليلات وتفسيرات للقرار الأوروبي موضحة خلفياته القانونية والسياسية، وتأثيراته المحتملة على النزاع في الصحراء الغربية. تساعد هذه التغطيات القراء على فهم أعمق للقرار وسياقه، مما يعزز الوعي بالقضية وتعقيداتها.

نستنتج أن وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) قد اعتمدت بشكل متوازن على فئتي الإخبار والتأثير لتغطية قرار محكمة العدل الأوروبية مما يعكس التزامها بتقديم معلومات دقيقة وشاملة وسعيها لتوجيه الرأي العام وتعزيز الدعم للموقف المغربي، مما يعزز من دور الوكالة كوسيلة إعلامية تسعى إلى التأثير الإيجابي للموقف المغربي في الرأي العام الوطني والدولي بما يخدم أجندتها. أما فئة التفسير، فقد كانت أقل حضورا، مما يشير إلى تركيز الوكالة على نقل المعلومات والتأثير على الجمهور أكثر من تقديم تحليلات معمقة.

المطلب الرابع: نتائج عامة

- تعتمد وكالة المغرب العربي للأنباء على تقليص المساحة المخصصة لتغطية قرار محكمة العدل الأوروبية، حيث لم يمنح للقرار حيز بارز ضمن التغطية الكلية للقضية الصحراوية، ما يعكس توجه تحريري يسعى إلى تجنب تشكل رأي عام واعي بمدى حساسيته وذلك بتفادي تسليط الضوء عليه، بما ينسجم مع الرواية الرسمية ويتجنب الاعتراف الضمني بشرعية الموقف الصحراوي والدول الداعمة له.
- تستند وكالة المغرب العربي للأنباء في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية على توازن بين الخبر والتقرير الصحفي، مع حضور محدود للتصريحات والبيانات، وغياب كلي للمقالات، ما يعكس خط افتتاحي يركز على المواد الإخبارية الموجهة ويقصي الآراء الفردية، لتأطير الخطاب الإعلامي ضمن الموقف الرسمي المغربي من القضية الصحراوية.

- تعتمد وكالة المغرب العربي للأنباء على مزيج من المصادر الرسمية والرقمية في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية، مع تركيز ملحوظ على مواقع التواصل الاجتماعي وغياب تام للمراسلين الميدانيين ووكالات الأنباء الأخرى، ما يعكس توجه تحريري مقيد يسعى لضبط الخطاب الإعلامي ضمن الرؤية الرسمية المغربية، وتفادي أي سرديات خارجية قد تزعزع هذا التوجه.
- أظهرت وكالة المغرب العربي للأنباء اعتماد كلي على الصور كأداة فنية في تغطية قرار محكمة العدل الأوروبية، مع غياب كامل للتقنيات التحريرية الأخرى، مما يعكس أسلوب إخباري تقليدي يركز على نقل الوقائع بشكل مباشر، دون توظيف عناصر تحريرية تدعم التحليل أو تعزز البعد التفسيري للمحتوى.
- تعتمد وكالة المغرب العربي للأنباء على اللغة العربية فقط في تغطية قرار محكمة العدل الأوروبية، مما يعكس إطار اعلامي يرتكز على تثبيت الخطاب الرسمي داخل الإطار اللغوي الوطني، وتوحيد الرسالة الإعلامية بما ينسجم مع رمزية اللغة العربية كأداة لتعزيز الهوية والسيادة في معالجة القضايا الحساسة كقضية الصحراء الغربية.
- تظهر وكالة المغرب العربي للأنباء انحيازا بارزا في معالجتها لموضوع قرار محكمة العدل الأوروبية، من خلال التركيز على فئة رفض القرار وإبراز المواقف الدولية المتوافقة مع الطرح المغربي، مقابل تغييب تام لأي تغطية داعمة للقرار أو لردود الشعب الصحراوي، هذا التوجه يعكس سياسة تحريرية تهدف إلى تقويض أهمية القرار، وتثبيت الرواية الرسمية للمملكة المغربية، ما أدى إلى تغطية غير متوازنة تفتقر إلى التوازن.
- تركز وكالة المغرب العربي للأنباء على المغرب والاتحاد الأوروبي في تغطيتها، مع تهميش واضح للشعب الصحراوي والجزائر، يعكس هذا التوجه محاولة تأطير القرار الأوروبي بما يخدم السردية الرسمية للمغرب وتقليص تأثير الأطراف الأخرى، مما يؤدي إلى معالجة إعلامية أحادية الجانب.
- تغطي وكالة المغرب العربي للأنباء قرار محكمة العدل الأوروبية بشكل منحاز، حيث تركز على الموقف الرسمي للمغرب وتغفل الآراء المعارضة أو الناقدة، كما تتبنى المعالجة الانتقائية بالتركيز على بعض جوانب القرار وتجاهل

أخرى تتعلق بشرعية استغلال الموارد أو حق تقرير المصير، وتغيب المعالجة الموضوعية، مما يعكس انحياز في تقديم السردية الرسمية المغربية.

- تستخدم وكالة المغرب العربي للأنباء الاستمالة العاطفية بشكل كبير في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية، مع التركيز على تعزيز المشاعر الوطنية والسيادة المغربية، بينما تقتصر الاستمالة العقلية على بعض التصريحات، يعكس هذا توجه نحو بناء رواية إعلامية تعبوية تهدف إلى التأثير العاطفي أكثر من الإقناع العقلي.
- تستند تغطية وكالة المغرب العربي للأنباء لقرار محكمة العدل الأوروبية على الإطارين السياسي والاقتصادي، مع تجاهل تام للأبعاد القانونية والإنسانية، مما يعكس تعزيز السردية الرسمية المغربية وإقصاء الأبعاد الحقوقية للنزاع.
- تركز وكالة المغرب العربي للأنباء في تغطيتها لقرار محكمة العدل الأوروبية على الإخبار والتأثير، مع تفضيل نقل الوقائع وتعزيز الدعم للموقف المغربي على تقديم تحليلات عميقة.

المبحث الثالث: التحليل المقارن بين وكالة الانباء الجزائريةAPS ووكالة المغرب العربي للأنباءMAP، على ضوء القرار الصادر من محكمة العدل الأوروبية.

المطلب الأول: أوجه التشابه

- تعتمد كل من وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء على اللغة العربية كلغة وحيدة في تغطيتهما لقرار محكمة العدل الأوروبية، ما يعكس توجه لترسيخ الخطاب الوطني ضمن الفضاء اللغوي المحلي والعربي، وتجنب تقديم الرسالة الإعلامية بلغات أجنبية قد تفتح الباب لتفسيرات خارجية أو دولية مختلفة.
- تظهر الوكالتان التزام بأسلوب إخباري تقليدي، مع غياب شبه تام للتقنيات التحريرية الحديثة كالعناوين الجذابة، الإنفوغرافيا، ما يعكس التوجه المؤسساتي الرسمي وينقص من جاذبية المادة الإعلامية لدى الجمهور الرقمي.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف

- تمنح وكالة الأنباء الجزائرية قرار محكمة العدل الأوروبية مكانة محورية في تغطيتها، وتقدمه كدليل قانوني يدعم الموقف الصحراوي، بينما تقلص وكالة المغرب العربي للأنباء من حضوره، في مسعى واضح لتقليل تأثيره وتفادي إضفاء الشرعية على مضامينه التي تتعارض مع الطرح المغربي.
- توظف وكالة الأنباء الجزائرية تنوع في الأشكال الصحفية المستخدمة (خبر، تقرير، مقال رأي)، ما يسمح بتعدد زوايا المعالجة وتقديم خلفيات وتفسيرات معمقة، في المقابل، تكتفي وكالة المغرب العربي للأنباء بالأخبار القصيرة والتقارير الموجزة، ما يعكس رغبة في التحكم في الخطاب الإعلامي وتجنب التحليل أو النقاش المفتوح.

- تستند وكالة الأنباء الجزائرية إلى مصادر رسمية موثوقة، منها بيانات دولية وتقارير قانونية، ما يمنح تغطيتها بعد توثيقي وتحليلي، بينما تعتمد الوكالة المغربية بشكل أكبر على المحتوى الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي، في إطار سعي تعبوي يفتقر إلى الصرامة التحريرية والتحليل المؤسساتي.
- تتبنى الوكالة الجزائرية استراتيجية مزدوجة تجمع بين الحجج العقلية (القانون، السياسة، المعاهدات الدولية) والبعد العاطفي (الهوية، المعاناة الإنسانية)، مما يمنح للخطاب مرونة وتأثير أوسع. أما وكالة المغرب العربي للأنباء فتميل إلى استثارة المشاعر الوطنية دون تقديم مرافعات عقلية قوية، ما يجعل خطابها تعبويا أكثر من كونه تفسيريا.
- تبرز الوكالة الجزائرية الفواعل المختلفة المرتبطة بالقرار (الطرف المغربي، الشعب الصحراوي، الاتحاد الأوروبي، منظمات حقوقية)، بينما تقصي الوكالة المغربية هذه التعددية، وتحصر السردية في المغرب كفاعل مركزي مقابل الاتحاد الأوروبي، ما يقلل من التوازن ويكرس مركزية الدولة في السرد الاعلامي.
- تظهر تغطية وكالة الأنباء الجزائرية ميلا إلى الجمع بين الطابع الإخباري والتحليلي، من خلال تقديم مضامين تفسر السياقات السياسية والقانونية المرتبطة بالقضية، مما يساهم في تعميق فهم المتلقي للتحولات الراهنة. في المقابل، تركز وكالة المغرب العربي للأنباء على الجانب الإخباري البحت، مكتفية بنقل الوقائع دون التوسع في شرح خلفياتها أو تحليل أبعادها، وهو ما يضعف قدرتها على الإسهام في تشكيل وعي شامل لدى الجمهور.
- تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية على خطاب يرتكز على الشرعية الدولية وحق تقرير المصير، وهو خطاب انتقائي إيجابي يعكس موقف الجزائر الرسمي دون اللجوء إلى تغييب الأصوات أو الانحياز السلبي، بخلاف وكالة المغرب العربي للأنباء التي تقدم سردية مغلقة تروج للسيادة المغربية وتغيب الروايات المخالفة.
- توظف وكالة الأنباء الجزائرية أطر مرجعية متعددة (قانوني، سياسي، إنساني، اقتصادي)، ما يسمح بإثراء المحتوى وتقديم مستويات متعددة للفهم، بينما تقتصر وكالة المغرب العربي للأنباء على الإطار السياسي والاقتصادي فقط، متجاهلة البعد القانوني والحقوقي الذي قد يخرج عن الموقف الرسمي المغربي.

- تسعى الوكالة الجزائرية إلى الإخبار والتفسير والتأثير، عبر بناء محتوى يشرح القرار ويستثمره لدعم القضية الصحراوية، في حين تكتفي الوكالة المغربية بالإخبار بهدف توجيه الرأي العام الوطني وتثبيت الرواية الرسمية، مع تغييب متعمد للتفسير القانوني أو السياسي المتعارض مع مصالحها.

المطلب الثالث: نتائج عامة

- تعكس التغطيتان الإعلاميتان لكل من وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء تجسيدا للخطاب السياسي الرسمي لكل دولة، حيث تتبنى كل وكالة رواية تعكس مواقف دولتها من قضية الصحراء الغربية.
- يتضح البعد الإيديولوجي في المعالجة الإعلامية لكل وكالة، حيث ركزت وكالة الانباء الجزائرية على الجوانب القانونية للقرار بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي، في حين انصرفت الوكالة المغربية إلى التركيز على الأبعاد الاقتصادية، من خلال التأكيد على الأضرار التي تلحق بالدول الأوروبية نتيجة إلغاء الاتفاقيتين التجاريتين مع المغرب.
- تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية مقاربة إعلامية أكثر تنوعا من حيث الأشكال والمضامين، مع توظيف للاستمالات المتعددة والأطر المرجعية المختلفة، في مقابل أسلوب مختزل وأحادي الجانب تتبناه الوكالة المغربية.
- تتميز وكالة الأنباء الجزائرية بتغطية أكثر عمقا من خلال المزج بين الإخبار والتحليل، ما أتاح للمتلقي فهم أوسع للتحولات المرتبطة بالقضية، في حين اكتفت وكالة المغرب العربي للأنباء بتقديم تغطية إخبارية سطحية تفتقر إلى التفسير، مما يحد من قدرتها على الإسهام في تشكيل وعي شامل لدى الجمهور.
- تعكس التغطية الإعلامية للقرار الأوروبي حول الصحراء الغربية توظيف واعي للمضامين الإعلامية كأداة دبلوماسية داخلية وخارجية، تهدف كل وكالة من خلالها إلى شرعنة مواقف دولتها والتأثير في الرأي العام ويبقى اختلاف حجج كلا الوكالتين فاصلا في مدى شرعية الموقف وقوته.

خلاصة:

يتناول الإطار التطبيقي من هذه المذكرة دراسة تحليلية مقارنة للتغطية الإعلامية التي قدمتها كل من وكالة الأنباء الجزائرية (APS) ووكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الصحراء الغربية، خلال الفترة من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2024. وتم اعتماد منهج تحليل المضمون لرصد أوجه التباين في المعالجة الإعلامية بين الوكالتين الرسميتين. واعتمد التحليل على مجموعة من الفئات مثل: نوع المعالجة، الفواعل، نوع المصدر، الإطار المرجعي، عناصر الإبراز، والاستمالات، بهدف فهم الكيفية التي تُبنى بها السرديات الإعلامية حول القرار الأوروبي وتأثير الخلفيات السياسية على طبيعة التناول.

أظهرت النتائج أن وكالة الانباء الجزائرية أولت أهمية واضحة للجوانب القانونية والإنسانية، مع حضور انتقائي يعكس دعمها لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. في المقابل، ركزت وكالة المغرب العربي للأنباء على إعادة توجيه القرار بما يخدم الرواية الرسمية المغربية، مع اعتماد لافت على مواقع التواصل الاجتماعي كمصادر، وغياب ملحوظ للمراسلين ووكالات الأنباء الأخرى.

تكشف هذه الدراسة عن مدى تأثير التوجهات السياسية للدول في توجيه الخطاب الإعلامي، وتؤكد أن التناول الإعلامي لقضية الصحراء الغربية لا ينفصل عن الرهانات الجيوسياسية المرتبطة بها.

الخاتمة:

في نهاية هذه عملنا، نتوصل إلى أن المعالجة الإعلامية لقضية الصحراء الغربية ليست مجرد انعكاس موضوعي لواقع النزاع، بل هي نتاج لتوجهات سياسية وإيديولوجية توجه الخطاب الإعلامي وتؤطره ضمن مصالح الدول الفاعلة في القضية. وقد أظهرت المقارنة بين وكالتي الأنباء الجزائرية والمغربية تباينا واضحا في كيفية التناول، سواء من حيث اللغة المستخدمة، أو التقنيات المعتمدة، أو طبيعة الأطر المرجعية والاستمالات الموظفة، وهو ما يعكس بوضوح مدى انخراط الإعلام في خدمة الأجندات الوطنية.

كما يبين هذا البحث أن:

- وسائل الإعلام لا تكتفي بأداء وظيفة الإخبار، بل تتجاوزها إلى التأثير في الرأي العام المحلي والدولي، من خلال بناء سرديات معينة وتثبيت مضامين تخدم مصالح سياسية وجيوسياسية محددة.
- التغطيات يهيمن عليها الطابع التبريري والتعبوي على جزء كبير منها، على حساب المعالجة الموضوعية المتوازنة، مما يضعف من دور الإعلام في تحقيق التعددية والتوازن في عرض القضايا الدولية.
- تبرز الحاجة الملحة إلى ترسيخ ثقافة إعلامية مهنية، قائمة على الالتزام بأخلاقيات المهنة، وعلى تغليب منطق التحليل العقلاني على الانفعال السياسي، بما يساهم في إنتاج خطاب إعلامي يرقى إلى مستوى تعقيدات النزاعات المعاصرة، وفي مقدمتها النزاع في الصحراء الغربية، الذي لا يزال مفتوح على عدة سيناريوهات مستقبلية تتطلب اعلام مسؤول وواعي بدوره في تشكيل الواقع.

واستنادا الى النتائج العامة للدراسة يتضح ان:

- تم إثبات الفرضية الأولى، فهناك اختلاف في الطرح الإعلامي بين وكالة الانباء الجزائرية ووكالة المغرب العربي للأنباء، فكل وكالة تؤيد الموقف الرسمي للنظام السياسي، وهذا ينعكس على التوجهات التحريرية لكل وسيلة، وذلك استناد كل دولة على جملة من الثوابت والأسس التي تسعى الى دعمها عبر مختلف الوسائل والفواعل بما فيها وسائل الاعلام وعبر مختلف المنابر في العالم.
- تم التأكد من صحة الفرضية الثانية، حيث أظهرت نتائج التحليل أن وكالة الأنباء الجزائرية ركزت على دعم حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، بينما قابل ذلك تركيز وكالة المغرب العربي للأنباء على خطاب السيادة المغربية على الصحراء الغربية.
- تم إثبات الفرضية الثالثة، حيث ان حجم التغطية وعدد البرقيات في وكالة الأنباء الجزائرية كان أكبر من نظيرتها المغربية، ما يعكس اهتماما أكبر بقرار محكمة العدل الأوروبية.
- تم التأكد من الفرضية الرابعة، إذ خصصت وكالة APS مساحة واسعة لمواقف جبهة البوليساريو والدول الداعمة للقرار الأوروبي، في حين ركزت MAP على العلاقات الأوروبية المغربية ومحاولة التقليل من تأثير القرار على الشراكة الثنائية.

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

➢ باللغة العربية:

▪ المعاجم والقواميس:

ابن مكرم ابن منظور محمد، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر،1984).

الفيروز ابادي محمد، **القاموس المحيط**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 2005).

▪ الكتب:

- الان جوانا، ولكحل حمزة، ولمعدل محمود، "**انتقال غير عادل: الطاقة والامبريالية والنفط الاستخراجي في الصحراء الغربية المحتلة**"، حمزة حموشان، وكايتي ساندويل، تحدي الرأسمالية الخضراء، (الجيزة: دار صفصافة لنشر والتوزيع والدراسات، 2024).
- أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، تر بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، (الجزائر: دار القصبة، ط2، 2004).
- انجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، تر. مصطفى ماضي، (الجزائر: دار القصبة لنشر، ط2، 2006).
- أيا بيرغر ارثر، تر. صالح خليل ابو إصبع، **وسائل الاعلام والمجتمع وجهة نظر نقدية**، (الكويت: عالم المعرفة، 2012).
- بديع ليلى، **البوليساريو قائد وثورة**، (بيروت: دار المسيرة، ط.1، 1987).

- بن مرسلي أحمد، **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2007).
- بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط4، 2007).
- تمار يوسف، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، (الجزائر: كاسيج-كوم للدراسات والنشر والتوزيع،2007).
- الجمال راسم محمد، **الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، (بيروت، دار الطليعية للطبع، ط1، 1982).
- جيدير مانيو، **منهجية البحث**، تر ملكة أبيض، (سوريا: دار الثقافة، ط1، 2005).
- الحسنات فاروق خالد، **الاعلام والتنمية المعاصرة**، (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011، ط1).
- حسين عدنان السيد، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، (بيروت: امواج لنشر والتوزيع، ط.1، 2001)،
- حماد كمال، **النزاعات الدولية**، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).
- حمدي محمد الفاتح، وسطوطاح سميرة، **مناهج البحث في علوم الاعلام والاتصال وطريقة اعداد البحوث**، (الأردن: دار حامد، ط1، 2019).
- الخليفة محمد، **النظام الدولي بين المقصود والمنشود**، (مالطا: مركز الدراسات العالم الاسلامي، ط.7، 1992).
- الدليمي عبد الرزاق محمد، **مدخل الى وسائل الاعلام الجديد**، (عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع، 2011).
- دوركايم إميل، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، تر. محمود قاسم، (القاهرة: مركز القومي للترجمة،2011).

- ديظر ملفين، وروكيتش ساندرا بول، تر. كمال عبد الرؤوف، **نظريات وسائل الاعلام**، (القاهرة: الدار الدولية لنشر والتوزيع، ط1، 1992).
- روسو شارل، تر. شكر الله خليفة، **القانون الدولي العام**، (بيروت: الاهلية لنشر والتوزيع،1998).
- سعد الله عمر، **القانون الدولي العام**، (الجزائر: دار هومة، ط2، 2010).
- السيد رشاد عارف، **القانون الدولي في ثوبه الجديد**، (عمان: دار وائل لنشر،2001).
- الشميمري فهد عبد الرحمن، **التربية الإعلامية: كيف نتعامل مع الاعلام؟**، (الرياض، مكتبة الملك فهد، ط1، 2010).
- طعيمة رشدي، **تحليل المحتوى في العلوم الانسانية ومفهومه، اسسه، استخداماته**، (القاهرة، دار الفكر العربي،2004).
- عجوة علي، **مدخل الى وسائل الاعلام**، (مصر: دار النهضة العربية،2010).
- عظيمي احمد، صايج مصطفى، **قضية الصحراء الغربية: الحصيلة والافاق (1884-2025) من الاستعمار الاسباني الى الاستعمار الاستيطاني المغربي**، (الجزائر: 2021).
- عقيل حسين عقيل، **فلسفة مناهج البحث العلمي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1999).
- على أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**، (القاهرة؛ دار الفكر العربي، 1998).
- عويس خير الدين علي، وحسن عبد الله عطا حسن، **الاعلام الرياضي " الجزء الاول"**، (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ط1، 1998).
- كرمني بلقاسم، **العلاقات الدولية**، (المغرب: دار فضالة، ط1، 1994).
- لعمامرة سعد بن البشير، **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي**، (الجزائر: مطبعة مزوار، 2008).

- ماكويل دنيس، تر. حسن عماد مكاوي، **نظريات الاعلام: مقدمة الى وسائل الاتصال**، (مصر، دار القاهرة، 2006).
- المجذوب محمد، **القانون الدولي العام**، (بيروت: منشورات الحلبي، ط6، 2006).
- محجوب وجيه، **اصول البحث العلمي ومناهجه**، (الاردن: دار المناهج، ط2، 2005).
- محمودي عمر محمود، **قضايا معاصرة في القانون الدولي العام**، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر، 1986).
- المشهداني سعد سليمان، **منهجية البحث العلمي**، (عمان: دار أسامة لنشر والتوزيع، ط1، 2019).
- مصباح عمار، **منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام**، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط2، 2010).
- مكاوي حسن عماد، ليلى السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط8، 2009).
- هلال مزاهرة منال، **مناهج البحث العلمي**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2014).

▪ المجلات العلمية:

- أحمد محمد أدومه بابكر، " **نشأة وتطور الازمة في الصحراء الغربية**"، مجلة الدراسات العليا، م.15، ع.3، (2020).
- بخوش نجيب، وسراي سامية، "**الإجراءات المنهجية لاستخدام تحليل المضمون في بحوث الاعلام**"، م.3، ع.2، (ديسمبر2020).
- بن طبه محمد البشير، "**تحليل المحتوى في بحوث الاتصال مقاربة في الإشكاليات والصعوبات**"، مجلة في الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع (04)، (ديسمبر 2015).

- بن عائشة محمد الامين، "**قضية الصحراء الغربية والمواقف الدولية المتباينة**"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، م.4، ع.01، (نوفمبر2022).
- بن عودة زينب، وعظيمي احمد، " **المعالجة الإعلامية للفاعلين على الساحة السياسية في الجزائر من خلال تحليل افتتاحيات مجلة الجيش**"، مجلة العلوم الانسان والمجتمع، ع.24، (سبتمبر2017).
- بورنان خيرة، "**الفلسفة الحديثة وسؤال المنهج**"، مجلة الذاكرة، م.5، ع.2، (جوان2018).
- بومعزة عبد القدوس، عبد الكريم بإسماعيل، "**طرق إدارة النزاعات الاهلية**"، دفاتر السياسة والقانون، (2021)، م.13، ع.01.
- حمياز سمير، "**الرهانات الاقتصادية للتنافس الاورو– امريكي في منطقة المغرب العربي: دراسة من منظور جيواقتصادي**"، مجلة أبعاد اقتصادية، م.2014، ع.4، (ديسمبر2014).
- در محمد،" **أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي**"، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، م 2017، ع (9)، (يوليو، حزيران2017)
- دمدوم رضا، وبولمشاور رباب، "**دور وسائل الاعلام في بناء السلام ما بعد النزاع: دراسة نظرية**"، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، ع.01، م.06، (02/10/2020).
- رحيمة لدغش،" **أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت**"، مجلة افاق العلوم، م (05)، ع (03)، 2020.
- الرشيدي أحمد، "**التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الاقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**"، دراسات استراتيجية، ع.37، 2000.

- زهراوي مريم، "**تحليل المضمون نموذج تطبيقي**"، المجلة الجزائرية العلوم الانسانية والاجتماعية، م (06)، ع (01)، (2022، جوان).
- السويدي شكري عاشور، " **النزاعات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، م.29 و30، (2010-2011).
- الصديقي سعيد، "**الموقف الاسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياتها الإقليمية**"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، (13 أفريل 2022).
- طبي منير، "**وسائل الاعلام والاتصال عبر التاريخ الحديث... كرونولوجية التطور من الاتصال غير اللفظي الى الميديا الجديدة**"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م.06، ع.03، (2020ديسمبر).
- العيفة جمال، " **ادارة الجودة في المؤسسات الاعلامية: دراسة مقارنة بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة الاناضول الأنباء**"، مجلة دراسات اقتصادية، م.10، ع.2، (افريل2016).
- فرحاتي صبرينة، "**اخر مستعمرة في افريقيا–الصحراء الغربية**–"، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م.5، ع.2، (2021).
- القطيفي عبد الحسن، "**دور التحكيم في فض المنازعات الدولية**"، مجلة العلوم القانونية، م.01، (1969).
- محمد عمرو كمال واخرون، "**جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية**"، مجلة الدراسات الافريقية، م (45)، ع (1)، يناير 2023.
- نور الدين المعتز بالله محمد، "**دور الوسائل الديبلوماسية في تسوية المنازعات الدولية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، ع.8، (2024).

- ولد محمد الداهية، "**قضية الصحراء الغربية: مقاربة للحلول**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.36، (شتاء2013).
- ويكن فازية، "**أليات حل النزاعات الدولية بين سلمية الخيارات ومبررات اللجوء الى القوة**"، المجلة الجزائرية للسياسة والامن، م.01، ع.01، (جانفي2022).

▪ الأطروحات ومذكرات التخرج:

- ايت عبد الله صبرينة، "**التغطية الاعلامية للأحداث العربية في وكالات الأجنبية (رويترز البريطانية، وكالة الأنباء الفرنسية، اسوسيتد برس الامريكية، ايتار ناس الدراسية) دراسة مقارنة للأحداث في سوريا نموذجا**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية علوم الاعلام والاتصال، 2020).
- بوشماخ اسامة، "**تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية: دراسة حالة الجزائر والمغرب**"، مذكرة شهادة الماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية، 2012).
- بوعمرة الهام، "**المعالجة الإعلامية الازمة المالية العالمية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة: دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2014).
- الجبوري خلف رمضان محمد بلال، "**دور المنظمات الدولية في تسوية النزاعات**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الحقوق، 2002).
- جرمولي مليكة، "**تأثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017).

- حاجي فاطمة الزهراء، "**البعد الإعلامي في الديبلوماسية الجزائرية منذ1975: دراسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014).
- حفناوي مدلل، "**الديبلوماسية الوقائية كألية لحفظ السلم والامن الدوليين**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة محمد لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/2011).
- شعبان محمد حسن فاطمة، "**المعالجة الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط السياسية والأمنية: دراسة مقارنة بين قنوات الحرة الأمريكية والعالم الإيرانية والنيل للأخبار المصرية وانعكاساتها على الجمهور المصري**"، رسالة دكتوراه غير منشوره (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2011م).
- شعنان مسعود،" ن**زاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الانسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة (جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007).
- الشيخ مبارك الذهبة امين، "**عمليات حفظ السلام الأممية دراسة حالة المينورسو في الصحراء الغربية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير منشورة، (جامعة بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2007.
- الطيب البار، "**المعالجة الإعلامية لظاهرة التنصير في الصحافة الجزائرية المكتوبة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة منتوري: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2010).
- عبد النبي مصطفى، " **موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، القانون الدولي والعلاقات الدولية، 2002).

- عبد النبي مصطفي، "**استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر1، كلية القانون،2014).
- عربي عودة فلة، "**الشرعية الدولية وتصفية الاستعمار: دراسة حالتي الصحراء وكاشمير**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2018).
- عمارة عبد الحميد، "**المعالجة الاعلامية لقضايا البيئة في الصحيفة الجزائرية دراسة وصفية تحليلية ليومية الخبر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013).
- فارس نور الهدى زينب، "**المعالجة الإعلامية لأزمة المنظومة التربوية في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر3، كلية علوم الاعلام والاتصال،2023).
- فطحيزة التجاني بشير، "**الحدود الفاصلة بين سلطات مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في حل النزاعات الدولية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الجزائر1، كلية الحقوق،2007).
- نصيب عتيقة، "**العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

▪ الوثائق الرسمية:

- الجزائر: وكالة الأنباء الجزائرية، "**من التلغرافيا الى الاعلام المتعدد الوسائط**"، 30 نوفمبر2021.
- المغرب، البرلمان، مشروع قانون رقم02.15 يتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء، 24 جويلية2017.

- اليابان، المنظمة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية، "**دراسة اولية حول التسوية السلمية لنزاعات**"،2018.

▪ المقابلات:

- عمرون محمد، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الجزائر: مجلس الامة، 2025/02/03، الساعة10:00، (مقابلة شخصية).
- بويعقوب عير العزيز، رئيس تحرير القسم الدولي في وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر: وكالة الانباء الجزائرية، 29/04/2024 على الساعة، (مقابلة شخصية).

▪ المصادر الالكترونية:

- الجزائر: وزارة الاتصال، **وكالة الأنباء الجزائرية**، https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8265 .
- الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية، "**محكمة العدل للاتحاد الأوروبي**"، https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements/statement-of-the-ministry-of-foreign-affairs-cjue-05102024
- الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الثروات الطبيعية**"، https://sadr.ws/Article-41?utm_source=.com
- حماد كمال، "**النزاع وادارة النزاع**"، في https://www.lebarmy.gov. :

- حمة المهدي، "**الأهمية الاستراتيجية لصحراء الغربية..** "، في

https://mapnr.blogspot.com/2020/05/blog-post_746.html?m=1

- خريطة الصحراء الغربية، الأمم المتحدة، 2023، قسم المعلومات الجغرافية، مقياس

1:2,500,000، https://www.un.org/geospatial/western-sahara-map

- السالمي محمد السالم، "**الاعتراف الفرنسي بالصحراء كمغربية قراءة في الأسباب والتداعيات**"،

https://trendsresearch.

- سدر سمر، "وكالة المغرب العربي للأنباء"، وكالة المغرب العربي للأنباء.

- العاشق إيهاب، القضية الصحراوية: قراءة في أطول صراعات القارة الإفريقية جذور الصراع وآفاقه

المستقبلية – أفروبوليسي.

- فرانس برس، "**لحل نزاع الصحراء الغربية.. مقترح "الحكم الذاتي" المغربي يتعزز**"، في

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/04/07%

- الفراوي نزار، ا"**لاعلام سلاح الحرب والسلام...بين المبادئ المهنية والمسؤولية الاجتماعية**"، في:

.https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1350

- "**القضية الصحراوية: قراءة في أطول صراعات القارة الإفريقية جذور الصراع وآفاقه المستقبلية**"،

في: https://afropolicy.com-

- الكحيل نادين، "**دور وسائل الاعلام في إدارة الازمات الدولية: حرب غزة نموذجا**"،

https://mediterraneancss.uk/2024/08/13/medias-guerre-contre-

/gaza-crises-internationales

- مصطفى هاشم، في مواجهة المغرب.. لماذا تدعم الجزائر جبهة البوليساريو؟ | الحرة
- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية،www.aps.dz
- وكالة الأنباء الجزائرية، "، وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz
- وكالة الانباء الجزائرية، "**قرار محكمة العدل الأوروبية "نقطة تحول رئيسية" في الصراع بالصحراء الغربية**"، في https://www.aps.dz/ar/monde
- وكالة الأنباء الصحراوية، "**محكمة الاتحاد الأوروبي: المغرب لا يتمتع بالسيادة على الصحراء الغربية والاتفاقيات بينه وبين الاتحاد الأوروبي حول الإقليم باطلة**"، https://www.spsrasd.info

➢ المراجع والمصادر باللغات الأجنبية:

– باللغة الفرنسية:

- Balle Francis," **Introduction aux médias**", (Paris : Presse universitaire de France, ed1er, 1994).
- Dubuisson François," **La Cour de Justice de l'UE et le Sahara occidental : le droit à l'autodétermination vidé de sa substance ?** "https://www.leclubdesjuristes.com/international/accords-commerciaux-ue-maroc-fin-de-la-saga-juridique-7270/?utm_source=.com
- Miské Ahmed Baba, "**Front Polisario : l'âme d'un peuple**" (Paris : Éditions François Maspero, 1978).

- باللغة الإنجليزية:

- Besenyo Janos, "**Western Sahara**", (Pécs: János Besenyo, 2009).
- Besenyo Janos, "**Western Sahara**", (Pécs: Publikon Publishers, 2009).
- Brooke-Holland Louisa," **Western Sahara**", Commons Library Research Briefing (UK Parliament, 29 November 2023).
- Drury Mark, "**Global Futures and Government Towns**: **Phosphates and the Production of Western Sahara as a Space of Contention**", The Arab World Geographer, Vol (16)، N (1)، (2013)
- Entman Robert, "**Framing**: **Toward Clarification of a Fractured Paradigm**. **Journal of Communication**", 43(4), (1993), p51-58.
- Goffman Erving, "**Frame Analysis**: **An Essay on the Organization of Experience**", (Cambridge, Harvard University Press,1974).
- Hedley Bull, "**The Anarchical Society**: **A study of order in world Politics**", (New York: Columbia university Press, 1977).
- Lasswell Harold, "**The Structure and Function of Communication in Society**", Lyman Bryson, The Communication of Ideas, (New York: Harper and Brothers, 1948).
- McLuhan Marshall, "**Understanding Media**: **The Extensions of Man**", (New York: McGraw-Hill, 1964).

- Pinto Leite Pedro, "**International Legality versus Realpolitik**: **The Cases of Western Sahara and East Timor**", in Olsson Claes (ed.), The Western Sahara Conflict: The Role of Natural Resources in Decolonization, (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 2006).
- Romano César P. R., "**The Peaceful Settlement of International Environment Disputes**: **A Pragmatic Approach**", International Environment Law and Policy Series, V.56, (2000)
- Train World, "**Western Sahara Conflict**: **Geopolitical Implications and Global Impact**", https://medium.com/@worldtrain/western-sahara-conflict-geopolitical-implications-and-global-impact-3951e3500d4

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام

قسم علوم الاعلام

استمارة تحليل المحتوى لنيل شهادة ماستر بعنوان:

المعالجة الإعلامية لقضية الصحراء الغربية: دارسة تحليلية مقارنة بين مضامين وكالة الانباء الجزائرية ووكالة الانباء المغربية في الفترة الممتدة من 04 أكتوبر الى غاية 04 نوفمبر 2024.

تخصص: جيوسياسية وسائل الاعلام

اعداد الطالبة: **اشراف الأستاذة:**

صونيا بوشدة. **د. جميلة سرنيح.**

يشرفني ان أضع بين أيديكم هذه الاستمارة، في إطار التحكيم من طرف أساتذتنا الكرام التي يتمحور إشكاليتها الرئيسية: حول كيف عالجت وكالة الانباء الجزائرية ووكالة الانباء المغربية التطورات الأخيرة في نزاع الصحراء الغربية، على ضوء القرار الصادر مؤخرا عن محكمة العدل الأوروبية؟ قصد إعصاء توجيهاتكم واقتراحاتكم وتدوين جميع ملاحظاتكم للوصول لبناء استمارة تحليل المضمون في شكلها النهائي، لكم مني فائق التقدير والاحترام.

السنة الجامعية: 2025/2024

الملحق رقم1: استمارة تحليل المضمون

المحور الأول: بيانات عامة:

- اسم وكالة الأنباء: 1 2
- تاريخ النشر: 3 4 5

المحور الثاني: فئات الشكل: كيف قيل؟

- المساحة المخصصة: 6 7
- فئة نوع المادة: 8 9 10 11
- فئة نوع المصدر: 12 13 14 15 16
- فئة التقنيات الفنية: 17 18 19
- فئة اللغة: 20 21 22

المحور الثالث: فئات المضمون: ماذا قيل؟

- فئة الموضوع: 23 24 25 26
- فئة الفاعل: 27 28 29 30 31
- فئة الاتجاه: 32 33 34
- فئة الإستمالات: 35 36
- فئة نوع الإطار: 38 39 40 41 42
- فئة الأهداف: 43 44 45

الملحق رقم2: دليل الاستمارة

المحور الأول: بيانات عامة.

- يشير المربع رقم 1 الى وكالة الانباء الجزائرية.
- يشير المربع رقم 2 الى وكالة الانباء المغربية.
- يشير المربع رقم 3 الى يوم النشر.
- يشير المربع رقم 4 الى شهر النشر.
- يشير المربع رقم 5 الى سنة النشر.

المحور الثاني: الفئات الخاصة بالشكل.

- **المساحة المخصصة:**

يشير الرقم6 الى مواضيع أخرى تخص الصحراء الغربية.

يشير المربع رقم 7 الى قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية.

- **فئة نوع المادة الاعلامية:**

يشير المربع رقم 8 الى خبر بسيط.

يشير المربع رقم 9 الى تقرير.

يشير المربع رقم 10 الى تصريح او بيان.

يشير المربع رقم 11 الى مقال.

- فئة نوع المصدر:

يشير المربع رقم 12 الى بيان رسمي.

يشير المربع رقم 13 الى مراسل ميداني.

يشير المربع رقم 14 الى وكالة الانباء.

يشير المربع رقم 15الى مواقع التواصل الاجتماعي.

يشير المربع رقم 16الى مواقع مصادر اخرى.

- فئة التقنيات الفنية:

يشير المربع رقم 17 الى عناوين فرعية.

يشير المربع رقم 18 الى صور.

يشير المربع رقم 19 الى اقتباسات.

يشير المربع رقم 20 الى لا توجد.

- فئة اللغة المستخدمة:

يشير المربع رقم 20 الى اللغة العربية.

يشير المربع رقم 21 الى اللغة الفرنسية.

يشير المربع رقم 22 الى مختلطة {عربية+ فرنسية}.

المحور الثالث: فئات المضمون.

- **فئة الموضوع:**

يشير المربع رقم 23 الى دعم قرار محكمة العدل الاوروبية.

يشير المربع رقم 24 الى رفض قرار محكمة العدل الاوروبية.

يشير المربع رقم 25 الى المواقف الدولية من القرار.

يشير المربع رقم 26 الى ردود فعل الشعب الصحراوي.

- **فئة الفاعل:**

يشير المربع رقم 27 الى المغرب.

يشير المربع رقم 28 الى الشعب الصحراوي.

يشير المربع رقم 29 الى الاتحاد الاوروبي.

يشير المربع رقم 30 الى الجزائر.

يشير المربع رقم 31 الى أطراف اخرى.

- **فئة نوع المعالجة:**

يشير المربع رقم 32 الى موضوعية.

يشير المربع رقم 33 الى انتقائية.

يشير المربع رقم 34 الى متحيزة.

- **فئة الاستمالات:**

يشير المربع رقم 35 الى استمالات عقلية.

يشير المربع رقم 36 الى استمالات عاطفية.

- **فئة الإطار:**

يشير المربع رقم 37 الى قانوني.

يشير المربع رقم 38 الى سياسي.

يشير المربع رقم 39 الى اقتصادي.

يشير المربع رقم 40 الى انساني.

يشير المربع رقم 41 الى تاريخي.

- **فئة الأهداف:**

يشير المربع رقم 42 الى الاخبار.

يشير المربع رقم 43 الى التفسير.

يشير المربع رقم 44 الى التأثير.

ملاحظات الأستاذ المحكم:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم 3: دليل التعاريف الإجرائية

هو دليل موضوعي انجز في إطار اعداد مذكرة ماستر في ميدان علوم الاعلام والاتصال، تخصص جيوسياسية وسائل الاعلام، تحت عنوان المعالجة الإعلامية لقضية الصحراء الغربية: دارسة مقارنة بين مضامين وكالة الانباء الجزائرية ووكالة الانباء المغربية في الفترة الممتدة من 04 أكتوبر الى غاية 04 نوفمبر 2024. معتمدة في ذلك على أسلوب تحليل المضمون كأداة لتحليل عينة الدراسة.

فئات الشكل: وهي الفئات التي تدور حول الشكل التي قدم بها المضمون، تجيب على السؤال كيف قيل؟

1) فئة المساحة: هي المساحة المخصصة لموضوع المعالج قرار محكمة العدل الاوروبية.

2) فئة نوع المادة: تخص الأنماط الصحفية التي جاءت بها مادة الموضوع المعالج قرار محكمة العدل الأوروبية، وتشمل:

خبر بسيط: يقدم المعلومات بشكل محتصر، ويجيب على الأسئلة الخمسة.

تقرير: نقل الخبر بتفاصيله.

تصريح او بيان: مادة إعلامية تتضمن تصريح رسمي من شخصية او مؤسسة.

مقال: مادة إعلامية تحتوي علة التحليل والتفسير، والاستعانة بآراء خبراء ومختصين.

3) فئة نوع المصدر: يقصد به مرجع الخبر، ويشمل:

بيان رسمي: صادر عن جهة حكومية او منظمة معترف بها.

مراسل ميداني: مصدر معلومات من صحفي متواجد عين المكان.

وكالة الانباء: جهة رسمية لنقل الاخبار.

مواقع التواصل الاجتماعي منشورات على منصة اكس، فيسبوك وغيرها.

مصادر أخرى: مقل تقارير منظمات دولية، او صحف اجنبية.

4) فئة التقنيات الفنية: يقصد بها الوسائل الشكلية والبصرية التي تستخدمها وكالة الانباء، من اجل دعم الرسالة الإعلامية، وتشمل:

العناوين الفرعية: يقصد بها عناوين صغيرة داحل المحتوى الإعلامي، تهدف لتوجيه القارئ.

الصور: اشارات بصرية تستخدم لإضفاء المصداقية الى الرسالة الإعلامية.

الاقتباسات: يقصد بها العبارات والاقوال المنقولة عن هيئات رسمية او شخصيات رسمية، تخدم الموضوع المطروح.

5) فئة اللغة: يقصد بها نوع اللغة المستخدمة في برقيات وكالات الانباء اثناء معالجتها لموضوع قرار محكمة العدل الأوروبية، وهي: اللغة العربية، اللغة الفرنسية، مختلطة {عربية+ فرنسية}.

فئات المضمون: وهي الفئات التي تدور حول مضمون المادة المدروسة والمتعلقة بنزاع الصحراء الغربية، والمعاني التي تنقلها، كما تجيب على السؤال ماذا قيل؟

6) فئة الموضوع: هي جميع الموضوعات المطروحة في وكالات الانباء الجزائرية والمغربية، والتي تعالج قرار محكمة العدل الاوروبية، وتشمل: دعم قرار محكمة العدل الأوروبية، رفض قرر محكمة العدل الأوروبية، المواقف الدولية من القرار، ردود فعل الشعب الصحراوي.

7) فئة الفاعل: نقصد بها الأفراد المشاركين في المضامين الصادرة من وكالة الانباء الجزائرية والمغربية، بخصوص قرار محكمة العدل الأوروبية، والتي تشمل: المغرب، الشعب الصحراوي، الاتحاد الاوروبي، الجزائر، جهات أخرى.

8) فئة نوع المعالجة: ويقصد به كيف تناولت الوسيلة الإعلامية موضوع قرار محكمة العدل الأوروبية.

موضوعية: عرض المعلومات بشكل محايد.

انتقائية: تركيز على جانب دون الاخر.

متحيزة: دعم طرف معين بشكل واضح:

9) فئة الاستمالات: هي الطرق التي تستخدمها وكالة الانباء الجزائرية والمغربية لجذب انتباه الجمهور، بخصوص قرار محكمة العدل الأوروبية الذي تخص بها الصحراء الغربية.

فئة الاستمالات العقلية: تعتمد على التفكير المنطقي والحجج المقنعة.

فئة الاستمالات العاطفية: تعتمد على استثارة العاطفة والمشاعر.

10) فئة الإطار: يقصد به الحيز الذي تمت فيه المعالجة الاعلامية، وتشمل:

إطار قانوني: يركز على القوانين والمواثيق الدولية.

إطار سياسي: تكون التغطية ضمن طابع سياسي ديبلوماسي.

إطار اقتصادي: يقوم بتحليل الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالقضية.

إطار انساني: ابراز الابعاد الإنسانية مثل الحقوق والمعاناة.

إطار تاريخي: يعتمد على الرجوع الى الخلفية التاريخية للنزاع.

11) فئة الأهداف: هي الغاية المقصود منها من وراء طرح قرار محكمة العدل الأوروبية في وكالة الانباء الجزائرية والمغربية، وتشمل: الاخبار، التفسير، التحليل.

الرجاء من سيادتكم:

- قراءة الاستمارة بتمعن.
- الاطلاع على دليل التعاريف الإجرائية، وقراءتها قراءة شاملة وتحكيمية.

وضع علامة A امام التعاريف التي ترونها مقبولة.

وضع علامة L امام التعريفات التي ترونها غير مقبولة.

وضع علامة Z امام التعريفات التي تستدعي تعديلها، مع تحديد نوع التعديلات التي ترونها ضرورية.

- كما نطلب من سيادتكم تدوين ملاحظاتكم ان وجدت.

ملاحظات الأستاذ المحكم:

.....

.....

.....

ولكم مني بالغ التقدير والشكر مسبقا.

الملحق رقم 4

دليل مقابلة مع السيد محمد عمرون أستاذ ومحلل في العلوم السياسية رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

السؤال الأول:

تعد قضية الصحراء الغربية قضية محورية لاستلاء بلد عربي على بلد اخر وهو صراع يهدد الوحدة في شمال افريقيا فتاريخيا سنة 1884 تمكنت اسبانيا من احتلال ودخول الأراضي الصحراوية، فهل كانت الصحراء تحت سيطرة دولة معينة ام كان إقليم حر ومستقل بذاته قبل دخول اسبانيا للصحراء الغربية؟

السؤال الثاني:

المغرب اول مرة طالبت بالأراضي الصحراوية في خمسينات القرن الماضي مع زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي في كتابه البيت الأبيض كما سند هذا الادعاء لوجود علاقات سيادية وحقوق تاريخية مع المنطقة وتجسدت هذه المطالب في اتفاقية مدريد المنعقدة في 14نوفمبر 1975، فهل هذه الحجج كافية لضم الصحراء الغربية للمملكة المغربية؟

سؤال الثالث:

بما ان الدول الثلاثة الجزائر والمغرب وموريتانيا كان هدفهم تحرير الصحراء الغربية ولنفس الهدف انشات جبهة البوليساريو فلمادا بدا الخلاف بمجرد انشائها؟

السؤال الرابع:

في ظل نشوب نزاع مسلح بين المغرب وجبهة البوليساريو تدخلت هيئة الأمم وقامت بوقف إطلاق النار وانشات بعثة المينورسو من اجل الاشراف على تنظيم استفتاء تقرير المصير، ولكن مع بداية الالفية تم تجميد هذا القرار ماهي الأسباب وراء ذلك وهل تعتبرون ان هيئة المينورسو سوف تلعب دور فعال ام انها مجرد الية لتسيير النزاع دون حله؟

سؤال الخامس:

لاقت هذه القضية اهتمامات العديد من الدول على راسهم الجزائر فكيف تشكل موقف الجزائر وماهي المبادئ التي يستند عليها لاتخاذ موقف اتجاه هذا النزاع؟

سؤال السادس:

في سياق حديثنا على موقف الجزائر والدور الذي تلعبه في حل هذا النزاع فكيف تعاملت مع قرار محكمة العدل الأوروبية التي تنص على الغاء اتفاقية موقعة بين المغرب والاتحاد المغربي في مجال الصيد البحري والفلاحة التي تشملان بصفة غير قانونية إقليم الصحراء الغربية وكيف يمكن الاستثمار في مثل هذه القرارات لصالح الصحراء الغربية؟

السؤال السابع:

دعم الجزائر لملف الصحراء الغربية في المحافل الدولية أدى الى تزايد التوترات بين الجزائر والمغرب وأيضا توجيه اتهامات من أطراف أخرى على ان الجزائر لها مصالح في إقليم الصحراء الغربية وهي بهذا تتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب فكيف ترد الجزائر على هذه الاتهامات؟

سؤال الثامن:

في ظل الأوضاع الراهنة وطول مدة النزاع دون الوصول لحلول مجدية ماهي الافاق المستقبلية والسيناريوهات المحتملة لقضية الصحراء الغربية؟

الملحق رقم 5

دليل مقابلة مع السيد عبد العزيز بويعقوب رئيس تحرير القسم الدولي في وكالة الانباء الجزائرية

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1) الاسم؟
2) السن؟
3) ماهي اخر شهادة متحصل عليها؟ وفي أي مجال؟

المحور الثاني: التعريف بمؤسسة وكالة الانباء الجزائرية.

1) متى تم تأسيس وكالة الانباء الجزائرية؟
2) ماهي مهام وكالة الانباء الجزائرية؟
3) ماهي خدمات وكالة الانباء الجزائرية؟

المحور الثالث: القضية الصحراوية.

1) كيف تتعامل وكالة الانباء الجزائرية مع المواضيع المتعلقة بالقضية الصحراوية؟
2) هل هناك خط تحريري معين تتبعه وكالة الانباء الجزائرية عند تغطية الاخبار المتعلقة بالصحراء الغربية؟
3) ماهي مصادر المعلومات الأساسية التي تعتمد عليها وكالة الانباء الجزائرية في هذا الملف؟
4) كيف تتعامل وكالة الانباء الجزائرية مع الروايات الإعلامية الأجنبية التي قد تكون مخالفة للموقف الجزائري؟
5) ما هو دور وكالة الانباء الجزائرية {القسم الدولي} في تشكيل صورة الجزائر على المستوى الدولي بخصوص القضية الصحراوية؟

المحور الرابع: قرار محكمة العدل الأوروبية الصادر مؤخرا بخصوص الصحراء الغربية.

1) كيف غطت وكالة الانباء الجزائرية قرار محكمة العدل الأوروبية الصادر في 4 اكتوبر2024.
2) هل كان هناك تنسيق او توجيهات استثنائية في تغطية هذا الحدث؟
3) كيف تقيم تأثير هذه التغطية على المتلقي الجزائري او الدولي؟
4) ماهي أبرز الصعوبات التي تواجه تغطية ملف حساس مثل الصحراء الغربية؟

الملحق رقم 6

برقيات وكالة الأنباء الجزائرية APS



الرابط:

https://drive.google.com/file/d/1kITLHZkdwjX8bCmKlmjJK0JKQbDWTO3h/view?usp=drivesdk

الملحق رقم 7

برقيات وكالة المغرب العربي للأنباء MAP

الرابط:

https://drive.google.com/file/d/1ihQU9Jz1E-rzh01Oe3_6iyO5ZYK5-RPo/view?usp=drivesdk

قائمة الجداول والخرائط والأشكال

قائمة الجداول:

الجدول رقم 1يمثل بطاقة تقنية لوكالة الانباء الجزائريةAPS.... .**Erreur ! Signet non défini**99
الجدول رقم 2 يمثل فئة المساحة المخصصة في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 100
الجدول رقم 3 يمثل فئة نوع المادة في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 102
الجدول رقم 5 يمثل فئة التقنيات الفنية في كل من وكالة الانباء الجزائريةAPS. 106
الجدول رقم 6 يمثل فئة اللغة المستخدمة في وكالة الانباء الجزائريةAPS. 109
الجدول رقم 7 يمثل فئة الموضوع في وكالة الانباء الجزائريةAPS. 111
الجدول رقم 8 يمثل فئة الفاعل في وكالة الانباء الجزائريةAPS. 113
الجدول رقم 9 يمثل فئة نوع المعالجة في وكالة الانباء الجزائريةAPS. 116
الجدول رقم 10 يمثل فئة نوع الاستمالة في وكالة الانباء الجزائريةAPS. 118
الجدول رقم 11 يمثل فئة الإطار في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 120
الجدول رقم 12 يمثل فئة الأهداف في وكالة الانباء الجزائريةAPS. 122
الجدول رقم 13 يمثل بطاقة تقنية لوكالة المغرب العربي للأنباءMAP. 128
جدول رقم 14 فئة المساحة المخصصة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP. 129
الجدول رقم 15 يمثل فئة المساحة المخصصة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP. 131
الجدول رقم 16 يمثل فئة نوع المصدر في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP. 133
الجدول رقم 17 يمثل فئة التقنيات الفنية في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 135
الجدول رقم 18 يمثل فئة اللغة المستخدمة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP. 137
الجدول رقم 19 يمثل فئة الموضوعات في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 139
الجدول رقم 20 يمثل فئة الفاعل في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 141
الجدول رقم 21 يمثل فئة نوع المعالجة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 143
الجدول رقم 22 يمثل فئة نوع الاستمالة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP. 145
الجدول رقم 23 يمثل فئة الإطار في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 147
الجدول رقم 24 يمثل فئة الأهداف في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 149

قائمة الأشكال:

الشكل رقم 1: يمثل شعار وكالة الإنباء الجزائريةAPS. 97
الشكل رقم 2: يمثل فئة المساحة المخصصة في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 100
الشكل رقم 3: فئة نوع المادة الإعلامية في كل من وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 102
الشكل رقم 4: يمثل نوع المصدر في كل من وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 104
الشكل رقم 5: يمثل التقنيات الفنية في كل من وكالة الانباءAPS..... 107
الشكل رقم 6: يمثل اللغة المستخدمة في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 109
الشكل رقم 7: يمثل فئة الموضوع في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 111
الشكل رقم8: يمثل الفاعل في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 116
الشكل رقم9: يمثل نوع الاستمالة في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 118
الشكل رقم 10: يمثل فئة الإطار في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 120
الشكل رقم 11: يمثل فئة الأهداف في وكالة الانباء الجزائريةAPS..... 122
الشكل رقم 12: يمثل شعار وكالة المغرب العربي للأنباءAPS..... 126
الشكل رقم 13: يمثل فئة المساحة المخصصة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 129
الشكل رقم 14: فئة نوع المادة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 131
الشكل رقم 15: يمثل نوع المصدر في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 133
الشكل رقم16: يمثل التقنيات الفنية في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 136
الشكل رقم 17: يمثل اللغة المستخدمة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 137
الشكل رقم 18: يمثل الموضوع في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 139
الشكل رقم 19: يمثل الفاعل في وكالة المغرب العربي للانباءMAP..... 141
الشكل رقم20 : يمثل نوع المعالجة في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 143
الشكل رقم 21: يمثل نوع الاستمالة في وكالة الانباء الجزائريةMAP..... 145
الشكل رقم 22: يمثل فئة الإطار في وكالة المغرب العربي للأنباءMAP..... 147
الشكل رقم 23: يمثل فئة الأهداف في وكالة الانباء الجزائريةMAP..... 150

قائمة الخرائط:

الخريطة رقم 1: تبين الموقع الجغرافي للصحراء الغربية.....64

الخريطة رقم 2: تبين الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية.....86

الخريطة رقم 3: تبين توزيع المجموعات القبلية الرئيسية في الصحراء الغربية وتحركاتهم.....70

الخريطة رقم 4: تبين المغرب الكبير حسب الأطماع التوسعية لعلال الفاسي.....76

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان.....

إهداء.....

ملخص الدراسة.....

مقدمة.....1

الإطار المنهجي

I. موضوع الدراسة.....4

الإشكالية.....4

التساؤلات الفرعية.....5

فرضيات الدراسة.....5

أسباب اختيار الموضوع.....6

أهمية الدراسة.....7

أهداف الدراسة.....7

تحديد مفاهيم الدراسة.....8

II. منهجية الدراسة.....12

منهج الدراسة.....12

أدوات الدراسة.....16

مجتمع الدراسة.....20

عينة الدراسة.....20

مجالات الدراسة.....21

III. المقاربة النظرية للدراسة.....22

IV. الدراسات السابقة 24

الإطار النظري

الفصل الأول: وسائل الاعلام في سياق النزاعات الدولية.

تمهيد.....34

المبحث الأول: التأصيل النظري لوسائل الإعلام.....35

المطلب الأول: تعريف وسائل الإعلام.....35

المطلب الثاني: سمات وسائل الإعلام.....38

المطلب الثالث: وظائف وسائل الإعلام.....40

المبحث الثاني: العلاقة بين الأداة الإعلامية والنزاع الدولي.....43

المطلب الأول: مفهوم وأنواع النزاعات الدولية.....43

المطلب الثاني: أسباب النزاعات الدولية.....49

المطلب الثالث: أليات تسوية النزاعات الدولية.....50

المطلب الرابع: وسائل الاعلام والنزاعات الدولية: بين ادارتها وتعقيدها.....54

خلاصة.....57

الفصل الثاني: قضية الصحراء الغربية بين الدوافع الجيوسياسية والمصالح الدولية

تمهيد.....60

المبحث الاول: جيوسياسية الصحراء الغربية.....61

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي للصحراء الغربية.....61

المطلب الثاني: جيواقتصاد الصحراء الغربية.....65

المطلب الثالث: التركيبة السكانية للصحراء الغربية.....69

المبحث الثاني: الصحراء الغربية في ظل الاحتلال والنزاع.....73

المطلب الاول: كرونولوجيا النزاع في الصحراء الغربية.....73

المطلب الثاني: أطراف المعنية والمهتمة بنزاع الصحراء الغربية.....80

المطلب الثالث: الإطار القانوني لنزاع الصحراء الغربية فوق الشرعية الدولية 85

المطلب الرابع: الدور الجيوسياسي للجزائر في دعم القضية الصحراوية في المحافل الدولية.....89

خلاصة.....92

الإطار التطبيقي

الفصل الثالث: تحليل المضمون المقارن بين وكالة الانباء الجزائرية APS ووكالة المغرب العربي للأنباءMAP، حول قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص الصحراء الغربية، الصادر في4 اكتوبر2024.

تمهيد.....96

المبحث الأول: التحليل الكمي والكيفي لبرقيات وكالة الانباء الجزائريةAPS.....97

المطلب الأول: التعريف بوكالة الانباء الجزائريةAPS.....97

المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل.....100

المطلب الثالث: التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون.....111

المطلب الرابع: نتائج عامة.....124

المبحث الثاني: التحليل الكمي والكيفي لبرقيات وكالة المغرب العربي للأنباءMAP.....126

المطلب الأول: التعريف بوكالة المغرب العربي للأنباءMAP.....126

المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل.....129

المطلب الثالث: التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون.....139

المطلب الرابع: نتائج عامة.....151

المبحث الثالث: التحليل المقارن بين وكالة الأنباء الجزائريةAPS ووكالة المغرب العربي للأنباءMAP، على ضوء القرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية.....154

المطلب الأول: أوجه التشابه.....154

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف.....154

المطلب الثالث: نتائج عامة.....156

خلاصة.....157

خاتمة.....158

قائمة المراجع.....160

الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

فهرس المحتويات